United Nations
Climate Change

٣٠ عاما من التكيف بموجب الاتفاقية واتفاق باريس

تقرير لجنة التكيف

UNFCCC ٢٠٢٤©

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،
وبروتوكول كيوتو، واتفاق باريس

جميع الحقوق محفوظة

. صدر هذا المنشور لأغراض المعلومات العامة فقط، بما في ذلك أي إشارات إلى الاتفاقية، وبروتوكول كيوتو، واتفاق باريس،
وأي قرارات ذات صلة بها.

لا نتحمل أي مسؤولية عن دقة أو استخدامات المعلومات المقدمة.

رخصة المشاع الإبداعي

هذا المنشور مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص بالمثل ٤,٠ الدولية. يجوز اقتباس مقتطفات من هذا المنشور
وإعادة إنتاجها بحرية شريطة: (١) الإقرار بالمصدر، (٢) عدم استخدام المادة لأغراض تجارية، (٣) توزيع أي تعديلات على المادة بموجب الرخصة نفسها.

تظل جميع الصور ملكية حصرية لمصدرها، ولا يجوز استخدامها لأي غرض دون إذن كتابي من المصدر.

United Nations
Climate Change

استخدام وعرض شعار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ورمزها مقيد للغاية، ويُخصص بشكل أساسي لأنشطة المنظمة. لا يجوز لك استخدام
أي رمز أو علم أو شعار رسمي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أو أي من وسائل الترويج أو الدعاية الأخرى الخاصة بها، لتمثيل أو الإيحاء
بوجود ارتباط أو انتساب إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو أمانتها دون موافقة خطية مسبقة من أمانة الاتفاقية.

للمزيد من المعلومات، يمكنكم التواصل مع:

المكتب الرئيسي
لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
، مجمع الأمم المتحدة،
Platz der Vereinten Nationen ١،
٥٣١١٣ بون،
ألمانيا .

هاتف +٤٩. ٢٢٨. ٨١٥-١٠٠٠
البريد الإلكتروني: secretariat@unfccc.int
الموقع الإلكتروني: https://unfccc.int

جدول المحتويات

الاختصارات والمختصرات ٢

مقدمة من الرئيسين المشاركين للجنة التكيف ٤

١. مقدمة ٥

٢. تحدي التكيف ٧

٢,١. تطور التكيف في الاتفاقية واتفاق باريس ١٥

٢,٢. رصد الآثار وتقييم المخاطر وقابلية التأثر والقدرة على الصمود

١٧٢,٣. الانتقال إلى مرحلة التخطيط والتنفيذ التجريبي ١٧

٢,٤. تبادل المعرفة وسدّ الفجوات المعرفية من خلال الشراكات ١٨

٢,٥. توسيع نطاق التنفيذ ١٩

٢,٦. التكيف بموجب اتفاق باريس ٢٢

٢,٧. تقييم التقدم الجماعي المحرز نحو تحقيق الأهداف طويلة الأجل لاتفاقية باريس ٢٨

٢,٨. السعي إلى اتخاذ إجراءات تكيف طموحة وموجهة نحو المستقبل وطويلة الأجل ٣١

٢,٩. دعم وتوجيه التكيف ٣٤

٢,١٠. تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية ٣٥

٢,١١. توفير الدعم المالي والتكنولوجي ٣٩

٢,١١,١. الصناديق بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس ٣٩

٢,١١,٢. الهيئات المشكّلة والمؤسسات ذات الصلة التي تركز على التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات ٤٢

٣. المنظمات متعددة الأطراف، والدولية، والإقليمية، والوطنية، وأصحاب المصلحة الذين يعملون على تعزيز التكيف ٤٤

٣,١. القيادة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بالتكيف ٤٥

٣,٢. أوجه التآزر بين الخطط الدولية لتعزيز جهود التكيف ٤٦

٣,٣. إجراءات التكيف في إطار منظومة الأمم المتحدة ٤٨

٣,٤. منصة انطلاق لشراكات ومبادرات جديدة ٤٩

٣,٥. إجراءات التكيف الإقليمية ٥١

٣,٦ تعزيز إجراءات التكيف الشاملة والمستجيبة للنوع الاجتماعي ٥٣

٣,٦,١. نهج التكيف المستجيبة للنوع الاجتماعي ٥٣

٣,٦,٢. الأطفال والشباب والتكيف ٥٤

٣,٦,٣. مشاركة الشعوب الأصلية وقيادتها في التكيف ٥٤

٣,٦,٤. توسيع نطاق المعرفة والموارد المتعلقة بالتكيف ٥٥

٤. استشراف المستقبل ٥٧

المرفق. منشورات لجنة التكيف ٥٩

الاختصارات والمختصرات

لجنة التكيف
تقرير الشفافية لفترة السنتين
إطار عمل كانكون للتكيف
اتفاقية التنوع البيولوجي
اتفاقية مكافحة التصحر
مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس
فريق الخبراء الاستشاري
مؤتمر الأطراف
مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ
التكيف القائم على النظام الإيكولوجي
الفريق العامل التيسيري لمنبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية
الصندوق الأخضر للمناخ
مرفق البيئة العالمية
الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
مبادرة ليما للمعارف الخاصة بالتكيف
منبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية
أقل البلدان نمواً
الصندوق المعني بأقل البلدان نموًا
فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً
استراتيجيات التنمية طويلة الأجل منخفضة الانبعاثات

الرصد والتقييم

الرصد والتقييم والتثقيف

برنامج العمل الوطني للتكيف

خطة التكيف الوطنية

برنامج الدعم العالمي لخطة التكيف الوطنية

المساهمات المحددة وطنيا

لجنة باريس المعنية ببناء القدرات

مركز التعاون الإقليمي

الصندوق الخاص لتغير المناخ

اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل

أهداف التنمية المستدامة

الدول الجزرية الصغيرة النامية

اللجنة التنفيذية المعنية التكنولوجيا

اجتماع الخبراء التقنيين بشأن التكيف

عملية الفحص التقني للتكيف

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

آلية وارسو الدولية أو الخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

مقدّمة من الرئيسين المشاركين للجنة التكيف

في ٢١ مارس ١٩٩٤، دخلت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حيز التنفيذ. وشكّل ذلك بداية جهود عالمية منسقة لمواجهة تحدي تغير المناخ من خلال العملية متعددة الأطراف بموجب الاتفاقية واتفاقية باريس. في المقابل، يصادف عام ٢٠٢٤ مرور ٣٠ عامًا على هذه العملية المتعددة الأطراف.

وتُلهمنا الإنجازات الرئيسية للتوقف والتأمل في المدى الذي وصلنا إليه، وفي الخطوات التي ما زلنا بحاجة إلى اتخاذها لتحقيق أهدافنا. وعندما ننظر إلى الوراء إلى ٣٠ عامًا من التعاون الدولي في مجال التكيف، من الواضح أنه تم تحقيق الكثير فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ. وخلال هذه الفترة، طوّرت البلدان والجهات المعنية الأخرى فهمًا أفضل لما ينطوي عليه التكيف مع تغير المناخ، وكيفية اتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء الآثار الملحوظة وعدم اليقين بشأن سيناريوهات الانبعاثات المستقبلية. ونتيجة لذلك، تحول التركيز مع مرور الوقت من التدابير التفاعلية إلى التخطيط الاستباقي للتكيف من أجل توقع تأثيرات تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود في مواجهة هذه التأثيرات.

لقد شهدت السنوات الثلاثين الماضية تطوير الأدلة والموارد لدعم التكيف، وزيادة التمويل وغيره من أشكال الدعم للتكيف، واعتماد أهداف التكيف العالمية، وارتفاع عدد البلدان التي لديها خطط وسياسات وطنية للتكيف، وغيرها من التطورات التي تساهم مجتمعة في نظام دعم متطور بشكل متزايد لجهود البلدان للتكيف بشكل فعال مع آثار تغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، تم تشكيل العديد من المؤسسات والهيئات المخصصة للتكيف على مدار تاريخ العملية الممتد لثلاثةعقود. ومن أبرز هذه الهيئات لجنة التكيف التي أنشئت في عام ٢٠١٠ وتعمل كهيئة رئيسية في منظومة الأمم المتحدة تعمل على تعزيز تنفيذ إجراءات التكيف المعززة على الصعيد العالمي بشكل شامل.

وفي الوقت نفسه، فإن أفضل العلوم المتاحة وخبرة المجتمعات والبلدان في مختلف أنحاء العالم تشهد على الحاجة الحيوية إلى تكثيف العمل والدعم المتعلق بالتكيف بشكل كبير. وبصورة متزايدة التواتر، نشهد الطرق التي يخلف بها تغير المناخ دماراً هائلاً في سبل العيش والاقتصادات، ويدمر النظم البيئية، ويقوض التنمية، ويهدد التراث الثقافي، وفي أسوأ الحالات، يؤدي إلى فقدان الأرواح وتغيير نسيج الأسر والمجتمعات في جميع أنحاء العالم إلى الأبد. وفي مواجهة هذه الآثار البعيدة المدى والخسائر التي لا يمكن تداركها في كثير من الأحيان والتي لا يمكن حسابها، يتعين على المجتمع الدولي زيادة الجهود والموارد المستثمرة في التكيف. وتوفر لنا الاتفاقية واتفاق باريس منصة لا غنى عنها للقيام بذلك.

وتقديراً للذكرى السنوية الثلاثين للعملية، تقوم لجنة التكيف بنشر نسخة محدّثة من تقريرها الصادر عام ٢٠١٩ بشأن ٢٥ عاماً من التكيف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهو التقرير الذي كان قد حثّت بدوره تقريراً صادراً في عام ٢٠١٣عن حالة التكيف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتماشياً مع التقاليد الناشئة، حافظنا على التاريخ الموضح في الإصدارات السابقة وأضفنا تحديثات من السنوات الخمس الماضية. وبذلك، يمكن للتقرير أن يكون بمثابة نظرة عامة شاملة ومُحدّثة عن كيفية معالجة ودعم التكيف في هذه العملية.

ونأمل أن يساعد هذا المنشور، كسابقيه، كلاً من الوافدين الجدد والمخضرمين في هذه العملية على فهم أفضل لكيفية تطور التكيف على مدى العقود الثلاثة الماضية. وندعو القراء إلى استخدام هذا المنشور لإثراء وإلهام إجراءات التكيف الموسعة التي تزداد إلحاحًا يومًا بعد يوم.

بريتا هورستمان

الرئيسة المشاركة للجنة التكيف

فوناناني موريمي

الرئيس المشارك للجنة التكيف

١. مقدمة

©موتسومي ماليتجاني

مع مرور كل عام، تزداد الحاجة الملحة إلى إجراءات التكيف أكثر من أي وقت مضى. حيث تجتاح آثار وكوارث تغير المناخ جميع أنحاء العالم، وغالبًا ما تؤثر على المجتمعات والنظم البيئية الأكثر ضعفًا. وإلى جانب التخفيضات السريعة للانبعاثات في جميع البلدان، فإن[1] إجراءات التكيف الطموحة والفعالة أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة والقدرة على الصمود والازدهار.

ومنذ دخولها حيز النفاذ عام ١٩٩٤، سلطت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC، المشار إليها أيضًا باسم الاتفاقية) الضوء على التحدي الذي يمثله تغير المناخ ودعت الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين إلى طاولة المفاوضات لتحديد الخيارات المتاحة والالتزامات المتعلقة بالتخفيف من آثاره والتكيف معها. بالإضافة إلى فتح مجال سياسي للبلدان للمشاركة ورفع طموحاتها بشأن التكيف، أدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنذ عام ٢٠١٥، واتفاق باريس، إلى زيادة الوعي بالتكيف وإنشاء مؤسسات بشكل متزايد لتوفير التوجيه والدعم للدول التي تتخذ إجراءات التكيف. ومن أبرز هذه المؤسسات لجنة التكيف (AC)، التي عملت منذ بدء عملها في عام ٢٠١٢ على دعم تنفيذ الإجراءات المعززة للتكيف بطريقة متسقة في إطار الاتفاقية واتفاق باريس.

صدر هذا التقرير عن لجنة التكيف، وهو مُحدّث ومبني على تقريرين سابقين للجنة. التقرير الأول، الذي نُشر في عام ٢٠١٣، كان بعنوان حالة التكيف في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.[2]

وفي عام ٢٠١٩، نُشرت نسخة محدثة بعنوان ٢٥ عامًا من التكيف بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.[3] وفي السنوات الخمس التي تلت ذلك، حدث عدد من التطورات المهمة التي تراوحت بين مواصلة بلورة الهدف العالمي لاتفاق باريس بشأن التكيف وأول تقييم جماعي للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف طويلة الأجل لاتفاق باريس من خلال أول عملية جرد عالمي. وعلاوة على ذلك، يمثل عام ٢٠٢٤ علامة فارقة مهمة في تاريخ هذه العملية، ألا[ضحى] الذكرى السنوية الثلاثين لدخول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حيز النفاذ. وقد شكلت هذه الذكرى السنوية، إلى جانب التطورات الأخيرة المتعلقة بالتكيف التي سبقتها، الدافع لتحديث هذا المنشور.

يوضح التقرير المشهد والتاريخ لكيفية تناول التكيف على مدار عمر عملية تغير المناخ الدولية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. ويقدم الفصل الثاني سياق تغير المناخ والتحدي المتمثل في التكيف معه، ويعرض بعضًا من أحدث النتائج العلمية. ويعرض الفصل الثالث تطور التكيف ويأخذ القراء في رحلة تتبع مسار التكيف، بدءًا من ولادة الاتفاقية. ثم ينتقل الفصل الرابع بعد ذلك إلى دراسة المشهد الأوسع الذي تقع فيه المفاوضات والمؤسسات، ويشير إلى بعض اللاعبين الرئيسيين والتطورات من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي والمتعدد الأطراف. وأخيرًا، يُلقي الفصل الخامس نظرةً مستقبليةً على بعض التطورات المهمة المُقبلة، مُقدّمًا لمحةً عن المستقبل كما تصوّرته الاتفاقيات التي أبرمتها الحكومات للمساعدة في حماية رفاهية الناس وكوكب الأرض.

١ لأغراض هذا التقرير، يشير مصطلح "الطموح" فيما يتعلق بالتكيف إلى جهود التكيف التي تتناسب مع المستوى العالي الذي حدده هدف الاتفاقية والأهداف الطويلة الأجل لاتفاق باريس، مع مراعاة آثار تغير المناخ الملحوظة والمتوقعة، واستنادًا إلى أفضل العلوم المتاحة ومعارف الشعوب الأصلية ومعارفها التقليدية وتسترشد بها.

٢ لجنة التكيف. ٢٠١٣. حالة التكيف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. بون: UNFCCC. متاح على الرابط التالي https://unfccc.int/files/adaptation/cancun_adaptation_framework/adaptation_committee/application/pdf/ac_report_high_res.pdf_٢٠١٣

٣ لجنة التكيف. ٢٠١٩. ٢٥ عامًا من التكيف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. تقرير من إعداد لجنة التكيف. بون: UNFCCC. متاح على الرابط التالي https://unfccc.int/documents/٢٠٤٧١٠

٢. تحدي التكيف

تُدقّ تأثيرات تغير المناخ ناقوس الخطر، بالمعنى الحرفي والمجازي، في جميع أنحاء العالم.

أصبحت تقارير حالة المناخ العالمي السنوية التي تصدرها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) منذ عام ١٩٩٣، بمثابة إعلانات منتظمة عن تحطيم الأرقام القياسية للمناخ. وفي عام ٢٠٢٤، ذكرت الوكالة أن عام ٢٠٢٣ كان العام الأكثر حرارة على الإطلاق بهامش واضح، متوجًا فترة تسع سنوات (٢٠١٥-٢٠٢٣) التي تضمنت أيضًا السنوات التسع الأكثر حرارة على الإطلاق (انظر الشكل رقم ١ للاطلاع على لمحة عامة عن الانحرافات في درجات الحرارة العالمية).[٤] تجاوزت الأرقام القياسية الموضحة في التقرير درجات الحرارة بكثير حيث سُجِّلت أيضًا مستويات قياسية من حيث تركيزات غازات الدفيئة الرئيسية الثلاثة (ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز) ومتوسط مستوى سطح البحر العالمي. وبلغ مدى الجليد البحري في القطب الجنوبي أدنى مستوى قياسي له في عام ٢٠٢٣، وتشير البيانات الأولية للسنة الهيدرولوجية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ إلى أكبر خسارة مسجلة في الأنهار الجليدية على الإطلاق.

وإلى جانب هذه الإحصاءات الخارجة عن المألوف، سلطت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الضوء على سلسلة من الظواهر الجوية والمناخية المتطرفة التي استمرت في اجتياح العالم في عام ٢٠٢٣، بدءًا من الأعاصير المدارية والفيضانات الكبرى إلى الحرارة الشديدة والجفاف وحرائق الغابات. وقد أدت هذه الأحداث إلى خسائر فادحة في الأرواح، ونزوح الأشخاص والمجتمعات، وتضرر الأصول أو تدميرها، وخسائر اقتصادية واسعة النطاق. ونتيجة لانبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ منذ بداية الثورة الصناعية وحتى اليوم، فإن ظاهرة الاحترار سوف تستمر لعدة قرون قادمة، وسوف تستمر تأثيراتها المرتبطة بها، بما في ذلك التأثيرات التي لا رجعة فيها مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، في التأثير على الأنظمة الطبيعية والبشرية.

الشكل رقم ١. التغير في المتوسط العالمي لدرجات الحرارة السطحية مقارنة بالمتوسط الطويل الأجل من ١٩٥١ إلى ١٩٨٠ (درجة مئوية)

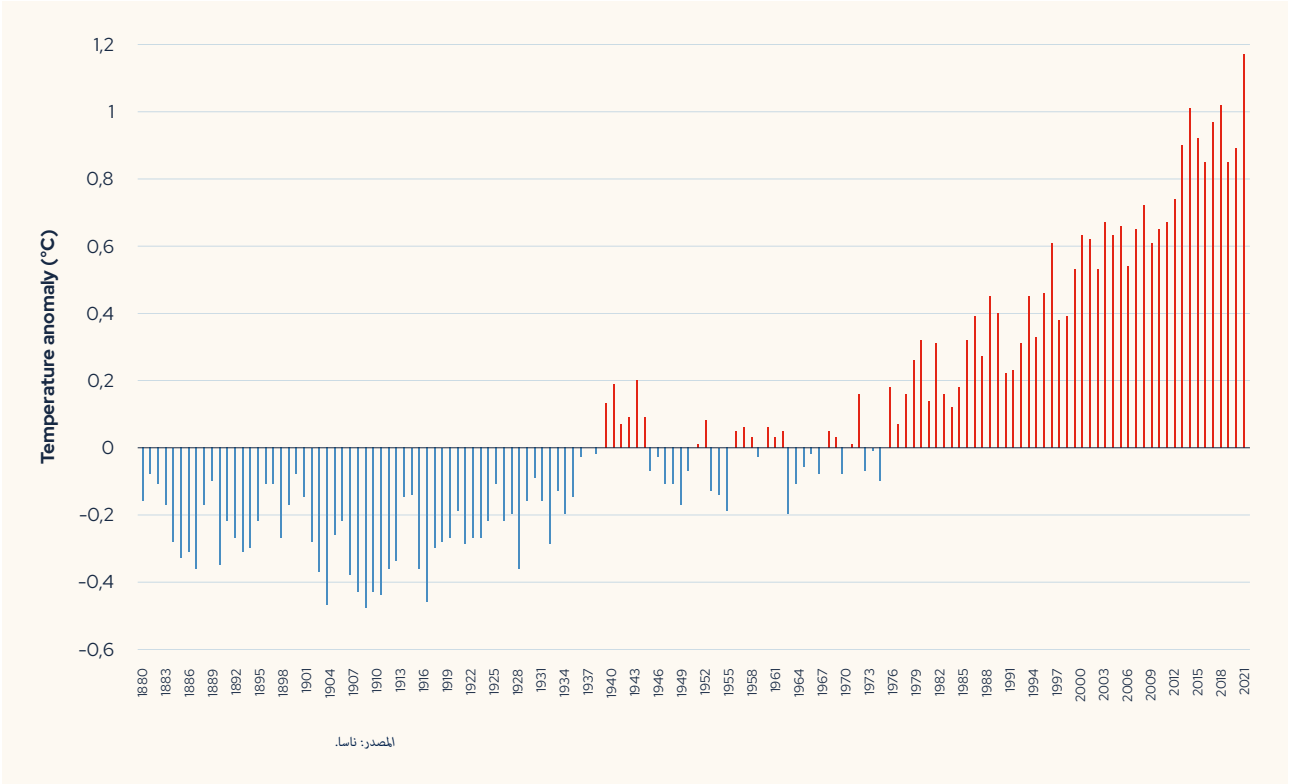

المصدر: ناسا.

٤ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ٢٠٢٤. حالة المناخ العالمي ٢٠٢٣. جنيف، سويسرا: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية متاح على الرابط التالي https://wmo.int/publication-series/state-of-global-climate-٢٠٢٣.

كما شهد عام ٢٠٢٣ اختتام دورة التقييم السادسة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC). وتأسست الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في عام ١٩٨٨، وهو الهيئة التابعة للأمم المتحدة المسؤولة عن تقييم العلوم المرتبطة بتغير المناخ. وتنتج كل دورة تقييم سلسلة من التقارير المتعمقة التي تلخص مجموعة واسعة
من المؤلفات العلمية عبر أبعاد مختلفة لتغير المناخ؛ وهذا يشمل حجم وتوقيت تغير المناخ وآثاره واستراتيجيات الاستجابة المرتبطة به. ويركز فريقها العامل الثاني على آثار تغير المناخ، والتكيف، وقابلية التأثر.

وقد أبرزت مساهمة الفريق العامل الثاني في دورة التقييم السادسة، التي استخلصت الرؤى الرئيسية المنبثقة عن أحدث المؤلفات العلمية، أن تغير المناخ البشري المنشأ قد تسبب في "آثار ضارة واسعة النطاق وما يتصل بها من خسائر وأضرار للطبيعة والناس" وأن "بعض الآثار التي لا رجعة فيها" قد نتجت عن ارتفاع درجات الحرارة والظواهر المناخية المتطرفة مع دفع النظم الطبيعية والبشرية إلى ما هو أبعد من حدود تكيفها.[٥] كما يشير التقرير، من بين أمور أخرى، إلى أن المخاطر تزداد تعقيداً وبالتالي تزداد صعوبة إدارتها؛ وأنه لوحظت أدلة متزايدة على سوء التكيف؛ وأن التقدم المحرز في التكيف في جميع المناطق والقطاعات قد حقق فوائد متعددة، ومع ذلك فإن هذا التقدم "موزع بشكل غير متساوٍ مع وجود ثغرات ملحوظة في التكيف"؛ وأن إعطاء الأولوية للحد من المخاطر المناخية على المدى القريب والفوري من قبل العديد من المبادرات "يقلل من فرصة التكيف التحويلي".

وفي تصريحاته بمناسبة إصدار التقرير، علّق هوسونغ لي، رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لدورة التقييم السادسة، قائلاً إن التقرير "يُمثل تحذيرًا خطيرًا من عواقب التقاعس" و"يُظهر أن تغير المناخ يُشكل تهديدًا خطيرًا ومتزايدًا لرفاهيتنا ولكوكبنا السليم".[٦]

وتوضح كل من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، إلى جانب خبراء ومنظمات أخرى، أنه حتى الزيادات الطفيفة في الاحترار تؤدي إلى عواقب وخيمة من حيث الآثار والقدرة على التكيف. وعقب اعتماد التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ حول الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية عام ٢٠١٨، صرّح هانز أوتو بورتنر، الرئيس المشارك للفريق العامل الثاني التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمعني بالآثار والتكيف وقابلية التأثر، قائلاً: "إن كل زيادة إضافية في الاحترار تُحدث فرقًا، لا سيما وأن الاحترار بمقدار ١,٥ درجة مئوية أو أكثر يزيد من المخاطر المرتبطة بالتغيرات طويلة الأمد أو التي لا رجعة فيها، مثل فقدان بعض النظم الإيكولوجية".[٧] ويشير التقرير الخاص نفسه إلى أنه "يمكن الحد من المخاطر المستقبلية المتعلقة بالمناخ من خلال توسيع وتسريع عملية التخفيف من آثار تغير المناخ على مستويات متعددة وشاملة لعدة قطاعات والتكيف التدريجي والتحويلي على حد سواء".[٨]

وتقدم هذه النتائج صورة قاتمة، لا سيما عند مقارنتها بحقيقة أن البلدان النامية - بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية - تكافح بالفعل للتعامل مع آثار تغير المناخ التي تدمر أنظمتها الإيكولوجية واقتصاداتها وتهدد بمحو مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس. ونتيجة لذلك، هناك فئات مختلفة من احتياجات التكيف [٩] التي تشمل الاحتياجات البيوفيزيائية والبيئية، والاحتياجات الاجتماعية، والاحتياجات المؤسسية، واحتياجات المعلومات والقدرات والموارد، والتي تشمل الموارد المالية والتكنولوجية[١٠] (انظر الجدول رقم ١). وإذا لم يتم تلبية هذه الاحتياجات، فسوف تعوق قدرة الأفراد والمجتمعات والدول في جميع أنحاء العالم على اتخاذ إجراءات التكيف.

٥ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ٢٠٢٢. التغير المناخي ٢٠٢٢: الآثار والتكيف وقابلية التأثر. مساهمة الفريق العامل الثاني في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. هـ. بورتنر، د. روبرتس، م. تينور، وآخرون (محررون). كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، ص ٩. متوفر على الرابط التالي: https://www.ipcc.ch/report/ar٦/wg٢/.

٦ انظر: https://www.ipcc.ch/٢٠٢٢/٠٢/٢٨/ar٦-wgii-chair-statement-ipcc-press-conference/.

٧ انظر: https://news.trust.org/item/٢٠١٨١٠٠٨٠٥٢٤١٠-vptd.

٨ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ٢٠١٨. احترار عالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية. تقرير خاص صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ حول آثار الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومسارات انبعاثات غازات الدفيئة العالمية ذات الصلة، في سياق تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ، والتنمية المستدامة، والجهود المبذولة للقضاء على الفقر. ف. ماسون-ديلموت، ب. تشاي، هـ-و بورتنر، وآخرون (محررون). كامبريدج ونيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج. متاح على الرابط التالي https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/sites/٢/٢٠٢٢/٠٦/SR١٥_Full_Report_LR.pdf.

٩ لطالما تناولت لجنة التكيف موضوع احتياجات التكيف في عملها. للحصول على نظرة عامة على منهجيات تقييم احتياجات التكيف وتطبيقاتها، يرجى الاطلاع على الرابط التالي https://unfccc.int/sites/default/files/resource/J٠١٦٠.٢٠final.pdf%٢٠Report%٢٠Technical%٢٠Needs%Adaptation_.

١٠ انظر https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/٢٠١٨/٠٢/WGIIAR٥-١٤_Chap١٤_FINAL.pdf.

الجدول رقم ١. أمثلة على فئات احتياجات التكيف

أمثلة	الوصف	فئة احتياجات التكيف
• **تحسين فهم وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية** • **الرصد الملائم للنظام الإيكولوجي.**	خدمات النظم الإيكولوجية للحفاظ على صحة الإنسان وسبل عيشه وسلامته وأمنه وتعزيزها	**الاحتياجات البيوفيزيائية والبيئية**
• **التعلم المشترك بشأن التكيف والوصول إلى المعلومات لدعم تنفيذ التكيف**	العناصر المادية وغير المادية اللازمة للمجموعات والأفراد للعمل من أجل مصالحهم الخاصة في مواجهة تغير المناخ	**الاحتياجات الاجتماعية**
• **آليات تنسيق فعالة على جميع مستويات الحكومة**	الدور الحاسم الذي تلعبه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في بناء القدرة على التكيف وتنفيذ إجراءات التكيف وتحفيزها	**الاحتياجات المؤسسية**
• **الوصول إلى تكنولوجيات التكيف ونشرها** • **الحصول على التمويل لتغطية تكاليف التكيف** • **إدراج أنواع متعددة من المعرفة لاتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة**	المعلومات والقدرات، بما في ذلك الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية، اللازمة في جميع مراحل دورة التكيف التكرارية	**الاحتياجات من المعلومات والقدرات والموارد، بما في ذلك الموارد المالية والتكنولوجية**

المصادر: (١) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ٢٠١٤. التغير المناخي ٢٠١٤: الآثار والتكيف وقابلية التأثر. مساهمة الفريق العاملالثاني في تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. سي بي فيلد، في آر باروس، دي جي دوكين، وآخرون (محررون). كامبريدج ونيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج. متاح على الرابط التالي wg٢/http://www.ipcc.ch/report/ar٥. (٢) لجنة التكيف. ٢٠٢٢. منهجيات تقييم احتياجات التكيف وتطبيقاتها. بون: UNFCCC. متاح على الرابط التالي https:// ٦٢٠٦١٦/unfccc.int/documents

وتستمر الاحتياجات المالية في الارتفاع، مما يُشكِّل عائقًا كبيرًا أمام تنفيذ إجراءات التكيف لمجموعة واسعة من المجتمعات والدول والمناطق. وفقاً للجنة الدائمة المعنية بالتمويل، بينما زادت تدفقات تمويل التكيف التي تم تتبعها بنسبة ٢٨ في المئة في فترة السنتين ٢٠٢١-٢٠٢٢ إلى متوسط سنوي قدره ٦٣ مليار دولار أمريكي، فإن التكيف لا يزال يمثل ١١ في المئة فقط من إجمالي التمويل المناخي الذي تم تتبعه.[١١] ويتناقض ذلك مع النتيجة التي توصلت إليها اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل التي تفيد بأن احتياجات التكيف في معظم أنواع التقارير الوطنية المقدمة من البلدان النامية قد تم تحديدها من قبل الأطراف أكثر من احتياجات التخفيف.[١٢]

توصلت نسخة عام ٢٠٢٣ من تقرير فجوة التكيف الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن تكاليف التكيف واحتياجات التمويل في البلدان النامية "أعلى بكثير من التقديرات السابقة، مع وجود نطاق وسطي مقبول يتراوح بين ٢١٥ و ٣٨٧ مليار دولار أمريكي سنوياً خلال هذا العقد."[١٣] واستنادًا إلى هذه الأرقام، يخلص التقرير إلى أن فجوة تمويل التكيف - التي تُعرّف بأنها الفرق بين التكاليف/الاحتياجات المقدرة وتدفقات التمويل - قد ازدادت إلى حوالي ١٩٤ إلى ٣٦٦ مليار دولار أمريكي سنويًا (انظر الشكل رقم ٢) أي أعلى بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل من تقديرات النطاق السابق. وتشير هذه التقديرات المحدّثة إلى أن الجهود التي تبذلها الدول الأطراف المتقدمة لمضاعفة تمويل التكيف على الأقل من مستويات عام ٢٠١٩ بحلول عام ٢٠٢٥، كما حثَّ على ذلك اتفاقية غلاسكو للمناخ لعام ٢٠٢١،[١٤] لن تكون كافية لسد هذه الفجوة المتزايدة الاتساع؛ بل إن التقرير يشير إلى أن ذلك "لن يؤدي إلا إلى تقليص الفجوة بنسبة تتراوح بين ٥ في المائة و ١٠ في المائة".

الشكل رقم ٢. الفجوة في تمويل التكيف: الاحتياجات المالية للتكيف تفوق التدفقات

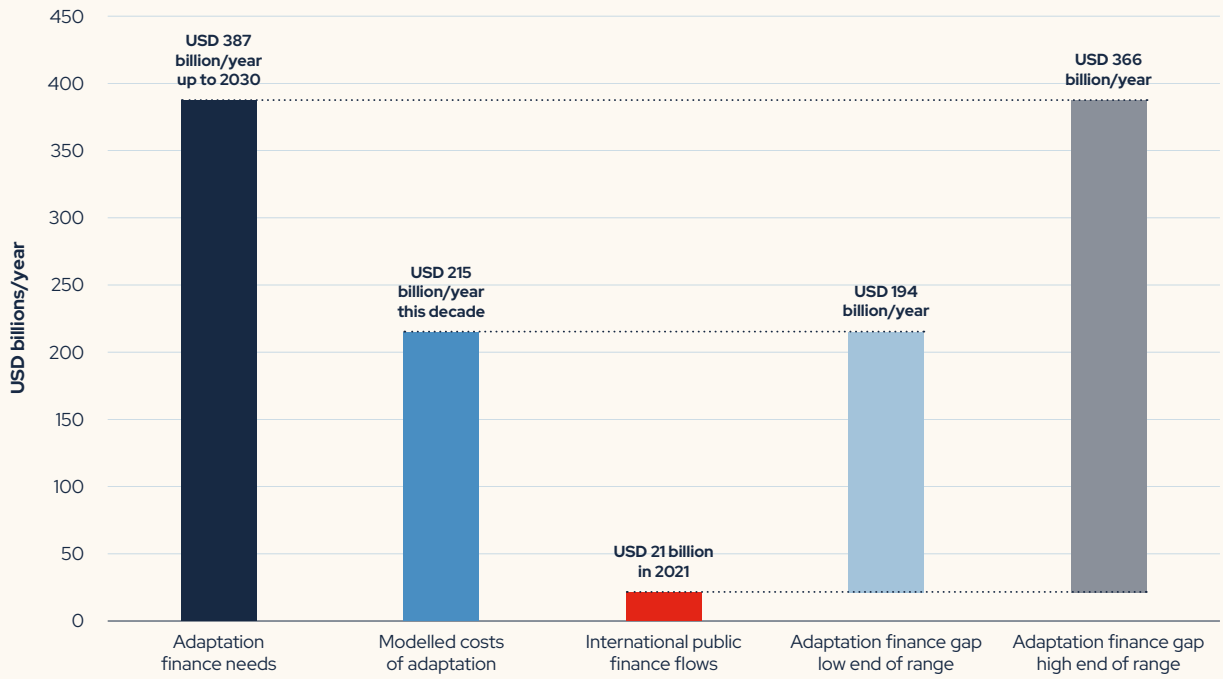

المصدر: مقتبس من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ٢٠٢٣. تقرير فجوة التكيف ٢٠٢٣: نقص التمويل. نقص الاستعداد نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
متاح على الرابط التالي http://www.unep.org/resources/adaptation-gap-report-٢٠٢٣.

١١ اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل. ٢٠٢٤. النسخة غير المحررة من الملحق لتقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل: التقييم الثنائي السادس والنظرة العامة لتدفقات التمويل المناخي. بون: UNFCCC. متاح على الرابط التالي https://unfccc.int/sites/default/files/resource/٦thBA_ES_SCF٢٥-٢٠version.pdf?unedited. ملاحظة: في وقت الانتهاء من إعداد هذا المنشور، لم تكن النسخة النهائية المحررة من الملحق والنسخة الكاملة من التقرير متاحتين بعد.

١٢ اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل. ٢٠٢٤. النسخة غير المحررة من الملحق لتقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل: التقرير الثاني بشأن تحديد احتياجات الأطراف من البلدان النامية فيما يتصل بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس. بون: UNFCCC. متاح على الرابط التالي https://unfccc.int/sites/default/files/resource/٢ndNDR_ES_SCF٢٥-٢٠version%unedited.pdf. ملاحظة: في وقت الانتهاء من إعداد هذا المنشور، لم تكن النسخة النهائية المحررة من الملحق والنسخة الكاملة من التقرير متاحتين بعد.

١٣ برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ٢٠٢٣. تقرير فجوة التكيف ٢٠٢٣: نقص التمويل. نقص الاستعداد نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة. متاح على الرابط التالي http://www.unep.org/resources/adaptation-gap-report-٢٠٢٣.

١٤ انظر المقرر ١/م أ-٣، الفقرة ١٨.

وبالإضافة إلى التمويل، يسلط تقرير فجوة التكيف لعام ٢٠٢٣ الضوء أيضًا على أنواع أخرى من فجوات التكيف. على سبيل المثال، وجد التقرير أن بلدًا واحدًا من أصل ستة بلدان ليس لديه أداة تخطيط للتكيف، وأن تنفيذ التكيف في البلدان النامية لا يظهر تغييرا ملحوظا.

وبالإضافة إلى خفض الانبعاثات بشكل عميق وسريع ومستدام، يتعين على الأفراد والمجتمعات والدول والشركات والمجتمع المدني وجميع قطاعات المجتمع الأخرى أن تسعى أيضاً إلى التكيف لتحسين قدرتها على التعامل مع تأثيرات تغير المناخ الحالية والمستقبلية، بل وحتى النجاح في مواجهتها.

دورة التكيف

وقد بدأت السلطات القضائية، بدءاً من المجتمعات والمدن وصولاً إلى البلدان والمناطق، في التكيف بالفعل من خلال عملية شاملة ومتكررة تتألف من أربع خطوات أساسية (انظر الشكل رقم ٣ أدناه):

إن المشاركة المستمرة والتواصل مع أصحاب المصلحة، إلى جانب بناء القدرات والتمويل والتكنولوجيا، أمر ضروري للتنفيذ الناجح لكل خطوة.

وتساهم العملية المتعددة الأطراف بموجب الاتفاقية واتفاق باريس في هذه الخطوات بطرق مختلفة، تتراوح بين تبادل المعرفة وإشراك العديد من أصحاب المصلحة إلى تعزيز القدرات الفنية والمؤسسية وتسهيل توفير الدعم المالي والتكنولوجي وبناء القدرات. والأمر الحاسم هو أن العمل في إطار هذه

التكرارية

الشكل رقم ٣. تتضمن دورة التكيف التكرارية أربع خطوات أساسية.

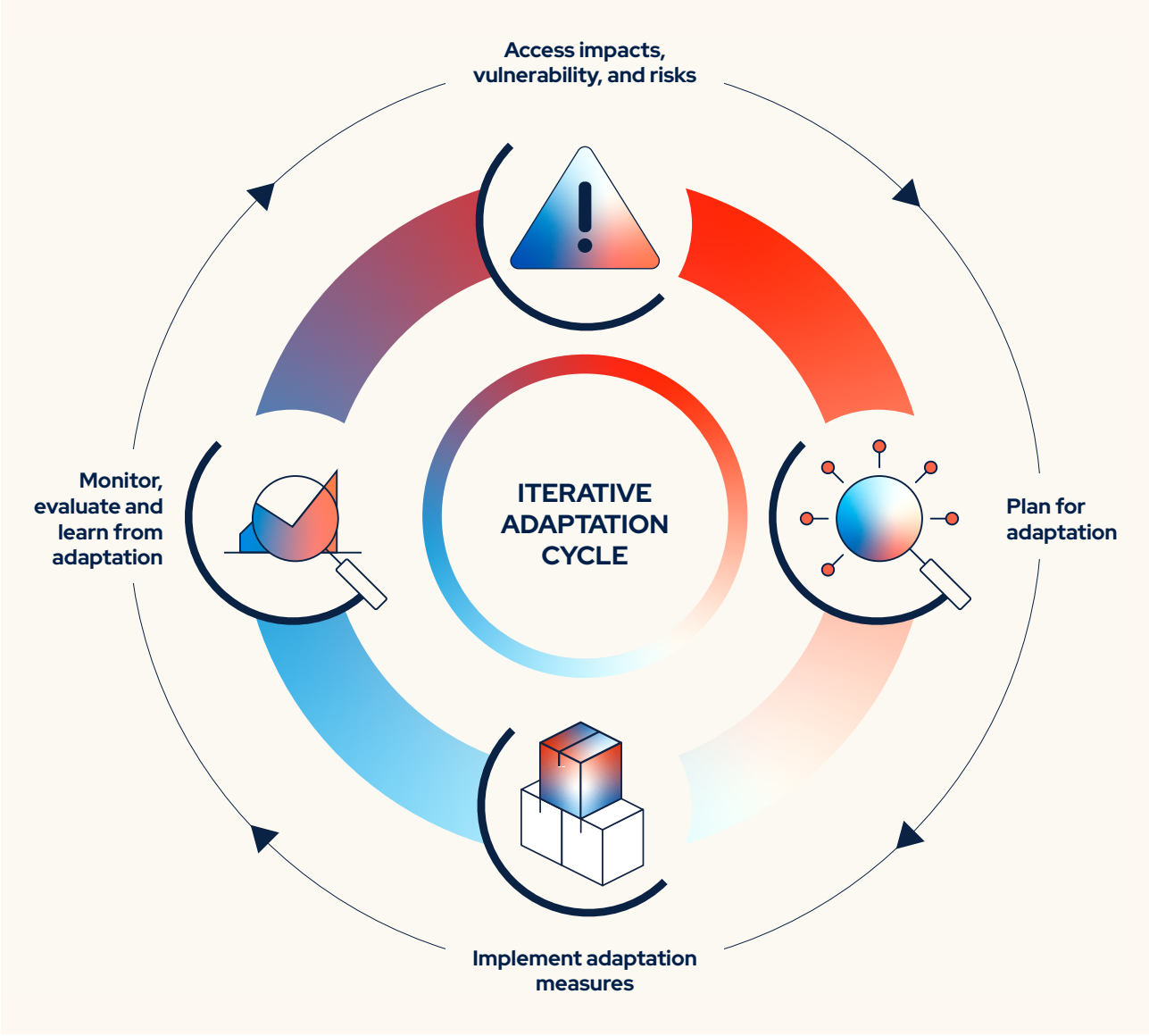

تقييم الآثار، وقابلية التأثر، والمخاطر:

تتكون هذه الخطوة الأولى من تقييمات أولية للمخاطر، تُحدَّث دوريًا، تستند إلى عمليات رصد منهجية وأفضل المعارف العلمية المتاحة، حول كيفية تأثير المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، وكيف يُتوقع أن تؤثر، على النظم الطبيعية والبشرية على المدين المتوسط والطويل. وتأخذ هذه التقييمات أيضًا في الاعتبار مدى قابلية تأثر النظم الإيكولوجية والأشخاص ومدى تعرضهم للمخاطر المناخية.

التخطيط للتكيف:

بالتّالي، من الضروري تحديد تدابير التكيف المحتملة، وتقييمها لتحديد الأولويات والاختيار من بين الخيارات المتاحة. وينبغي دمج التخطيط للتكيف في استراتيجيات وخطط التنمية ذات الصلة والسعي إلى المساهمة في نتائج التنمية المستدامة. وتُتخذ هذه الخطوة، إلى جانب خطوة التنفيذ التي تليها، مع الأخذ في الاعتبار أنه في بعض الحالات، لن تتم معالجة جميع الآثار من خلال التكيف المخطط له، وسيكون هناك دور لترتيبات الطوارئ وقبول الخسائر.

تنفيذ تدابير التكيف:

بمجرد وضع الخطة، تكون الخطوة التالية هي تنفيذ تدابير التكيف. ويمكن أن يشمل ذلك اتخاذ تدابير على مستويات مختلفة داخل بلد ما أو اتخاذ إجراءات عبر الحدود وتنفيذ مشاريع أو برامج أو سياسات أو استراتيجيات مختلفة.

الرصد والتقييم والتعلم من التكيف (MEL):

وأخيرًا، يتم تنفيذ عملية مستمرة من الرصد والتقييم والتعلم من التكيف. ويساعد ذلك في ضمان نجاح الجهود، ودمج المعرفة والمعلومات الناتجة عن التخطيط والتنفيذ في العملية لتعزيز نجاح الجهود المستقبلية. وتهدف عملية الرصد إلى الاحتفاظ بسجل للتقدم المحرز طوال مرحلة التنفيذ، في حين تهدف عملية التقييم إلى تحديد مدى فعالية المبادرة. ويتزايد الاعتراف بالتعلم الاستباقي والمدروس كجزء لا يتجزأ من تعزيز فعالية إجراءات التكيف مع مرور الوقت، ومن هنا جاء التحول نحو تسمية هذه المرحلة
من الدورة "الرصد والتقييم والتعلم من التكيف" بدلاً من "الرصد والتقييم" فقط.

العملية يساهم في بناء القدرة على الصمود والتكيف مع آثار تغير المناخ.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال سلسلة متواصلة من النهج تشمل التكيف المخطط (وخاصة من خلال خطط التكيف الوطنية، أو NAPs)، والترتيبات الطارئة - مثل التأمين - التي توفر قدرة احتياطية عندما تحدث اضطرابات مناخية؛ ومعالجة الخسائر وتحملها.[١٥] ويعتمد اختيار نوع الاستجابة التي يجب اتباعها على عوامل عديدة، بما في ذلك القدرة على تحمل المخاطر والخسارة، والقيم المجتمعية، والفعالية من حيث التكلفة في المجتمع أو البلد المعني الذي يقوم بالاختيار.

وتلعب مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الآخرين أيضًا أدوارًا مهمة في تعزيز جهود التكيف عبر الدورة. انظر الجدول رقم ٢.

الجدول رقم ٢. أدوار مختلف أصحاب المصلحة في جهود التكيف

NATIONAL GOVERNMENTS	• Leading and coordinating domestic efforts across the adaptation cycle • Participating in international negotiations and cooperative action
INTERNATIONAL ORGANIZATIONS	• Issuing guidance for adaptation • Facilitating international cooperation and negotiations • Supporting efforts across the adaptation cycle in countries and communities
CIVIL SOCIETY	• Participating in and shaping efforts across the adaptation cycle at all levels of governance • Advocating for equitable and inclusive adaptation that leaves no one behind
INTERNATIONAL FINANCIAL INSTITUTIONS	• Financing efforts across the adaptation cycle through various instruments (grants, loans, equity, etc.)
PRIVATE SECTOR	• Undertaking action across the adaptation cycle in relation to individual corporations and their operations/value chains • Contributing to national and international adaptation efforts • Financing adaptation action led by other actors
SUBNATIONAL GOVERNMENTS	• Leading and coordinating subnational efforts across the adaptation cycle • Contributing to national and international adaptation efforts
RESEARCH CENTRES AND EDUCATIONAL INSTITUTES	• Producing new insights on adaptation options and effectiveness • Educating stakeholders on adaptation

١٥ انظر http://napexpo.org/٢٠١٩/٢٠١٩/٠٤/١١-daily-update/٣/.

٢,١. تطور التكيف في الاتفاقية واتفاق باريس

لقد اكتسبت أجندة التكيف أهمية متزايدة على الصعيد الدولي، مما أدى إلى ظهور العديد من العمليات والترتيبات الجديدة لدعم الحكومات في سعيها إلى التكيف بقدر أكبر من الإلحاح. ويقدم الشكل رقم ٤ لمحة عامة عن بعض الأدوات والآليات والهيئات والعمليات التي تسهل هذا الدعم، في حين يقدم الشكل رقم ٥ لمحة عامة عن المعالم المرتبطة بالتكيف في إطار العملية حتى الآن.

الشكل رقم ٤. تيسير دعم التكيف بموجب الاتفاقية واتفاق باريس

الشكل رقم ٥: أبرز الإنجازات في مجال التكيف منذ عام ١٩٩٤

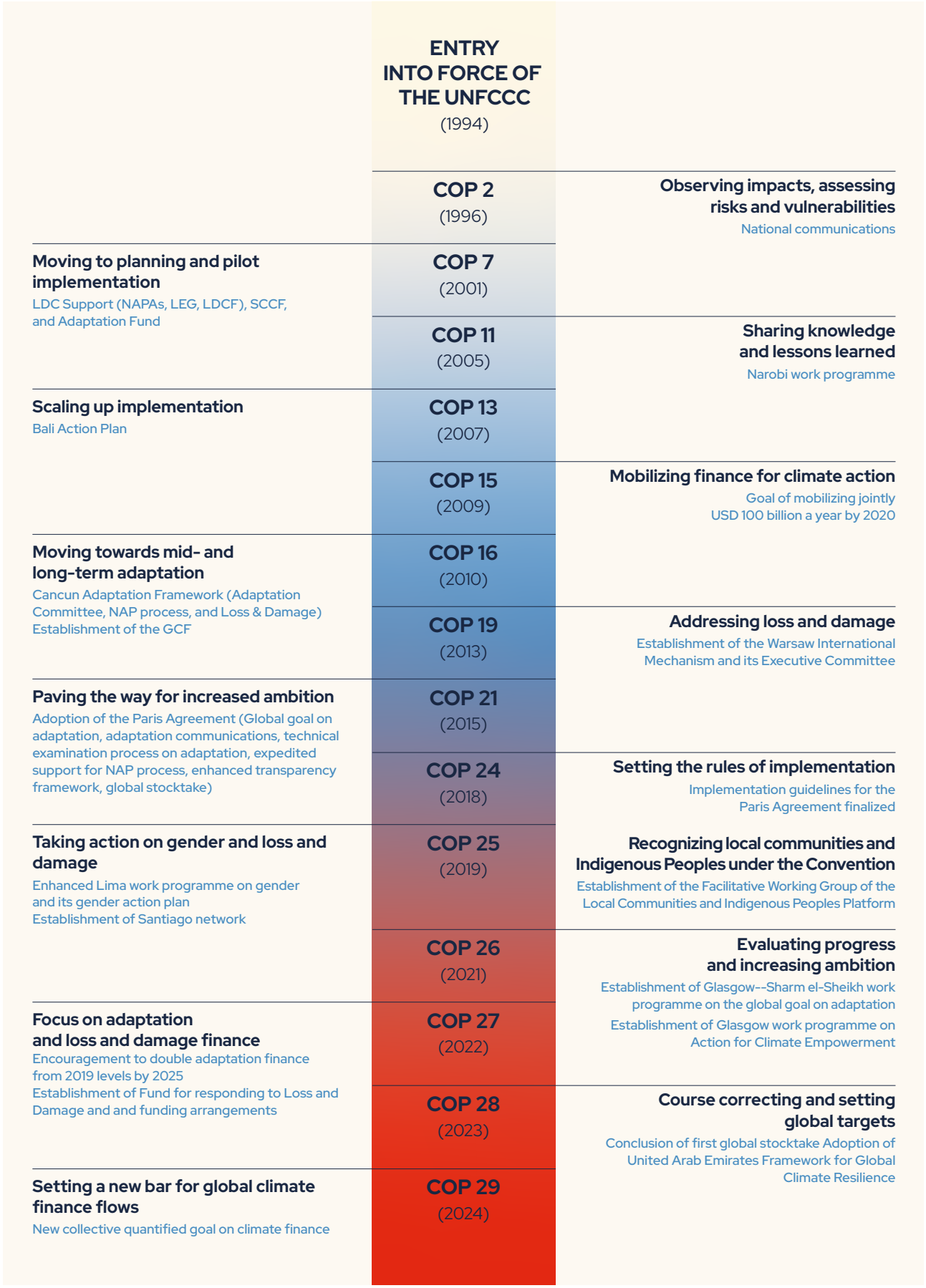

٢,٢. رصد الآثار وتقييم المخاطر، وقابلية التأثر، والقدرة على الصمود

عندما دخلت الاتفاقية حيز النفاذ عام ١٩٩٤، كان التركيز الأساسي على التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، ولم تحظَ فكرة التكيف مع تغير المناخ الناجم عن أنشطة الإنسان بالشرعية اللازمة إلى جانب التخفيف. وقد خشي البعض من أن التكيف قد يؤدي إلى تحويل الانتباه والطاقة بعيداً عن المشكلة الملحة المتمثلة في خفض الانبعاثات.

ومع ذلك، بدأت الدول في إجراء تقييمات للأثر تستند إلى نماذج عالمية، والتي وضعت مجموعة من السيناريوهات المحتملة طويلة الأجل. ولم تكن هذه السيناريوهات مفصلة بشكل كافٍ على المستوى الإقليمي أو الوطني. ورغم أن هذه السيناريوهات كانت فعالة في تحديد التأثيرات الرئيسية لتغير المناخ، فإن البلدان النامية على وجه الخصوص اعتمدت على سيناريوهات تفتقر إلى الدقة اللازمة للاستجابات القابلة للتنفيذ. ورغم هذه القيود، أبلغت الأطراف عن نتائج تقييماتها لقابلية التأثر والتكيف في بلاغاتها الوطنية الأولية.[١٦] وقد استحدثت عملية برامج العمل الوطنية للتكيف منهجية تصاعديّة مكّنت من تقييم أولويات التكيف في أقل البلدان نمواً من خلال البناء على نقاط الضعف القائمة والمشاركة الكاملة لأصحاب المصلحة. وعلى نفس المنوال، فإن ما أصبح يُعرف باسم "تقييمات الجيل الثاني" استكمل فيما بعد تقييمات الجيل الأول الأكثر اعتمادًا على السيناريوهات من خلال النظر في التقلبات المناخية الحالية والطرق التي أصبح بها الناس بالفعل أكثر قابلية للتأثر والتكيف. ويشمل هذا النهج أيضًا تقييم المخاطر إلى جانب سيناريوهات أكثر دقة لتغير المناخ، مما يسمح بالنظر فيما سيحدث في المستقبل، نظرًا للتغيرات في كل من البيئات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.[١٧]

وقد ساعدت العملية متعددة الأطراف في إطار الاتفاقية واتفاق باريس الأطراف في تقييماتها من خلال تسهيل جمع وتبادل البيانات والمعلومات المناخية السليمة القائمة على عمليات الرصد والبحث والنمذجة، بما في ذلك من خلال التعاون الوثيق مع برامج وشبكات الرصد والبحث الدولية، وكذلك من خلال الحوار البحثي السنوي.

٢,٣. الانتقال إلى مرحلة التخطيط والتنفيذ التجريبي

وعلى نحو متزايد، تحول الشعور العام المحيط بالتكيف من البحث عن الشرعية إلى الشعور بالقبول. وقد اتسمت هذه المرحلة من تاريخ الاتفاقية بانطلاقة أولى للمبادرات - لا سيما ورش العمل التي عقدتها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ بشكل مشترك في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ - والتي ساهمت في وضع الأجندة الدولية المتعلقة بالتكيف.

ومع نشر تقرير التقييم الثالث للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عام ٢٠٠١، اتضح أن التخفيف وحده لن يكون كافياً، فبدأت الأطراف في تخطيط وتنفيذ تدابير التكيف بجدية. وانتقل السؤال من "**هل نحن بحاجة إلى التكيف؟**" إلى "**كيفية التكيف؟**". وبموجب الاتفاقية، تُرجم ذلك إلى توسع كبير في المؤسسات المكلفة صراحة بدعم جهود التكيف التي تبذلها البلدان.

وإدراكاً لحقيقة أن العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً ، كانت تواجه بالفعل درجة عالية من قابلية التأثر في مواجهة تقلبات المناخ الحالية، قام مؤتمر الأطراف (COP) في عام ٢٠٠١ بإنشاء برنامج عمل لتلبية الاحتياجات المحددة والأوضاع الخاصة لأقل البلدان نمواً. وشمل برنامج العمل، من جملة أمور أخرى، عملية إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف - التي وفرت عملية لأقل البلدان نمواً لتحديد الأنشطة ذات الأولوية التي تستجيب لاحتياجاتها العاجلة والفورية للتكيف والإبلاغ عنها - وإنشاء فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً (انظر القسم الخاص بدعم وتوجيه التكيف أدناه). كما أنشأ مؤتمر الأطراف صندوقًا لأقل البلدان نموًا في البداية لدعم إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف، ثم لدعم عناصر أخرى من برنامج عمل أقل البلدان نموًا (انظر القسم الخاص بدعم وتوجيه التكيف أدناه). وفي المجموع، قُدم ٥١ برنامج عمل وطني للتكيف إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وقد تم تقديم أحدثها في عام ٢٠١٧.[١٨]

وبالإضافة إلى الدعم المحدد لأقل البلدان نمواً، تم تشجيع جميع الأطراف على تبادل المعلومات حول تجاربها في مجال الآثار السلبية لتغير المناخ والتدابير اللازمة لتلبية احتياجاتها الناتجة عن ذلك. كما نص مؤتمر الأطراف أيضاً على أن تساهم الأطراف في تمويل المشاريع التجريبية أو الإيضاحية لإظهار كيفية ترجمة تخطيط التكيف وتقييمه إلى مشاريع، بما في ذلك في مجالات إدارة الموارد المائية، وإدارة الأراضي، والزراعة، والصحة، وتطوير البنية التحتية، والنظم الإيكولوجية سريعة التأثر، والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ولتوجيه هذا التمويل، أنشأ مؤتمر الأطراف صندوقاً خاصاً لتغير المناخ بموجب الاتفاقية وصندوقاً للتكيف بموجب بروتوكول كيوتو (انظر القسم الخاص بدعم وتوجيه التكيف أدناه).

٢,٤. تبادل المعرفة وسدّ الفجوات المعرفية من خلال الشراكات

ومع ازدياد التخطيط للتكيف وتنفيذه، ازدادت الحاجة إلى مشاركة المعرفة والدروس المستفادة والممارسات الجيدة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. حيث إن الإجراءات المتخذة في قطاع أو موقع واحد يمكن أن تساعد في توجيه كيفية استعداد قطاع أو موقع آخر للاستجابة للمخاطر الجديدة الناشئة بسبب تغير المناخ. واستجابةً لذلك، أطلق مؤتمر الأطراف في عام ٢٠٠٥ برنامج عمل نيروبي بشأن تأثيرات تغير المناخ وقابلية التأثر به والتكيف معه (للمزيد من المعلومات حول برنامج عمل نيروبي، انظر الإطار رقم ١). وكان الهدف من برنامج عمل نيروبي هو مساعدة جميع الأطراف، ولا سيما البلدان النامية، على تحسين فهمها وتقييمهاآثار تغير المناخ وقابلية التأثر به والتكيف معه، واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إجراءات وتدابير التكيف العملية.[١٩]

وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ساهمت سلسلة من ورش العمل واجتماع للخبراء في تيسير تبادل المعلومات لمساعدة البلدان النامية على تحديد احتياجاتها وشواغلها المحددة في مجال التكيف. وسلط المشاركون في ثلاث ورش عمل إقليمية واجتماع الخبراء الضوء على المشاكل المتعلقة بالوصول إلى التمويل الحالي للتكيف، ولفتوا الانتباه أيضًا إلى الفجوة بين الدعم المالي المتاح للتكيف والأموال المطلوبة لتسهيل التكيف في البلدان النامية. وأكدت هذه الفعاليات أيضاً على أهمية اتباع نهج منسق وشامل لدعم

١٦ تتوفر أحدث البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول على الرابط التالي https://unfccc.int/NCA. وتتوفر البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على الرابط التالي https://unfccc.int/non-annex-I-NCs.

١٧ لمزيد من المعلومات حول الأبحاث وعمليات الرصد المنهجي، راجع https://unfccc.int/topics/science/workstreams/RSO.

١٨ ويشمل هذا المجموع ستة من أقل البلدان نمواً التي خرجت من فئة أقل البلدان نمواً منذ تقديم برامج عملها الوطنية للتكيف. يمكن الاطلاع على القائمة الكاملة لبرامج العمل الوطنية للتكيف المقدمة على الرابط التالي https://unfccc.int/topics/resilience/workstreams/national-adaptation-programmes-of-action/napas-received.

١٩ لمزيد من المعلومات عن برنامج عمل نيروبي، انظر http://unfccc.int/nwp.

التكيف في سياق التنمية المستدامة، وضرورة النظر إلى التكيف باعتباره قضية تنموية. وحثّ المشاركون على إشراك أصحاب المصلحة على نطاق واسع من خلال النهج التشاركية والتعلم من الممارسات القائمة.

وبمرور السنين، تطور دور برنامج عمل نيروبي ليُعزز كلاً من التكيف التحولي والتكيف التدريجي طويل الأجل، بهدف الحد من قابلية التأثر وتعزيز القدرة على التكيف والصمود.[٢٠] لقد تغيرت أولويات برنامج العمل لتتوافق مع المشهد المتطور للتكيف والقدرة على الصمود في إطار الاتفاقية واتفاق باريس وخارجهما. ويركز العمل على تنسيق المعرفة وإعادة صياغتها ونشرها، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، من خلال إشراك الأطراف، والشركاء في برنامج عمل نيروبي، والهيئات المشكلة، وفرق الخبراء المواضيعية، والجامعات، والشبكات ذات الصلة ومجتمعات الممارسة.

٢,٥. توسيع نطاق التنفيذ

في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، استضاف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حدثاً رفيع المستوى بشأن تغير المناخ، ضم أكثر من ٨٠ رئيس دولة وحكومة وشكل أول قمة يعقدها الأمين العام بشأن تغير المناخ. وفي هذا الحدث، أكد الأمين العام لزعماء العالم على أهمية البدء في صياغة اتفاق دولي جديد بشأن تغير المناخ في الدورة المقبلة لمؤتمر الأطراف، وذلك من خلال عملية شاملة. كما شدد على ضرورة أن تكون هذه الاتفاقية شاملةً في نهجها لحل مشكلة تغير المناخ، بما في ذلك "التكيف، وخفض الانبعاثات، والتقنيات الصديقة للمناخ، والهيكل المالي اللازم".[٢١] والجدير بالذكر أن الأمين العام قد عزم أيضًا على دعم هذه العملية بكامل طاقات الأمم المتحدة، مُصرّحًا بأن "منظومة الأمم المتحدة مستعدة لمواصلة بذل كل ما في وسعها لضمان قدرة المجتمع الدولي على مواجهة تحديات الاحترار العالمي على النحو الأمثل".[٢٢] وقد مثّل هذا تحولًا هامًا نحو مشاركة أكبر من جانب منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها، ومشاركة أوسع من جانب أصحاب المصلحة، في جميع مراحل عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وبعد شهرين، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧، نُشر تقرير التقييم الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (AR٤) والذي أكد مجدداً على ضرورة التكيف لإدارة آثار الاحترار العالمي التي باتت حتمية الآن بسبب الانبعاثات السابقة. كما شددت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ كذلك على أن مجموعة واسعة من خيارات التكيف متاحة، ولكن هناك حاجة إلى تكيف أوسع نطاقاً للحد من قابلية التأثر بتغير المناخ في المستقبل. وفي أعقاب تقرير التقييم الرابع والحدث رفيع المستوى للأمين العام، اعتمد مؤتمر الأطراف خطة عمل بالي في دورته الثالثة عشرة (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧) والتي أطلقت عملية شاملة لتمكين التنفيذ الكامل والفعال والمستدام للاتفاقية من خلال عمل تعاوني طويل الأجل، حتى عام ٢٠١٢ وما بعده.

وقد مثّل عام ٢٠١٠ علامة فارقة في تاريخ التكيف في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبعد ثلاث سنوات من المفاوضات، أكد مؤتمر الأطراف على

٢٠ انظر الوثيقة FCCC/SBSTA/٢٠٢٤/٣ للاطلاع على مزيد من المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة في إطار برنامج عمل نيروبي.

٢١ انظر https://press.un.org/en/٢٠٠٧/sgsm١١١٨١.doc.htm.

٢٢ انظر الحاشية ٢١ أعلاه.

برنامج عمل نيروبي: مركز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لتحويل
عمل من أجل التكيف والمرونة.

يعد برنامج عمل نيروبي، الذي أُنشئ في مؤتمر الأطراف الحادي عشر، أول آلية لإشراك أصحاب المصلحة تم إنشاؤها بموجب الاتفاقية. وتضم شبكته أكثر من ٤٥٠ منظمة شريكة، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية والبحثية، والمراكز أو الشبكات الإقليمية، وكيانات القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، والأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها. ويعمل البرنامج بمثابة جسر تقني بين الأطراف والهيئات المشكّلة وأصحاب المصلحة من غير الأطراف لتبادل ونشر المعرفة والخبرة بشأن جميع جوانب الضعف والتكيف، ولبناء شراكات للتعاون في مجال التكيف.

وبمشاركة المنظمات الشريكة وخبراء الحكومة وممارسي التكيف، تهدف الأنشطة في إطار برنامج عمل نيروبي إلى إنتاج منتجات معرفية وتحفيز الإجراءات التي تستجيب لاحتياجات المعرفة التي حددتها الأطراف فيما يتصل بمجالات موضوعية ومناطق فرعية مختلفة في جميع أنحاء العالم. وقد أدت الجهود المبذولة في إطار برنامج عمل نيروبي إلى تعزيز إجراءات التكيف الخاصة بكل بلد ومنطقة، بما في ذلك إجراءات التكيف عبر الحدود.

ويجري ذلك بطرق متنوعة، منها الاجتماعات وورش العمل ومنتديات التنسيق، والتواصل الاستراتيجي طويل الأمد مع مختلف الهيئات المُشكّلة، ونشر وثائق متنوعة، مثل الأوراق التقنية والتجميعية، ومجموعات ممارسات التكيف والدروس المستفادة. وتدير الأمانة أيضاً، في إطار برنامج عمل نيروبي، بوابة معارف التكيف، التي توفر قاعدة بيانات منظمة ومفتوحة المصدر لموارد معارف التكيف، مثل دراسات الحالة والمنشورات والوثائق التقنية والأدوات والمواد الأخرى. وفي عام ٢٠٢٠، أُطلق برنامج شراكة الأمم المتحدة لتغير المناخ مع الجامعات، الذي يتم تنسيقه في إطار برنامج عمل نيروبي، ويُشرِك طلاب الدراسات العليا للمساعدة في سد فجوات المعرفة المحددة التي لا تزال تشكل عائقاً حرجاً أمام البلدان في تنفيذ تدابير التكيف.

وأدى العمل في إطار برنامج عمل نيروبي، من بين أمور أخرى، إلى زيادة المعرفة بالنظم الإيكولوجية المشتركة وسبل حمايتها عند اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لتغير المناخ؛ وإلى تطوير وتنفيذ نُهُج وأدوات في جميع مراحل دورة التكيف التكرارية؛ وتقديم الدعم التقني لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية؛ وأكثر من ذلك بكثير.

ضرورة إيلاء التكيف نفس مستوى الأولوية المُعطى للتخفيف، واعتمد إطار كانكون للتكيف (CAF)[٢٣] بهدف تعزيز العمل المتعلق بالتكيف، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي والدراسة المتسقة في المسائل المتعلقة بالتكيف بموجب الاتفاقية. وكان السؤال الذي تناولته الأطراف آنذاك هو: "**كيف ندمج التكيف في السياسات والإجراءات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات الصلة، بما في ذلك على المدين المتوسط والطويل؟**" وفي ضوء اختلاف الظروف والقدرات الوطنية، اتفق مؤتمر الأطراف على أن إجراءات التكيف ينبغي أن تتبع نهجًا وطنيًا، يراعي الفوارق بين الجنسين، وتشاركيًا، وشفافًا تمامًا، مع مراعاة الفئات والمجتمعات والنظم البيئية المعرضة للتأثر. ويرد في الإطار رقم ٢ أمثلة على إجراءات التكيف التي يدعو إطار كانكون للتكيف الأطراف إلى اتخاذها.

والجدير بالذكر أنه في سياق إطار كانكون للتكيف، أنشأ مؤتمر الأطراف السادس عشر أيضًا لجنة التكيف، التي بدأت فترة من إزالة التشتت والاتساق بقيادة اللجنة (انظر القسم الخاص بدعم وتوجيه التكيف أدناه).

٢٣ المقرر ١/م أ-١٦.

وفي أعقاب عملية برامج العمل الوطنية للتكيف، أقر مؤتمر الأطراف بضرورة أن تحدد أقل البلدان نمواً أيضاً احتياجات التكيف على المدين المتوسط والطويل، وأن تضع وتنفذ استراتيجيات وبرامج لتلبية تلك الاحتياجات.[٢٤] وبناءً على ذلك، أرسى مؤتمر الأطراف السادس عشر آليةً تُمكّن أقل البلدان نموًا من صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية، بهدف تحديد احتياجات التكيف على المدين المتوسط والطويل، ووضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لتلبية تلك الاحتياجات. كما وُجّهت دعوةٌ

إلى بلدان نامية أخرى لاستخدام الآليات المُعدّة لدعم

عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية الخاصة بها.

وقد اعتمد مؤتمر الأطراف السابع عشر في عام ٢٠١١ المبادئ التوجيهية الأولية، والتي قام فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً بتطويرها إلى مبادئ توجيهية تقنية كاملة لعملية صياغة خطط التكيف الوطنية وتنفيذها.[٢٥] تتكون المبادئ التوجيهية من العناصر الأربعة الرئيسية التالية:

١. **وضع الأساس ومعالجة الثغرات؛**

٢. **العناصر التحضيرية؛**

٣. **استراتيجيات التنفيذ؛ و**

٤. **إعداد التقارير والرصد والمراجعة.**

في حين أن منصة خطط التكيف الوطنية المركزية كانت مستودعًا لخطط التكيف الوطنية المقدمة من البلدان النامية فقط، بدأت البلدان المتقدمة أيضًا في تقديم خطط التكيف الوطنية الخاصة بها إلى المنصة. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، كان طرفان من البلدان المتقدمة قدما مثل هذه البلاغات.[٣٠]

٢,٦. التكيف بموجب اتفاق باريس

منذ اعتماده في عام ٢٠١٥، عزز اتفاق باريس التاريخي الأهمية الحاسمة للتكيف في الجهود العالمية للاستجابة لتحديات تغير المناخ. وركز الاتفاق اهتمام الأطراف على السؤال التالي: "**كيف يمكننا توسيع نطاق إجراءات التكيف بطريقة شاملة، ومحددة وطنياً وطموحة جماعياً في الوقت نفسه؟**" وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ في ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦، مما يبشر بجهد جماعي متجدد لتنفيذ إجراءات مناخية طموحة تعتمد على الأساس الذي وضعته الاتفاقية، وفيما يتعلق بالتكيف، تمثل خطوة نحو التخطيط الشامل والتنفيذ. وفي ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤، بلغ عدد الأطراف في اتفاق باريس ١٩٥ طرفًا من أصل ١٩٨ طرفًا من أطراف الاتفاقية.[٣١]

الهدف العالمي المتعلق بالتكيف

تُحدد المادة ٧ من اتفاق باريس هدفًا عالميًا للتكيف، يتمثل في "تعزيز القدرة على التكيف، وتعزيز القدرة على الصمود، والحد من قابلية التأثر بتغير المناخ، بهدف المساهمة في التنمية المستدامة وضمان استجابة ملائمة للتكيف في سياق هدف درجة الحرارة" المتمثل في "الحفاظ على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومواصلة الجهود للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية". وقد رسّخ هذا الهدف التكيف كطموح عالمي مدمج في جهود التنمية المستدامة، ومرتبط بأهداف التخفيف التي التزمت بها الحكومات في الاتفاق، واقرانًا كذلك بالصلة الجوهرية بين التكيف

©برين كونتريراس

٢٩ تتوفر بيانات مفصلة حول حالة صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية على أداة تتبع خطط التكيف الوطنية التابعة لمركز خطط التكيف الوطنية. انظر https://napcentral.org/nap-tracking-tool.

٣٠ انظر خطط التكيف الوطنية المقدمة من الدول المتقدمة هنا https://napcentral.org/developedcountriesnaps.

٣١ انظر https://unfccc.int/process/the-paris-agreement/status-of-ratification.

إجراءات التكيف المدرجة في إطار كانكون للتكيف

دعا مؤتمر الأطراف (COP) الأطراف إلى القيام بما يلي:

- **تخطيط إجراءات التكيف وتحديد أولوياتها وتنفيذها، بما في ذلك المشاريع والبرامج***
، والإجراءات المحددة في خطط واستراتيجيات التكيف الوطنية ودون الوطنية، وبرامج العمل الوطنية للتكيف
لأقل البلدان نموًا، والبلاغات الوطنية، وتقييمات الاحتياجات التكنولوجية، وغيرها من وثائق
التخطيط الوطنية ذات الصلة؛

- **تقييمات الأثر والقابلية للتأثر والتكيف، بما في ذلك تقييمات الاحتياجات المالية، بالإضافة إلى**
التقييم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لخيارات التكيف؛

- **تعزيز القدرات المؤسسية والبيئات التمكينية للتكيف، بما في ذلك التنمية القادرة**
على الصمود في وجه تغير المناخ والحد من القابلية للتأثر؛

- **تعزيز قدرة النظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على الصمود، بما في ذلك من خلال التنوع الاقتصادي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛**

- **تعزيز استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث المرتبطة بتغير المناخ، مع الأخذ في الاعتبار إطار عمل هيوغو، عند الاقتضاء، ونُظم الإنذار المبكر، وتقييم المخاطر**
وإدارتها، وآليات تبادل المخاطر ونقلها، مثل التأمين، على المستويات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية،
حسب الاقتضاء.

- **التدابير الرامية إلى تعزيز الفهم والتنسيق والتعاون فيما يتعلق بالنزوح والهجرة وإعادة التوطين المخطط لها الناجم عن تغير**
المناخ، عند الاقتضاء، على المستويات الوطنية والإقليمية
والدولية؛

- **البحث والتطوير والتطبيق العملي والنشر والتوزيع ونقل التكنولوجيات والممارسات**
والعمليات، وبناء القدرات اللازمة للتكيف، بهدف تعزيز الوصول إلى التكنولوجيات، ولا سيما
في البلدان النامية الأطراف؛

- **تعزيز نظم البيانات والمعلومات والمعرفة، والتثقيف والتوعية العامة؛**

- **تحسين البحوث والرصد المنهجي المتعلقين بالمناخ من أجل جمع البيانات المناخية وحفظها وتحليلها ونمذجتها، بهدف تزويد صانعي القرار على المستويين الوطني**
والإقليمي ببيانات ومعلومات مناخية محسّنة.

*بما في ذلك في مجالات موارد المياه؛ والصحة؛ والزراعة والأمن الغذائي؛ والبنية التحتية؛ والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية؛ والنظم الإيكولوجية الأرضية والبحرية والعذبة؛ والمناطق الساحلية.

كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس. نُشر هذا التوجيه في عام ٢٠٢٢. وهو يشرح جوانب مثل دور بلاغات التكيف في عملية الجرد العالمي، وعملية تقديم بلاغات التكيف، والوثائق الناقلة، والتوجيهات الخاصة بكل عنصر من عناصر بلاغات التكيف، والاعتبارات ذات الصلة التي قد تساعد الأطراف في إعداد بلاغ التكيف.[٣٢]

تنص الفقرة ١٢ من المادة ٧ من اتفاق باريس على أن تُسجل بلاغات التكيف في سجل عام تحتفظ به الأمانة. وفي عام ٢٠٢١، انتهت الأطراف من النظر في نموذج أولي لهذا السجل وطلبت من الأمانة الانتهاء من تنفيذه.[٣٣] وحتى ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤، كان سجل بلاغات التكيف يحتوي على بلاغات التكيف لـ ٦٦ طرفاً.[٣٤] ومن بين هذه الأطراف، قدم ٣٦ طرفاً أحدث بلاغات التكيف الخاصة بها كوثائق مستقلة، وقدم ١٩ طرفاً بلاغات التكيف كجزء من المساهمات المحددة وطنياً، و ٦ أطراف كجزء من خطط التكيف الوطنية، و ٥ أطراف كجزء من البلاغات الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت المساهمات المحددة وطنياً قناة بارزة للإبلاغ عن معلومات التكيف في حد ذاتها، بصرف النظر عما إذا كانت الأطراف تختار تصنيف عنصر التكيف الخاص بها كبلاغ تكيف. وتنص المادة ٣ من اتفاق باريس على أنه "كمساهمات محددة وطنياً في الاستجابة العالمية لتغير المناخ، يتعين على جميع الأطراف بذل جهود طموحة والإبلاغ عنها على النحو المحدد في" مختلف مواد الاتفاقية، بما في ذلك المادة ٧ المتعلقة بالتكيف، "بهدف تحقيق الغرض من [الاتفاق]". وتحدد المادة ٤ عدة أحكام فيما يتعلق بالمساهمات المحددة وطنياً، بما في ذلك أن كل طرف سيُعد ويبلغ ويحافظ على مساهمات محددة وطنياً متعاقبة؛ وأن المساهمات المحددة وطنياً المتعاقبة ستعكس تقدماً يتجاوز المساهمات الحالية وتعكس أعلى طموح ممكن لكل طرف، مع مراعاة المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة في ضوء الظروف الوطنية المختلفة؛ وسيتم توفير الدعم للأطراف من البلدان النامية لتنفيذ المادة؛ وسيُبلغ كل طرف بمساهماته المحددة وطنياً كل خمس سنوات؛ ويجوز للأطراف تعديل مساهماتها المحددة وطنياً في أي وقت بهدف تعزيز مستوى طموحها؛ وغير ذلك.

ووفقًا للتقرير التجميعي للمساهمات المحددة وطنياً لعام ٢٠٢٣ الذي أعدته الأمانة، أدرجت ٨١ في المائة من الأطراف عنصر التكيف في مساهماتها المحددة وطنياً.[٣٥] وأشار التقرير إلى أنه مقارنة بالمساهمات المحددة وطنيا السابقة التي قدمتها الأطراف، فإن عددا أكبر من هذه المساهمات يحتوي على معلومات بشأن التكيف. وتشمل المعلومات المتعلقة بالتكيف التي يتم الإبلاغ عنها في المساهمات المحددة وطنياً جوانب مثل: البحوث المتعلقة بالتكيف؛ والمخاطر وقابلية التأثر؛ واستراتيجيات وسياسات وخطط التكيف؛ وتدابير التكيف القطاعية؛ وتدابير الطوارئ؛ وأوجه التآزر مع التخفيف والأطر العالمية الأخرى؛ ورصد وتقييم التكيف.

وعلاوة على ذلك، وجد التقرير زيادة في نسبة المساهمات المحددة وطنيًا التي تصف حالة عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية وكيف تم تأسيس خطة التكيف الوطنية كأداة وطنية رئيسية للتكيف. كما أن ما يقرب من نصف الأطراف "حددت الروابط بين خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً الخاصة بها، بما في ذلك كيف وفرت خطة التكيف الوطنية الأساس لعنصر التكيف في المساهمات المحددة وطنياً".[٣٦] وبشكل عام، تُظهر نتائج التقرير أنه على الرغم من استخدام غالبية الأطراف للمساهمات المحددة وطنياً للإبلاغ عن مجموعة واسعة من المعلومات المتعلقة بالتكيف، إلا أن جميع الأطراف لم تعتمد استخدامها لهذا الغرض. حيث إن الأطراف التي تختار إدراج معلومات التكيف في المساهمات المحددة وطنياً تقوم بذلك في أغلب الأحيان بطريقة تبني على أو تكمل عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية الخاصة بها، مما يشير إلى الأهمية الدائمة لخطط التكيف الوطنية.

كما أن استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل منخفضة انبعاثات غازات الدفيئة (LT-LEDS) التي أُنشئت أيضاً بموجب المادة ٤ من اتفاق باريس، غالباً ما تحتوي على معلومات متعلقة بالتكيف على الرغم من تركيزها الإجمالي على التخفيف.[٣٧] وقد كشف تجميع لاستراتيجيات التنمية الطويلة الأجل منخفضة انبعاثات غازات الدفيئة التي قدمها ٧٥ طرفاً حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣[٣٨] أن ٩٧ في المائة من هذه الاستراتيجيات تتضمن معلومات متعلقة بالتكيف. وتشمل هذه المعلومات مجالات مثل أخطار تغير المناخ ومخاطره وقابلية التأثر به؛ وإجراءات التكيف التي تم التخطيط لها أو تنفيذها؛ والاعتبارات المتعلقة بالتكيف التحويلي والانتقال العادل؛ وأهداف التكيف المحددة كمياً.

٣٢ انظر الوثيقة FCCC/SB/٢٠٢٢/٥/Add.١.

٣٣ المقرر ٢١/م أ.٣٠.

٣٤ انظر https://unfccc.int/ACR.

٣٥ انظر الوثيقة FCCC/PA/CMA/٢٠٢٣/١٢.

٣٦ انظر الوثيقة FCCC/PA/CMA/٢٠٢٣/١٢، الفقرة ١٦٢.

٣٧ انظر الوثيقة FCCC/PA/CMA/٢٠٢٣/١٠، الفقرة ٢٤.

٣٨ تتوفر استراتيجيات (LT-LEDS) المقدمة حتى الآن هنا : https://unfccc.int/process/the-paris-agreement/long-term-strategies.

كما أدى اتفاق باريس أيضًا إلى ظهور أداة جديدة للإبلاغ من خلال إطار الشفافية المعزز الذي أنشأته المادة ١٣. وبموجب هذا الإطار، الذي يهدف إلى بناء الثقة والاطمئنان المتبادلين وتعزيز التنفيذ الفعال، ستقدم الأطراف تقارير الشفافية لفترة السنتين (BTRs) التي توفر معلومات عن إجراءات تغير المناخ والدعم المقدم والمستلم. وينبغي للأطراف تضمين معلومات تتعلق بتأثيرات تغير المناخ والتكيف معه؛ علماً بأن إدراج التكيف في التقارير ليس إلزامياً، ولكنه يُسهّل الاعتراف بجهود التكيف التي تبذلها البلدان النامية، وفقاً لما تنص عليه المادة ٧. والموعد النهائي لتقديم الجولة الأولى من تقارير الشفافية لفترة السنتين (BTRs) هو ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤،[٣٩] وقدمت أندورا أول تقرير شفافية لفترة السنتين (BTR) إلى الأمانة في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣ واختارت تضمين فصل عن التكيف في الوثيقة. ويوفر الإطار المرونة للأطراف من البلدان النامية التي تحتاج إليه في ضوء قدراتها.

وبالتالي، تتمكن الأطراف في اتفاق باريس من استخدام مجموعة من الأدوات لتبادل المعلومات المتعلقة بجهود التكيف الخاصة بها. وستحتاج الأطراف إلى إيجاد مجموعة من الترتيبات الأكثر ملاءمة لتفضيلاتها الوطنية، مع مراعاة الاحتياجات الدولية للمعلومات في الوقت ذاته. وعند الإبلاغ عن معلومات التكيف من خلال وثائق مختلفة، تحتاج الأطراف إلى النظر بعناية في عدة عوامل. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الولايات والجداول الزمنية المرتبطة بكل نوع من أنواع الوثائق، وكيف يمكن للإبلاغ أن يساعد في تلبية الاحتياجات الوطنية والدولية للمعلومات، بما في ذلك دعم عمليات مثل عملية الجرد العالمي. ومن الاعتبارات المهمة الأخرى كيفية إعداد المعلومات والتقرير بطريقة تقلل من الأعباء. ويقدم الجدول رقم ٣ توصيفًا عامًا لأدوات التكيف الرئيسية وأغراضها، بينما يقارن الإطار رقم ٣ بين الوظائف المختلفة لبلاغات التكيف وخطط التكيف الوطنية.

عملية الفحص الفني للتكيف

كما أطلق القرار الذي اعتُمد بموجبه اتفاق باريس عملية الفحص التقني للتكيف (TEP-A) بهدف "تحديد الفرص الملموسة لتعزيز الصمود والحد من قابلية التأثر وزيادة فهم إجراءات التكيف وتنفيذها".[٤٠] وفي الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠، عملت عملية الفحص التقني للتكيف على تحفيز إجراءات التكيف في مرحلة ما قبل عام ٢٠٢٠. وتقع مسؤولية إجراء عملية الفحص التقني للتكيف (TEP-A) على عاتق لجنة التكيف، التي عملت باستمرار مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة - بما في ذلك الهيئات المُشكلة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والشباب، وغيرهم - لتخطيط وتنفيذ عملية الفحص التقني السنوية للتكيف. وقد أنجزت عملية الفحص التقني للتكيف (TEP-A) أربع وظائف أساسية:

١. **تيسير تبادل الممارسات الجيدة والخبرات والدروس المستفادة؛**

٢. **تحديد الإجراءات التي يمكن أن تعزز بشكل كبير تنفيذ إجراءات التكيف، بما في ذلك الإجراءات التي يمكن أن تعزز التنوع الاقتصادي وتكون لها فوائد تخفيف مشتركة؛**

٣. **تعزيز العمل التعاوني بشأن التكيف؛ و**

٤. **تحديد الفرص المتاحة لتعزيز البيئات التمكينية وتعزيز توفير الدعم للتكيف في سياق سياسات وممارسات وإجراءات محددة.**

٣٩ تقارير BTRs المقدمة متاحة هنا https://unfccc.int/first-biennial-transparency-reports.

٤٠ المقرر ١/م أ-٢١، الفقرة ١٢٥.

UNFCCC©

وكان حجر الزاوية لعملية الفحص التقني للتكيف هو اجتماع الخبراء التقنيين بشأن التكيف (TEM-A) الذي عُقد سنوياً في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ وتناول مجموعة متنوعة من مواضيع التكيف. وجمعت هذه الاجتماعات مجموعة واسعة من الخبراء من جميع أنحاء العالم لتبادل أحدث الأبحاث والأدوات ودراسات الحالة المتعلقة بالتكيف. بالإضافة إلى ذلك، فقد أسفرت هذه الاجتماعات عن توصيات ملموسة لصناع السياسات وأوراق تقنية بشأن مواضيع محددة فيما يتعلق بالتكيف، مما يساعد كلاً من صناع السياسات والممارسين على المضي قدماً في إجراءات التكيف.

وقد تم تناول المواضيع التالية في اجتماعات الخبراء التقنيين بشأن التكيف (TEM-As):

- **٢٠١٦: الحد من قابلية التأثر وتعميم التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك من خلال عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية؛**
- **٢٠١٧: دمج التكيف مع تغير المناخ مع أهداف التنمية المستدامة وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث؛**
- **٢٠١٨: التخطيط للتكيف من أجل المجموعات والمجتمعات والنظم الإيكولوجية المعرضة للتأثر؛**
- **٢٠١٩: تمويل التكيف، بما في ذلك القطاع الخاص؛**
- **٢٠٢٠: التعليم والتدريب ومشاركة الجمهور والشباب لتعزيز إجراءات التكيف.**

بينما عُقدت اجتماعات الخبراء التقنيين بشأن التكيف (TEM-As) في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ بشكل شخصي، عُقد الاجتماع الخامس والأخير في عام ٢٠٢٠ بشكل افتراضي نتيجة لجائحة كوفيد-١٩ العالمية. لمزيد من المعلومات عن آثار العملية المتعددة الأطراف الخاصة بالجائحة في إطار الاتفاقية واتفاق باريس، انظر الإطار رقم ٤.

٢,٧. تقييم التقدم الجماعي المحرز نحو تحقيق الأهداف طويلة الأجل لاتفاقية باريس

في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والخطط الدولية ذات الصلة، مهدت مختلف الاتفاقيات والآليات والهيئات المُشكلة الطريق أمام الأطراف لتعزيز تخطيطها وتنفيذها وإبلاغها عن إجراءات التكيف على نحو يعزز الصمود ولا يترك أحداً خلف الركب.

أنشأت المادة ١٤ من اتفاق باريس عملية الجرد العالمي، وهي آلية دورية لاستعراض التقدم وتعزيز العمل والدعم للمساعدة في توجيه العالم نحو مسارات تنمية منخفضة الانبعاثات وقادرة على التكيف. وبشكل أدق، يُطلب من مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس، في إطار عملية الجرد العالمي، أن يجري بشكل دوري تقييماً لمدى تنفيذ اتفاق باريس، وأن يقيّم التقدم الجماعي نحو تحقيق الغرض من الاتفاق وأهدافه الطويلة الأجل.

الجدول رقم ٣. الأدوات الرئيسية للتخطيط للتكيف والبلاغات وتقديم التقارير

اتفاق باريس	إطار عمل كانكون للتكيف	الاتفاقية	
الإبلاغ وتقديم التقارير	التخطيط والتنفيذ	البلاغات وتقديم التقارير	**الأغراض**
بلاغات التكيف أقسام التكيف لتقارير الشفافية لفترة السنتين، واستراتيجيات التنمية طويلة الأجل منخفضة الانبعاثات، والمساهمات المحددة وطنياً.	خطط التكيف الوطنية	البلاغات الوطنية	**الأداة (الأدوات)**

التفريق بين خطط التكيف الوطنية
التكيف

كما توحي أسماؤها، فإن بلاغات التكيف هي أدوات للإبلاغ، في حين أن خطط التكيف الوطنية هي وثائق تخطيط استراتيجية. وتُعدّ خطط التكيف الوطنية الأداة الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للتكيف، إذ تُساعد على التخطيط للتنمية المستدامة مع التكيف مع آثار المناخ. وتشمل عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية عمليةً متعددة الخطوات متواصلة وتدريجية وتكرارية، تتبع نهجًا وطنيًا، مُراعيًا للنوع الاجتماعي، وتشاركيًا، وشفافًا. وتتوج هذه العملية بوضع خطة عمل شاملة يمكن أن توجه البلدان في مسيرتها نحو بناء مستقبل قادر على الصمود في وجه تغير المناخ. وتُساعد خطط التكيف الوطنية الحكومات على تحليل مخاطر المناخ بناءً على سيناريوهات فعّالة، وتحديد خيارات التكيف وتنفيذها، ودمجها في التخطيط. وبالتالي، يُمكن لخطة التكيف الوطنية الفعّالة أن تُساعد في الحد من المخاطر التي تواجه الدول المُعرّضة للخطر، وزيادة قدرتها على الصمود، وتعزيز قدرتها على التكيف. علاوةً على ذلك، يتوفر تمويل مُخصّص لدعم الدول النامية في صياغة
وتنفيذ خطط التكيف الوطنية الخاصة بها (انظر الفصل ٣،١٠ لمزيد من التفاصيل).

وعلى النقيض من ذلك، تُسهم بلاغات التكيف في بلورة جوهر عملية خطط التكيف الوطنية، أو غيرها من عمليات التخطيط للتكيف، لتوفير لمحة عامة عن أولويات وخطط وجهود التكيف في بلد معين.
والغرض من بلاغ التكيف هو أربعة أمور: ١) زيادة وضوح ومكانة التكيف وتوازنه مع التخفيف؛ ٢) تعزيز إجراءات التكيف ودعم البلدان النامية؛ ٣) توفير إسهامات في عملية الجرد العالمي؛ ٤) تعزيز التعلم والفهم لاحتياجات وإجراءات التكيف. وبينما تُوفر خطط التكيف الوطنية أساسًا واضحًا لتأمين التمويل اللازم لإجراءات التكيف وتنفيذها، تميل بلاغات التكيف إلى تقديم تلخيص رفيع المستوى لنهج الطرف المعني في التكيف.

ويتم إجراء عملية الجرد العالمي بطريقة شاملة وتيسيرية، مع مراعاة التخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ والدعم، وفي ضوء المساواة وأفضل العلوم المتاحة. في عام ٢٠٢٣، تم الانتهاء من أول عملية جرد عالمي، الذي أجراه مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس، وذلك بعد عملية استمرت عامين وتألفت من ثلاثة عناصر: جمع المعلومات وإعدادها، والتقييم الفني، والنظر في النتائج.
وستُكرر هذه العملية كل خمس سنوات بعد ذلك.

وفي حالة التكيف، تحقق عملية الجرد العالمي مجموعة من الأهداف التي تساعد مجتمعة في توضيح ما حققته الأطراف في مجال التكيف - بما في ذلك الاعتراف بجهود الأطراف من البلدان النامية واستعراض مدى كفاية وفعالية التكيف والدعم - وإلقاء الضوء على نطاق ونجاح تلك الجهود. وللاطلاع على المزيد من المعلومات حول الوظائف المحددة لعملية الجرد العالمي فيما يخص التكيف، يرجى مراجعة الإطار رقم ٥؛ وللحصول على لمحة عامة أساسية عن كيفية عمل الجرد العالمي، يرجى مراجعة الشكل رقم ٦. وعند الشروع في عملية الجرد العالمي، فإن السؤال السائد الذي تتصدى له الأطراف فيما يتعلق بالتكيف هو: "**كيف نقيم التقدم الإجمالي المحرز نحو تحقيق التكيف العالمي وبناء القدرة على الصمود؟**"

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف النظر في مجموعة متنوعة من المدخلات التي أعدها مختلف أصحاب المصلحة. فيما يتعلق بالتكيف، تقوم كل من الأمانة العامة والهيئات والمنتديات المختصة التي جرى تشكيلها – بما في ذلك لجنة التكيف – بإعداد تقارير تجميعية لمرحلة التقييم الفني في عملية الجرد العالمي. وتشمل الموضوعات التي تغطيها هذه التقارير، من بين مجالات أخرى، حالة جهود التكيف والدعم والتجارب والأولويات؛ والجهود المبذولة لتعزيز الفهم والعمل والدعم المتعلق بتجنب وتقليل الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ ومعالجتها؛ والعوائق والتحديات، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا والثغرات في بناء القدرات التي تواجهها البلدان النامية؛ والممارسات الجيدة والتجارب والفرص المحتملة لتعزيز التعاون الدولي بشأن التكيف وزيادة الدعم.
بالإضافة إلى هذه التقارير الصادرة عن الهيئات المُشكّلة

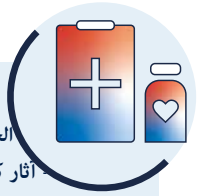

الحفاظ على زخم العمل المناخي في خضم آثار كوفيد-١٩ على العملية متعددة الأطراف

في مارس/آذار ٢٠٢٠، كان على العملية المتعددة الأطراف بموجب الاتفاقية واتفاق باريس نفسها أن تتكيف بسرعة مع التهديد العالمي الذي تشكله جائحة كوفيد-١٩. ومع فرض البلدان لعمليات الإغلاق والقيود على السفر على نطاق واسع بشكل متزايد، أصبح لزاماً تحويل الكثير من العمل الذي كان يُجرى عادةً من خلال الاجتماعات والفعاليات الحضورية إلى العمل عبر الإنترنت.

وكان الاجتماع السابع عشر للجنة التكيف، الذي عُقد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ مارس ٢٠٢٠، من أوائل الاجتماعات التي تحولت إلى العمل عن بُعد بالكامل. ونظرًا لاختلاف التوقيت الكبير بين أعضائها الستة عشر، اجتمعت اللجنة يوميًا لمدة ساعتين فقط، على عكس أيام الاجتماعات الحضورية المعتادة التي تبلغ ثماني ساعات.

كما انتقلت العديد من جوانب العملية الحكومية الدولية الأخرى إلى العمل عن بُعد. وكانت السنة الأخيرة من عملية الفحص التقني للتكيف من بين هذه الحالات: حيث عُقدت اجتماعات الخبراء التقنيين بشأن التكيف في شكل سلسلة من خمس مناقشات وورش عمل افتراضية، على عكس الاجتماع المعتاد الذي كان يُعقد على هامش اجتماعات الهيئة الفرعية في شهر يونيو.

وجدير بالذكر أنه قد تم أيضاً تأجيل جلسات المفاوضات الحضورية نتيجةً للجائحة. وعملاً بمبدأ شامل يتمثل في تحقيق أقصى قدر ممكن من التقدم وتقليل التأخير إلى أدنى حد ممكن، عملت الأمانة مع المكتب، ورؤساء مؤتمر الأطراف، ورؤساء الهيئات الفرعية، والأطراف، وجميع الجهات الفاعلة الأخرى للحفاظ على المواعيد النهائية والحد من التعطيلات إلى أقصى حد ممكن. وتضمن ذلك التعامل مع مجموعة من التحديات التي تتراوح بين التحديات اللوجستية والقانونية.

وفي عام ٢٠٢٠، عُقدت سلسلتان من الاجتماعات الافتراضية بدلاً من جلسات المفاوضات الرسمية، وهما: زخم يونيو لتغير المناخ وحوارات الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام ٢٠٢٠. ومع تراكم حجم كبير من العمل في غياب الجلسات وعدم إمكانية استئناف الاجتماعات الحضورية، عُقدت جلسات الهيئات الفرعية افتراضيًا من خلال مؤتمر تغير المناخ في مايو ويونيو ٢٠٢١. وبالإضافة إلى انعقادها عبر الإنترنت، فقد انحرفت هذه الجلسات عن اجتماعات الهيئات الفرعية المعتادة في نواحٍ مهمة. وقد أُنجز العمل بشكل غير رسمي، مع تأجيل اعتماد الاستنتاجات إلى الاجتماعات الحضورية القادمة للهيئات الفرعية. علاوة على ذلك، لم تُنظّم فعاليات جانبية خلال هذه الفترة.

مع استئناف جلسات المفاوضات الحضورية قرب نهاية عام ٢٠٢١، وُضعت بروتوكولات صحية صارمة - بما في ذلك التباعد الجسدي، والفحص الذاتي، وارتداء الكمامات - حفاظًا على صحة وسلامة جميع المشاركين. وفي ظل هذه الظروف، أتمر مؤتمر الأطراف السادس والعشرون في غلاسكو عن نتائج مهمة، بما في ذلك ميثاق غلاسكو للمناخ وبرنامج عمل غلاسكو - شرم الشيخ بشأن الهدف العالمي للتكيف (انظر قسم "السعي إلى إجراءات تكيف طموحة وموجهة نحو المستقبل وطويلة الأجل" لمزيد من المعلومات حول هذه التطورات).

وقد أحدثت الجائحة تغييرات طويلة الأمد في طريقة عمل الهيئات المنشأة، والمسؤولين الرئاسيين، وغيرهم من الفاعلين في هذه العملية. وأصبحت الفعاليات المختلطة والندوات عبر الإنترنت والاستشارات الافتراضية شائعة الآن، مما يسمح بمزيد من التفاعلات المنتظمة ويقلل من الحاجة إلى السفر المستمر. وخلال دورات الهيئات الفرعية والهيئات الإدارية، يسرت المنصات الإلكترونية للمراقبين في جميع أنحاء العالم الوصول إلى جلسات المفاوضات والأحداث الجانبية.

والأمانة العامة، تشمل مصادر المدخلات لعملية الجرد العالمي التقارير والبلاغات المقدمة من الأطراف، وتقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والتقارير ذات الصلة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والتقارير ذات الصلة من المجموعات والمؤسسات الإقليمية، والتقارير المقدمة من المنظمات المراقبة للاتفاقية الإطارية (UNFCCC) وغيرها من أصحاب المصلحة من غير الأطراف.

وفي المجمل، بلغ إجمالي المدخلات المكتوبة المقدمة لإثراء أول جرد عالمي ما يزيد عن ١٧٠،٠٠٠ صفحة.[٤١] ولمساعدة أصحاب المصلحة المهتمين على استعراض هذا الكم الهائل من المعلومات، طورت منظمة رادار السياسات المناخية (Climate Policy Radar)، بالشراكة مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، قاعدة بيانات قابلة للبحث على الإنترنت بعنوان "مستكشف الجرد العالمي".[٤٢] وبالإضافة إلى تسهيل عمليات البحث من خلال النص الكامل لجميع المدخلات، يتيح المستكشف للمستخدمين إمكانية التصفية حسب الموضوعات والمؤلف ونوع الإرسال.

الإطار رقم ٥. الجرد العالمي والتكيف

فيما يتعلق بالتكيف، يجب على عملية الجرد العالمي أن تقوم، من بين أمور أخرى، بما يلي:

١. الاعتراف بجهود التكيف التي تبذلها الأطراف من البلدان النامية؛
٢. تعزيز تنفيذ إجراءات التكيف مع الأخذ بعين الاعتبار بلاغات التكيف؛
٣. مراجعة مدى كفاية وفعالية التكيف والدعم المقدم للتكيف؛ و
٤. مراجعة التقدم الإجمالي المحرز في تحقيق الهدف العالمي المتعلق بالتكيف.

بإجمالي ٢٠ صفحة، يقدم القرار بشأن نتائج أول جرد عالمي انعكاساً شاملاً للتقدم الجماعي المحرز نحو أهداف اتفاق باريس، ويشير إلى فرص مختلفة لتعزيز الإجراءات والدعم والتعاون الدولي في المستقبل. وفي نهاية المطاف، يرسم القرار الناتج صورة مختلطة. فمن ناحية، ترحب النتيجة "بأن اتفاق باريس قد أدى إلى تحرك شبه عالمي بشأن المناخ من خلال تحديد الأهداف وإرسال إشارات إلى العالم بشأن الحاجة الملحة لمواجهة تغير المناخ".[٤٣] ومن ناحية أخرى، فإنه "يؤكد أنه على الرغم من التقدم العام المحرز في التخفيف والتكيف ووسائل التنفيذ والدعم، فإن الأطراف لم تسر بعد بشكل جماعي على المسار الصحيح نحو تحقيق غاية اتفاق باريس وأهدافه طويلة الأجل".[٤٤]

وفيما يتعلق بالتكيف، فإن النتيجة من بين أمور أخرى:[٤٥]

- **تُؤكّد على أهمية الهدف العالمي المتعلق بالتكيف؛**
- **تُقرّ بتزايد جهود تخطيط وتنفيذ التكيف التي تبذلها الأطراف؛**
- **تُقرّ بالجهود الكبيرة التي تبذلها الأطراف من البلدان النامية في صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية وبلاغات التكيف والمساهمات المحددة وطنياً، وبالتحديات الكبيرة التي تواجهها في الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ خطط التكيف الوطنية.**
- **تُشير مع التقدير إلى مساهمة الهيئات والترتيبات المؤسسية ذات الصلة المُنشأة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما في ذلك لجنة التكيف، وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، وبرنامج عمل نيروبي؛**
- **تشير إلى وجود فجوات في تنفيذ التكيف ودعمه والتقييم الجماعي لمدى ملاءمته وفعاليته؛**
- **تقر بأن إنشاء وتحسين قوائم الجرد الوطنية لتأثيرات المناخ على مر الزمن، وبناء أنظمة خدمات مناخية سهلة الوصول وموجهة للمستخدمين، بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر، من شأنه أن يعزز تنفيذ إجراءات التكيف؛**
- **وتقر بأن ثلث العالم لا يحصل على خدمات الإنذار المبكر والمعلومات المناخية، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز تنسيق الأنشطة من جانب مجتمع الرصد المنهجي؛**
- **تدعو إلى اتخاذ إجراءات تكيف عاجلة وتدريجية وتحويلية وتعتمد على البلدان على أساس الظروف الوطنية المختلفة؛**
- **تقر بأن آثار تغير المناخ غالبًا ما تكون عابرة للحدود بطبيعتها، وقد تنطوي على مخاطر معقدة ومتتالية تتطلب تبادل المعرفة والتعاون الدولي لمعالجتها؛**
- **تؤكد على أن حجم ومعدل تغير المناخ والمخاطر المرتبطة به يعتمدان بشدة على إجراءات التخفيف والتكيف على المدى القريب، وأن التخطيط الطويل الأجل والتنفيذ السريع للتكيف، وخاصة في هذا العقد، أمران حاسمان لسد فجوات التكيف وخلق العديد من الفرص، وأن الدعم المالي السريع المقدم إلى البلدان النامية من البلدان المتقدمة مشروط بتحقيق إجراءاتها وخططها واستراتيجياتها في مجال التكيف؛**

٤١ انظر الوثيقة FCCC/SB/٢٠٢٣/٩، المرفق الثاني.

٤٢ انظر https://gst١.org/

٤٣ المقرر ١/م أ-٥، الفقرة ١.

٤٤ المقرر ١/م أ-٥، الفقرة ٢.

٤٥ ملحوظة: تعكس هذه القائمة مقتطفًا جزئيًا ومبسطًا للمحتوى المتعلق بالتكيف من نتائج الجرد العالمي الأول لأغراض التوضيح فقط. يرجى الرجوع إلى المقرر ١/م أ-٥، الفقرات ٤٣-٦٥.

- **تقر بأهمية دورة التكيف التكرارية؛**

- **تشجع على تنفيذ حلول متكاملة ومتعددة القطاعات، مثل إدارة استخدام الأراضي، والزراعة المستدامة، والنظم الغذائية القادرة على الصمود، والحلول القائمة على الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية، وحماية الطبيعة والنظم الإيكولوجية والحفاظ عليها واستعادتها، بما في ذلك الغابات والجبال وغيرها من النظم الإيكولوجية البرية والبحرية والساحلية، التي قد توفر فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية مثل تحسين القدرة على الصمود والرفاهية، وأن التكيف يمكن أن يساهم في تخفيف الآثار والخسائر، كجزء من نهج قطري المنحى، يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي، ويقوم على المشاركة، ويبني على أفضل العلوم المتاحة وكذلك على معارف الشعوب الأصلية ونظم المعارف المحلية؛**

- **تشير إلى أن النهج القائمة على النظم الإيكولوجية، بما فيها تدابير التكيف والصمود القائمة على المحيطات وفي المناطق الجبلية، يمكن أن تقلل من مجموعة من مخاطر تغير المناخ وتوفر فوائد مشتركة متعددة.**

- **تدعو الأطراف التي لم تضع بعد خططها وسياساتها وعمليات التخطيط الوطنية للتكيف إلى القيام بذلك بحلول عام ٢٠٢٥ وأن تحرز تقدماً في تنفيذها بحلول عام ٢٠٣٠؛**

الشكل رقم ٦. التكيف في الجرد العالمي

- **تشدد على أهمية التضامن العالمي في تنفيذ جهود التكيف؛**

- **وتدعو الأطراف إلى تعزيز جهودها في مجال التكيف بما يتماشى مع ما هو مطلوب لتحقيق الهدف المنصوص عليه في المادة ٢,١أ من اتفاق باريس والهدف العالمي المتعلق بالتكيف.**

وعلاوة على ذلك، استنسخت النتيجة بالكامل الأهداف الأحد عشر لعام ٢٠٣٠ (وما بعدها تدريجياً) المعتمدة بموجب إطار عمل دولة الإمارات العربية المتحدة للمرونة المناخية العالمية، مما عزز هذه الأهداف كجزء من متابعة الجرد الأول (انظر القسم "السعي إلى اتخاذ إجراءات تكيف طموحة وموجهة نحو المستقبل وطويلة الأجل" أدناه للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول الإطار وأهدافه).

وفي ختام كل عملية جرد عالمي، توجه النتيجة الأطراف أثناء قيامها بتحديث وتعزيز إجراءاتها ودعمها في إطار اتفاق باريس، بطريقة تحددها كل دولة على حدة. كما تعمل على إرشاد الأطراف في تعزيز التعاون الدولي من أجل العمل المناخي. وبهذه الطريقة، يساعد الجرد العالمي على ضمان أن الأطراف تسير على المسار الصحيح نحو تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الاتفاق، وأنها تزيد التزاماتها تدريجياً لتحقيق ذلك الغرض.

٢,٨. السعي إلى اتخاذ إجراءات تكيف طموحة وموجهة نحو المستقبل وطويلة الأجل

في حين حددت المادة ٧ من اتفاق باريس الهدف العالمي المتعلق بالتكيف، فقد شرعت أطراف اتفاق باريس في البناء على هذا الهدف والنظر في مسألة "**ما هي الإجراءات الإضافية اللازمة لضمان تحقيق الهدف العالمي المتعلق بالتكيف؟**"

في مؤتمر الأطراف السادس والعشرين، الذي عُقد في غلاسكو في عام ٢٠٢١، تم إنشاء برنامج عمل غلاسكو - شرم الشيخ بشأن الهدف العالمي المتعلق بالتكيف.[٤٦] وكان لبرنامج العمل الشامل هذا، الذي امتد لعامين ونفذته الهيئتان الفرعيتان بشكل مشترك من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٣، ثمانية أهداف:[٤٧]

١. تمكين التنفيذ الكامل والمستدام لاتفاقية باريس، نحو تحقيق الهدف العالمي المتعلق بالتكيف، بهدف تعزيز إجراءات التكيف ودعمها؛

٢. تعزيز فهم الهدف العالمي المتعلق بالتكيف، بما في ذلك المنهجيات والمؤشرات والبيانات والمقاييس، والاحتياجات والدعم اللازم لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيقه؛

٣. المساهمة في استعراض التقدم العام المحرز في تحقيق الهدف العالمي المتعلق بالتكيف كجزء من الجرد العالمي المشار إليه في الفقرة ١٤ من المادة ٧ والمادة ١٤ من اتفاق باريس بهدف إثراء التقييم العالمي الأول والتقييمات العالمية اللاحقة؛

٤. تعزيز التخطيط والتنفيذ الوطني لإجراءات التكيف من خلال عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية ومن خلال المساهمات المحددة وطنياً وبلاغات التكيف؛

٥. تمكين الأطراف من الإبلاغ بشكل أفضل عن أولويات التكيف واحتياجات التنفيذ والدعم والخطط والإجراءات الخاصة بالتكيف، بما في ذلك من خلال بلاغات التكيف والمساهمات المحددة وطنياً؛

٦. تسهيل إنشاء أنظمة قوية ومناسبة على المستوى الوطني لرصد إجراءات التكيف وتقييمها؛

٧. تعزيز تنفيذ إجراءات التكيف في البلدان النامية المعرضة للتأثر؛

٨. تعزيز فهم الكيفية التي يمكن بها لأدوات الإبلاغ وتقديم التقارير المنشأة بموجب الاتفاقية واتفاق باريس المتعلقة بالتكيف أن تكمل بعضها البعض من أجل تجنب ازدواجية الجهود.

ولتحقيق هذه الأهداف، عُقدت ثماني ورش عمل على مدار برنامج العمل. وقد اجتمعت مجموعة واسعة من الخبراء وممثلي الأطراف والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة في مختلف أنحاء العالم وعبر الإنترنت للتعمق في عدد كبير من المواضيع المطروحة للنقاش في إطار برنامج العمل.[٤٨] وتراوحت المواضيع التي تناولتها ورش العمل بين البيانات والمؤشرات والتحولات في التفكير والتكيف التحويلي.

وفي اجتماع عُقد في شرم الشيخ في منتصف برنامج العمل، قرر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس الشروع في وضع إطار عمل للهدف العالمي المتعلق بالتكيف.[٤٩] وكان الغرض من هذا الإطار هو خدمة غرض مزدوج يتمثل في توجيه تحقيق الهدف العالمي المتعلق بالتكيف وكذلك استعراض التقدم العام المحرز في تحقيقه، بهدف الحد من الآثار السلبية المتزايدة والمخاطر وأوجه الضعف المرتبطة بتغير المناخ، فضلاً عن تعزيز إجراءات التكيف ودعمها. وعند الشروع في العمل على الإطار، رسمت الأطراف أيضاً الخطوط العريضة لما يمكن أخذه في الاعتبار عند تطويره. وشمل ذلك أبعاد دورة التكيف التكرارية، ومجموعة واسعة من المواضيع والاعتبارات الشاملة، بالإضافة إلى مصادر المعلومات.

٤٦ المقرر ٧/م أ-٣.

٤٧ المقرر ٧/م أ-٣، الفقرة ٧.

٤٨ للاطلاع على لمحة عامة عن جميع ورش العمل التي عقدت فيما يتعلق بالهدف العالمي المتعلق بالتكيف، انظر https://unfccc.int/topics/adaptation-and-resilience/workstreams/gga#Workshops

٤٩ المقرر ٣/م أ-٤، الفقرة ٨.

وقد اعتُمد إطار العمل الناتج، الذي يحمل عنوان إطار عمل دولة الإمارات العربية المتحدة للمرونة المناخية العالمية، في دبي خلال مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين. وأشار الإطار إلى تحول ملحوظ في النهج الدولي للتكيف مع تغير المناخ. وحدد مجموعة من ١١ هدفًا عالميًا يجب تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠ وما بعده تدريجيًا. ومن بين هذه الأهداف، تتوافق سبعة منها مع مواضيع مختلفة، بينما تتوافق الأهداف الأربعة المتبقية مع المراحل المختلفة لدورة التكيف التكرارية. وتُحدد الأهداف الواردة في الإطار، مجتمعةً، أولويات عالمية واضحة لإجراءات التكيف. انظر الشكل رقم ٧ أدناه.

وباعتماد إطار الإمارات للمرونة المناخية العالمية، أقرت الأطراف بالدور المهم لجميع أصحاب المصلحة في تنفيذ الإطار ودعت جميع أصحاب المصلحة إلى دعم تنفيذه.[٥٠] ويشمل ذلك القطاع الخاص وبنوك التنمية متعددة الأطراف والحكومات المحلية والأمم المتحدة والمنظمات الأخرى والمجتمع المدني والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمؤسسات البحثية والأكاديمية.

ومع ذلك، أقرت الأطراف بضرورة القيام بعمل فني إضافي لدعم تنفيذ الإطار وتتبع التقدم العالمي نحو تحقيق الأهداف. وبالتالي، كان اعتماد الإطار مؤشراً على نهاية برنامج عمل غلاسكو - شرم الشيخ وبداية برنامج عمل الإمارات العربية المتحدة - بيليم بشأن مؤشرات قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف.[٥١] وبالإضافة إلى ذلك،
كلفت الأطراف، عند اعتماد الإطار، بالاضطلاع بأعمال فنية إضافية. ولمزيد من التفاصيل،
راجع قسم استشراف المستقبل أدناه.

٢,٩. دعم وتوجيه التكيف

وكما يوضح هذا التاريخ، مع تكثيف الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، تم إنشاء العديد من المنتديات واللجان والهيئات لتعزيز إجراءات التكيف من خلال تيسير توفير الدعم المالي والتكنولوجي، وتعزيز القدرات التقنية والمؤسسية (انظر الشكل رقم ٨ أدناه). ومع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية، تساعد جهات تقديم الدعم هذه الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى على استكشاف المسار المعقد لفهم التهديد الذي يشكله تغير المناخ والاستجابة له.

٢,١٠. تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية

يتطلب التكيف الناجح مع تغير المناخ قدرات تقنية ومؤسسية كبيرة على المستويات المحلية ودون الوطنية والوطنية والإقليمية من أجل فهم المخاطر والآثار ذات الصلة، ووضع خطة لمعالجة المخاطر والآثار، ومن ثم تنفيذ الإجراءات المحددة في هذه الخطط، وتقييم التقدم المحرز وتعديل النهج حسب الضرورة.

لجنة التكيف

في عام ٢٠١٠، أنشأ مؤتمر الأطراف السادس عشر لجنة التكيف بوصفها الهيئة الرئيسية في إطار الاتفاقية - وفي إطار منظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع - من أجل توفير مشورة شاملة من الخبراء بشأن إجراءات التكيف والدعم اللازم لجهود التكيف. وهي الهيئة الوحيدة المشكّلة بموجب الاتفاقية واتفاق باريس التي يتناول عملها بانتظام جميع جوانب عملية التكيف بطريقة شاملة وجامعة.

يؤدي عمل لجنة التكيف خمس وظائف أساسية (انظر الشكل رقم ٩). منذ اجتماعها الأول في عام ٢٠١٢، قدمت لجنة التكيف باستمرار تقارير عالية الجودة ونواتج أخرى، ونظمت ورش عمل محفزة، وقدمت الدعم والتوجيه للأطراف، وشاركت ثروة من المعلومات والمعارف والخبرات والممارسات الجيدة، وساعدت في ضمان معالجة التكيف بموجب الاتفاقية واتفاق باريس بطريقة متسقة. ومن خلال هذه المجموعة الواسعة من الأعمال، زودت لجنة التكيف الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين بتوجيهات ورؤى قيّمة حول مجموعة واسعة من المواضيع، بدءًا من تقييم احتياجات التكيف واستكشاف آفاق دعم التكيف، وصولًا إلى فهم الروابط بين التخفيف والتكيف، ورصد وتقييم تخطيط التكيف وإجراءاته.

٥٠ المقرر ٢/م أ-٥، الفقرة ٢٠-٢١.

٥١ المقرر ٢/م أ-٥، الفقرة ٤٠-٤١.

وللوفاء بمهامها، تُعزِّز لجنة التكيف شراكاتها مع مختلف أصحاب المصلحة داخل وخارج عملية الاتفاقية واتفاقية باريس. وبالفعل، اكتسبت اللجنة وممارست نفوذًا كبيرًا في مجال الدعوة إلى الاجتماعات على مر السنين، مما مكّنها من إطلاق تعاونات ناجحة ومنتجات وفعاليات ممتازة تُدمج وجهات نظر أصحاب المصلحة من الأطراف وغير الأطراف من جميع مناحي الحياة.

وتتعاون لجنة التكيف مع الهيئات الأخرى المنشأة بموجب الاتفاقية واتفاق باريس وصناديق المناخ، بما في ذلك من خلال الفعاليات وورش العمل المشتركة، والتمثيل في اجتماعات وفرق عمل بعضها البعض، وغيرها من المبادرات. إن شبكة التعاون هذه ضرورية لضمان أن جميع الجهود تعالج التكيف بطريقة شاملة وتعاونية، وأنه يجري الاستفادة من خبرة كل مجموعة أو منظمة لتحقيق أفضل النتائج الممكنة للأطراف.

وفي عام ٢٠١٨، عززت القرارات التي توصل إليها مؤتمر الأطراف الرابع والعشرون الدور الحاسم للجنة التكيف في العمليات والآليات المنبثقة عن اتفاق باريس.
ويشمل ذلك المساهمة في الجرد العالمي[٥٢] (انظر القسم الخاص ب "تقييم التقدم الجماعي نحو تحقيق الأهداف طويلة الأجل لاتفاق باريس" أعلاه) والاعتراف بجهود التكيف التي تبذلها الأطراف من البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، طلبت الأطراف من لجنة التكيف أن تنظر في نُهُج استعراض التقدم العام المحرز في تحقيق الهدف العالمي المتعلق بالتكيف. واستجابة لذلك، أعدت اللجنة ورقة تقنية حول هذا الموضوع ،[٥٣] والتي ساعدت في إرساء الأساس لأعمال المتابعة اللاحقة في إطار برنامج عمل غلاسكو-شرم الشيخ بشأن الهدف العالمي المتعلق بالتكيف، والذي ساهمت فيه لجنة التكيف. وفي الآونة الأخيرة، ومع تحول تركيز العمل فيما يتعلق بالهدف العالمي المتعلق بالتكيف إلى وضع المؤشرات واختيارها، دُعيت لجنة التكيف مرة أخرى لدعم هذه الجهود من خلال خبرتها الفنية. ويشمل ذلك من خلال تحديد المعلومات المتعلقة بالمؤشرات التي أبلغت عنها الأطراف في تقاريرها وبلاغاتها الوطنية ذات الصلة بإطار عمل الإمارات العربية المتحدة للمرونة المناخية العالمية.[٥٤]

وكجزء من عملها، تستضيف لجنة التكيف منتديات التكيف لتعزيز تبادل الآراء حول خيارات وخبرات التكيف الملموسة، ورفع مستوى التكيف على الصعيد العالمي. وقد عُقدت حتى الآن سبعة منتديات للتكيف في وارسو وبنما سيتي وروتردام وكيب تاون وسونغدو وبون وافتراضياً خلال الجائحة. وقد غطت هذه المنتديات مواضيع تتراوح بين مناقشات واسعة النطاق حول التكيف مع المناخ المتغير (٢٠١٣) إلى تبادلات أكثر تركيزًا حول الترتيبات المؤسسية لبناء الشراكات وتعزيز الشبكات الإقليمية (٢٠١٥) وإشراك القطاع الخاص في تخطيط التكيف (٢٠١٩). وفي عام ٢٠٢٤، ركز منتدى التكيف على موضوع "تعزيز الحلول نحو تحقيق الهدف العالمي المتعلق بالتكيف: فرص للعمل والتعاون".

فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً

يقدم فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، الذي أنشأه مؤتمر الأطراف في عام ٢٠٠١، التوجيه والدعم الفني لأقل البلدان نمواً بشأن إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف، وتنفيذ برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً، وعملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية.[٥٥] ويقوم الفريق بذلك بعدة طرق، بما في ذلك وضع المبادئ التوجيهية التقنية، ونشر الأوراق التقنية، وإجراء الأنشطة التدريبية وورش العمل، واستضافة اجتماعات الخبراء، ونشر دراسات الحالة، وجمع ومشاركة أفضل الممارسات والدروس المستفادة، ورصد التقدم المحرز والثغرات. كما يقدم فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، بالتعاون مع أمانة الصندوق الأخضر للمناخ، التوجيه والمشورة الفنية لأقل البلدان نمواً بشأن الحصول على التمويل من الصندوق الأخضر للمناخ لصياغة خطط التكيف الوطنية وتنفيذها.

ومنذ عام ٢٠١٣، يستضيف فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً معارض عالمية لخطط التكيف الوطنية بالتعاون مع هيئات ومنظمات مختلفة. حيث إن معارض خطط التكيف الوطنية هي فعاليات توعية سنوية تهدف إلى رفع مستوى الطموح في مجال التكيف والنهوض بصياغة خطط التكيف الوطنية وتنفيذها من خلال تعزيز تبادل الخبرات وتيسير التفاعل بين فرق خطط التكيف الوطنية القطرية ومقدمي الدعم من أجل إنتاج خطط التكيف الوطنية الأولى وتعزيز فرص الحصول على التمويل لتنفيذ خطط التكيف الوطنية.

وفي عام ٢٠١٥، أصدر مؤتمر الأطراف الحادي والعشرون سلسلة من الولايات المشتركة للجنة التكيف وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً للمساعدة في تنفيذ اتفاقية باريس، وبالتالي تكثيف التعاون بين الهيئتين. وعلى وجه التحديد، عملت لجنة التكيف وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً على الاعتراف بجهود التكيف التي تبذلها الأطراف من البلدان النامية، وتيسير تعبئة الدعم للتكيف في البلدان النامية، والعمل مع اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل على تجميع منهجيات لاستعراض مدى كفاية وفعالية التكيف والدعم.[٥٦]

كما يصدر فريق الخبراء بانتظام مجموعة واسعة من المنشورات التي تحتوي على إرشادات فنية ورؤى تتعلق بعملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية والتكيف في أقل البلدان نمواً.[٥٧] فعلى سبيل المثال، تشمل هذه المنشورات تقارير مرحلية سنوية عن صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية، فضلاً عن تقارير عن مواضيع أخرى مثل مصادر تمويل التكيف في أقل البلدان نمواً، ودعم أقل البلدان نمواً في بدء وتقديم مقترحات مشاريع لتأمين التمويل فيما يتعلق بعملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية، والنهج الإقليمية لتخطيط وتنفيذ التكيف، وغير ذلك.

اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار وشبكة سانتياغو

وهناك هيئة أخرى تركز على مساعدة البلدان النامية، وهي اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار التي أنشئت في عام ٢٠١٣ لمعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ في البلدان
النامية المعرضة للآثار الضارة لتغير المناخ.[٥٨] وتتناول اللجنة التنفيذية من خلال عملها كلاً من الظواهر الجوية المتطرفة (مثل موجات الحر والجفاف والفيضانات والأعاصير المدارية والعواصف العاتية) والظواهر البطيئة الحدوث (مثل فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي
والغابات وتراجع الأنهار الجليدية، والتأثيرات

٥٢ يمكن الاطلاع على التقرير الذي أعدته لجنة التكيف كمدخل لمكون التقييم التقني في أول عملية جرد عالمي على الرابط التالي https://unfccc.int/process-and-meetings/bodies/constituted-bodies/publications-bulletin/constituted-body-global-stocktake-synthesis-report-synthesis-report-for-the-technical-assessment.

٥٣ الورقة التقنية متاحة على الرابط التالي: https://unfccc.int/sites/default/files/resource/AC_TP_GlobalGoalOnAdaptation.pdf.

٥٤ انظر https://unfccc.int/sites/default/files/resource/SBs%٢٠chairs%٢٠letter.pdf.

٥٥ لمزيد من المعلومات حول فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، انظر https://unfccc.int/LEG.

٥٦ لمزيد من المعلومات حول الولايات المشتركة، انظر https://unfccc.int/topics/adaptation-and-resilience/groups-committees/adaptation-committee/joint-ac-and-leg-mandates-in-support-of-the-paris-agreement.

٥٧ جميع منشورات فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً متاحة على الرابط التالي https://unfccc.int/node/٧٤٠.

٥٨ لمزيد من المعلومات عن اللجنة التنفيذية، انظر https://unfccc.int/wim-excom.

ذات الصلة، وتحمض المحيطات، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتملح، وارتفاع درجات الحرارة، والتصحر). بالإضافة إلى الأنواع المختلفة للأحداث التي تسفر عن خسائر وأضرار، يتناول عمل اللجنة أيضاً أنواعاً مختلفة من الخسائر والأضرار، وهي الخسائر الاقتصادية، مثل الدخل أو الأصول المادية، والخسائر غير الاقتصادية، مثل تلك المرتبطة بالأفراد والمجتمع والبيئة. وأكدت المادة ٨ من اتفاقية باريس الأهمية الحاسمة لجميع الأطراف لتفادي الخسائر والأضرار وتقليلها ومعالجتها، وأكدت مجددًا على مركزية آلية وارسو الدولية في هذه الجهود.

وتلعب أفرقة الخبراء الفنية المواضيعية دورًا رئيسيًا في تحفيز الخبرات والموارد اللازمة لتنفيذ أنشطة خطة عمل اللجنة التنفيذية. وتضم اللجنة التنفيذية حالياً خمس أفرقة من هذا القبيل معنية بالظواهر البطيئة الحدوث، والخسائر غير الاقتصادية، والنزوح، وإدارة المخاطر الشاملة، والعمل والدعم. وتعمل اللجنة التنفيذية على تطوير العديد من المنتجات المعرفية الرئيسية كجزء من تنفيذ خطة عملها الخمسية المتجددة وخطط عمل أفرقة الخبراء التابعة لها في عام ٢٠٢٤؛ وتشمل هذه المنتجات العديد من الأدلة الفنية وخلاصة محدثة عن مناهج إدارة المخاطر الشاملة.[٥٩]

وفي عام ٢٠١٩، أنشأت الأطراف شبكة سانتياغو كجزء من آلية وارسو الدولية لتحفيز المساعدة الفنية من المنظمات والهيئات والشبكات والخبراء ذوي الصلة لتنفيذ النهج ذات الصلة لتجنب الخسائر والأضرار وتقليلها ومعالجتها في البلدان النامية المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ.[٦٠] وحددت الأطراف لاحقًا مجموعة من وظائف الشبكة، وأنشأت لجنة استشارية وأمانة عامة مخصصة، يستضيفها مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشكل مشترك.[٦١]

الفريق العامل التيسيري لمنبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية

اعترافًا بالحاجة إلى تعزيز معارف المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وتقنياتها وممارساتها وجهودها المتعلقة بالتصدي لتغير المناخ والاستجابة له، أنشأ مؤتمر الأطراف الحادي والعشرون في عام ٢٠١٥ منبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية (LCIPP).[٦٢] أنشئ الفريق العامل التيسيري (FWG) لمنبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية (LCIPP)[٦٣] في مؤتمر الأطراف الرابع والعشرين في عام ٢٠١٨، وهو يعمل على تيسير تنفيذ الوظائف الأساسية الثلاث لمنبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية (LCIPP) في مجالات المعرفة، والقدرة على المشاركة، وسياسات وإجراءات تغير المناخ. ويمثل الفريق العامل التيسيري تطوراً تاريخياً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ باعتباره أول هيئة مشكلة تضم ممثلين عن الشعوب الأصلية والحكومات يعملون جنباً إلى جنب كأعضاء، بأعداد متساوية وبأدوار متساوية في صنع القرار، فضلاً عن المشاركة في رئاسة الفريق العامل التيسيري. ويُمثّل هذا اعترافًا صريحًا وملموسًا بدور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية كعوامل تغيير فعّالة، مع دور حاسم في تقديم حلول التكيف.

ومن خلال عمله، يُعزز الفريق العامل التيسيري أصوات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في مجال التكيف، ويُمكّنهم من صياغة سياسة وإجراءات التكيف بشكل أكثر فعالية.

ويتم ذلك من خلال، على سبيل المثال، استضافة ورش عمل تدريبية، وحوارات إقليمية، وطاولات مستديرة للشباب؛ وتسهيل تبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما يتصل بمعالجة تغير المناخ بطريقة شاملة؛ وتحديد وتبادل المعلومات حول تطوير واستخدام المناهج والمواد التي تنتجها الشعوب الأصلية فيما يتعلق بتغير المناخ.

٥٩ للاطلاع على جميع منتجات المعرفة القادمة، يُرجى زيارة الرابط التالي : https://unfccc.int/process-and-meetings/bodies/constituted-bodies/upcoming-key-knowledge-products-٢٠٢٤.

٦٠ لمعرفة المزيد عن شبكة سانتياغو، انظر https://unfccc.int/santiago-network/about.

٦١ الصفحة الرئيسية لأمانة شبكة سانتياغو متاحة هنا https://www.undrr.org/what-we-do/santiago-network.

٦٢ لمزيد من المعلومات حول منبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية (LCIPP) انظر https://unfccc.int/LEG.

٦٣ لمزيد من المعلومات حول الفريق العامل التيسيري، انظر https://lcipp.unfccc.int/facilitative-working-group-fwg/facilitative-working-group.

الشكل رقم ٧. الهدف العالمي بشأن التكيف وإطار عمل الإمارات للمرونة المناخية العالمية

THE GLOBAL GOAL ON ADAPTATION

Established by **Article 7.1** of the **Paris Agreement** (2015)

Aims at **enhancing adaptive capacity, strengthening resilience** and **reducing vulnerability to climate change**, with a view to contributing to sustainable development and ensuring an adequate adaptation response in the context of the temperature goal of holding the increase in the global average temperature to well below 2°C above pre-industrial levels and pursuing efforts to limit the temperature increase to 1.5°C above pre-industrial levels.

THE UAE FRAMEWORK FOR GLOBAL CLIMATE RESILIENCE

ADOPTION AND PURPOSE

Adopted by **decision 2/CMA.5** (2023)

To **guide the achievement of the global goal on adaptation** and the **review of overall progress in achieving it** with a view to reducing the increasing adverse impacts, risks and vulnerabilities associated with climate change, as well as to enhance adaptation action and support.

DIMENSIONAL 2030 TARGETS

Impact, vulnerability and risk assessment up-to-date assessments by 2030 used to inform plans, policy instruments, planning processes, strategies; multi-hazard EWS by 2027.

Planning: country-driven, gender-responsive, participatory and fully transparent national plans, policy instruments and planning processes and/or strategies.

Implementation: progress in implementing plans, policies, and strategies; reduced social and economic impacts of key hazards.

Monitoring, evaluation and learning: designed, established and operationalized a system for monitoring, evaluation and learning; built required institutional capacity.

THEMATIC 2030 TARGETS

Significantly reducing climate-induced **water** scarcity and enhancing climate resilience to water-related hazards.

Attaining climate-resilient **food and agricultural production** and supply and distribution of food.

Attaining resilience against climate change related **health impacts**, promoting climate-resilient health services.

Reducing climate impacts on **ecosystems and biodiversity**, and accelerating the use of EbA and NbS.

Increasing the resilience of **infrastructure and human settlements** to climate change impacts.

Substantially reducing the adverse effects of climate change on **poverty eradication and livelihoods**.

Protecting **cultural heritage** from the impacts of climate-related risks

CROSS-CUTTING CONSIDERATIONS*

- Country-driven
- Gender-responsive
- Participatory and fully transparent
- Human rights
- Intergenerational equity and social justice services
- Vulnerable ecosystems, groups, and communities, including children, youth, and persons with disabilities
- Continuous, iterative, and progressive action
- Best available science
- Traditional knowledge, Indigenous Peoples' knowledge, local knowledge systems
- EbA, NbS
- Locally led and community based
- Disaster risk reduction
- Intersectional approaches
- Private sector engagement
- Maladaptation avoidance
- Recognition of adaptation co-benefits
- Sustainable development

* Where possible/ as appropriate in line with paras. 13-14 of decision 2/CMA.5

كما يُدير منبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية (LCIPP) بوابة إلكترونية تعرض آخر المستجدات حول العمل في إطاره، بالإضافة إلى مركز موارد غني يضم مجموعة واسعة من الموارد المقدمة من مختلف أصحاب المصلحة.[٦٤] ويتضمن ذلك موارد بلغات وتنسيقات مختلفة.

فريق الخبراء الاستشاري

يُعد بناء وتعزيز القدرات التقنية والمؤسسية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية أمرًا حيويًا لتمكين البلدان النامية من التكيف مع تغير المناخ. وقد أُقرت الحاجة إلى بناء القدرات منذ

٦٤ يمكنك الوصول إلى مركز موارد البوابة الإلكترونية الخاصة بمنبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية هنا https://lcipp.unfccc.int/resource-hub.

الشكل رقم ٨. مشهد التكيف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: شبكة من المؤسسات

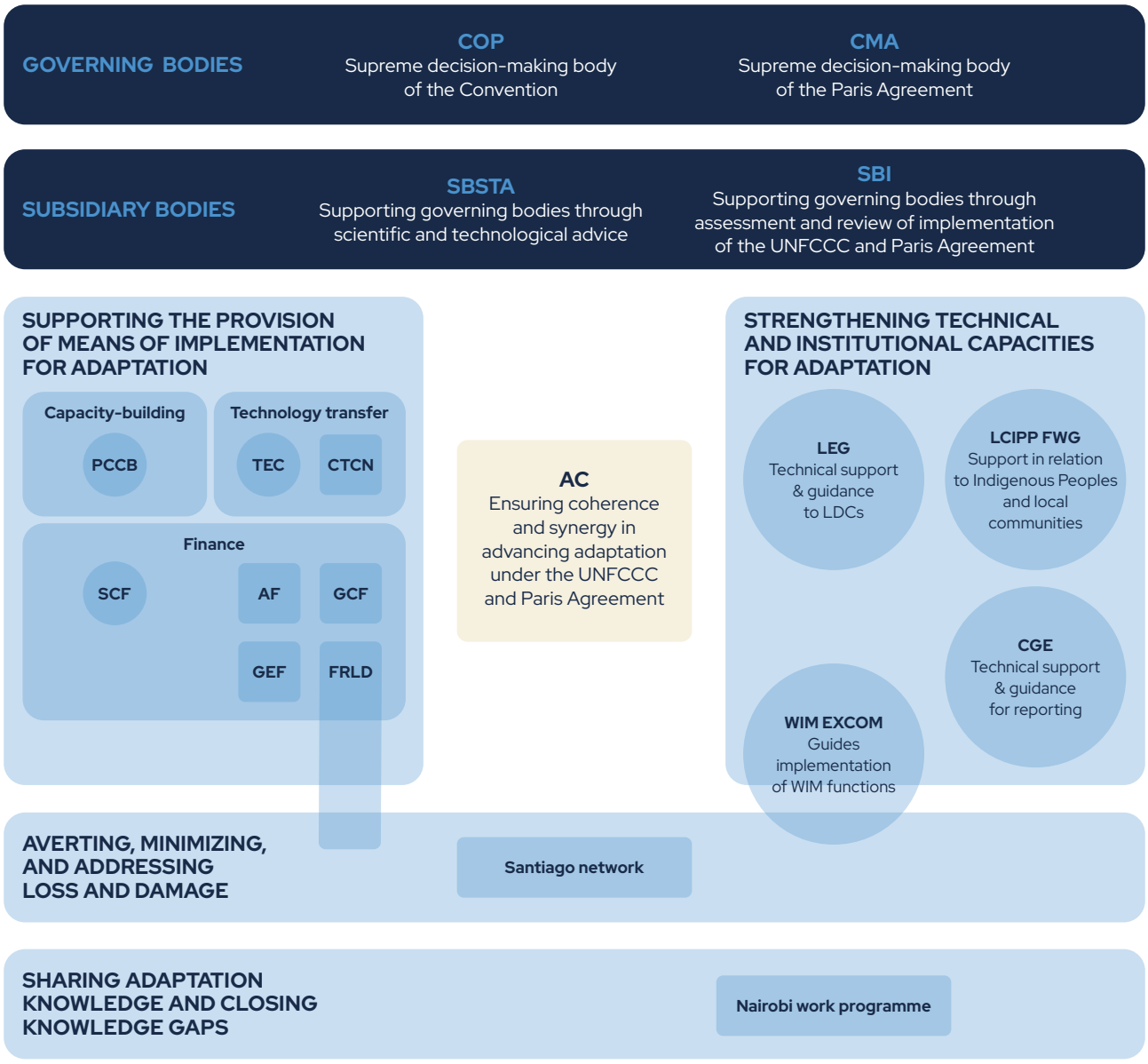

فترة طويلة بموجب الاتفاقية. ومن أجل مساعدة البلدان النامية في إعداد بلاغاتها الوطنية، بما في ذلك تقييمات قابلية التأثر والتكيف، أنشأ مؤتمر الأطراف في عام ١٩٩٩ فريق الخبراء الاستشاري المعني بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية.[٦٥]

وعلى مر السنين، طور فريق الخبراء الاستشاري (CGE) مواد تدريبية شاملة، ونظم العديد من ورش العمل التدريبية العملية الإقليمية حول تقييمات قابلية التأثر والتكيف. وفي عام ٢٠١٨، قرر مؤتمر الأطراف تغيير اسمه إلى فريق الخبراء الاستشاري، نتيجة لتوسيع نطاق ولايته لدعم تنفيذ إطار الشفافية المعزز بموجب اتفاق باريس. ويشمل ذلك الدعم تيسير تقديم المشورة والدعم التقنيين للأطراف من البلدان النامية من أجل إعداد تقارير الشفافية الخاصة بها لفترة السنتين، والتي يمكن للأطراف أن تدرج فيها معلومات عن آثار تغير المناخ والتكيف معه. ومن بين مكونات هذا الدعم، مواد تدريبية لفريق الخبراء الاستشاري حول الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بآثار تغير المناخ والتكيف معه، وهي أداة شاملة نُشرت في عام ٢٠٢٣ يمكن أن تيسر إدراج معلومات التكيف في البلاغات الوطنية وتقارير الشفافية لفترة السنتين.[٦٦]

٢,١١. توفير الدعم المالي والتكنولوجي

٢,١١,١. الصناديق بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس

تحتاج البلدان النامية إلى الدعم المالي للتخطيط لتدابير التكيف وتنفيذها وتقييمها. لذلك، حددت المادة ١١ من الاتفاقية آلية مالية لتوفير الموارد على أساس المنح أو بشروط ميسرة. وفي البداية، عهدت المادة ٢١,٣ من الاتفاقية بتشغيل الآلية المالية إلى **مرفق البيئة العالمية (GEF)** بشكل مؤقت، ثم أصبحت آلية دائمة في عام ١٩٩٨. وتخضع الآلية المالية للمراجعة كل أربع سنوات. وسيواصل مؤتمر الأطراف النظر في المراجعة السابعة[ق] دورته التاسعة والعشرين (نوفمبر ٢٠٢٤).

ويقوم مرفق البيئة العالمية بتشغيل ثلاثة صناديق تدعم التكيف بدرجات متفاوتة: الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية،[٦٧] والصندوق المعني بأقل البلدان نموًا، والصندوق الخاص لتغير

٦٥ لمزيد من المعلومات حول فريق الخبراء الاستشاري، انظر https://unfccc.int/CGE.

٦٦ فريق الخبراء الاستشاري التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ٢٠٢٣. مواد تدريبية لفريق الخبراء الاستشاري حول الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بآثار تغير المناخ والتكيف معه. بون: UNFCCC. متاحة على الرابط التالي https://unfccc.int/sites/default/files/resource/CGE Training Materials 2024 A-BTR.pdf.

٦٧ وفي إطار الصندوق الاستئماني، نفّذ مرفق البيئة العالمية أولوية استراتيجية بشان التكيف، دعمت مشاريع تجريبية وتوضيحية تناولت التكيف وحققت في الوقت نفسه فوائد بيئية عالمية. وقد خُصص تمويل قدره ٥٠ مليون دولار أمريكي، واكتملت

الشكل رقم ٩. الوظائف الخمس للجنة التكيف

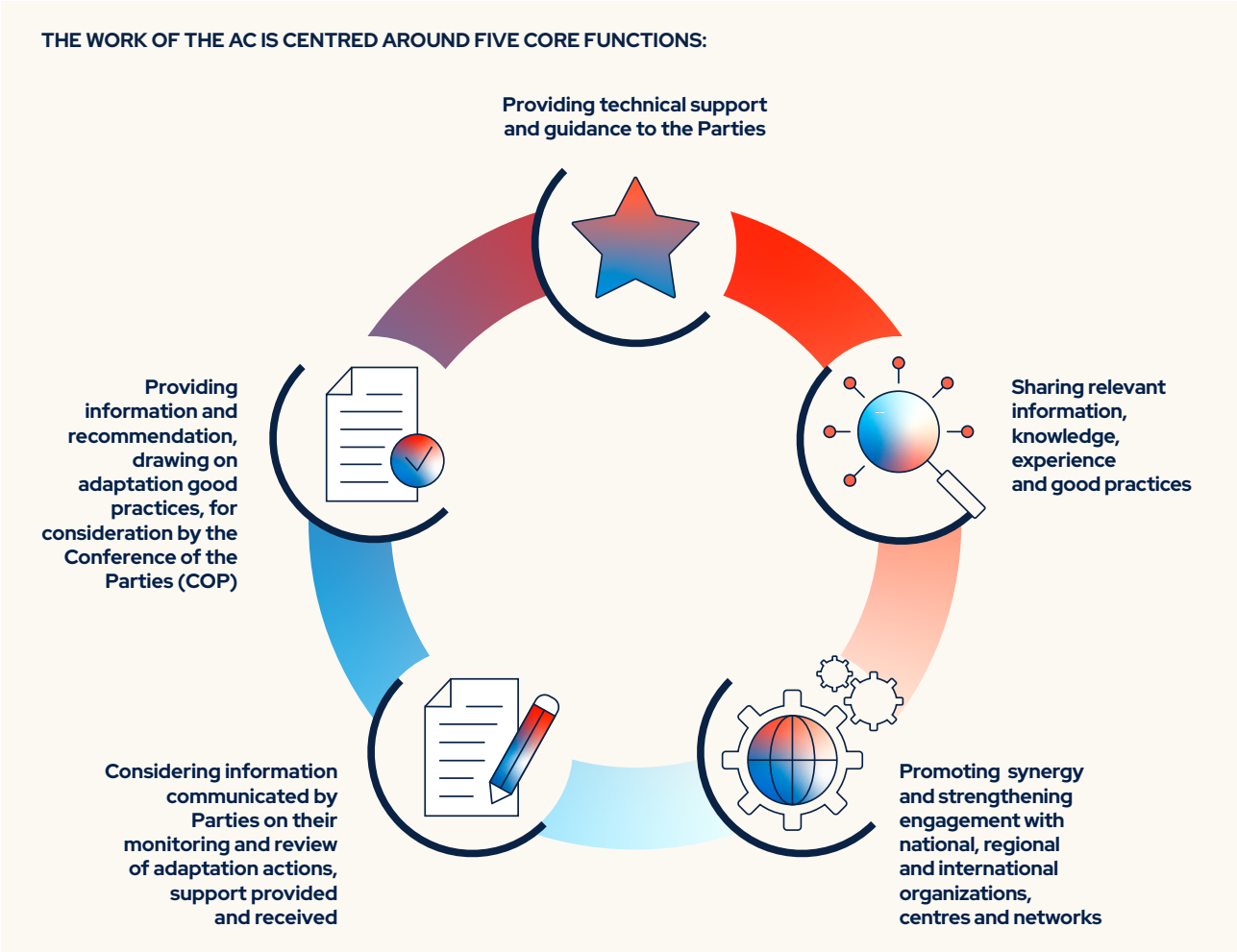

المناخ. ويدعم **الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية** الأنشطة التمكينية، أي تقييمات قابلية التأثر والتكيف بشكل رئيسي كجزء من البلاغات الوطنية.[٦٨]

ويدعم **الصندوق المعني بأقل البلدان نموًا** إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف في أقل البلدان نمواً، وجوانب أخرى من برنامج العمل الخاص بأقل البلدان نمواً. وفي عام ٢٠١٢ طُلب من الصندوق توفير التمويل للأنشطة التي تمكن عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية.[٦٩] وإدراكًا لأهمية هذه الولاية، أتاح الصندوق المعني بأقل البلدان نمواً مبلغ ٦٠,٣ مليون دولار أمريكي لدعم الأنشطة المتعلقة بخطط التكيف الوطنية لأقل البلدان نمواً حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤.[٧٠] وقد تمت الموافقة على أول مشروع لدعم خطط التكيف الوطنية في مايو/أيار ٢٠١٣: وهو برنامج دعم عالمي لأقل البلدان نمواً تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وحتى ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢٤، كان الصندوق المعني بأقل البلدان نمواً قد موّل إعداد ٥١ برنامج عمل وطني للتكيف، ولم ترد أي طلبات جديدة لدعم برامج العمل الوطنية للتكيف في الفترة
الأخيرة المشمولة بالتقرير.

وأخيراً، صُمم **الصندوق الخاص لتغير المناخ** جزئياً لتمويل أنشطة التكيف في البلدان النامية التي تزيد من القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ، من خلال التركيز على استجابات التكيف خاصة في مجالات الموارد المائية والأراضي والزراعة والصحة وتطوير البنية التحتية والتأهب للكوارث وفي النظم الإيكولوجية الهشة والمناطق الساحلية. وطُلب من الصندوق الخاص لتغير المناخ في عام ٢٠١٢ أن ينظر في كيفية تمكين أنشطة إعداد عملية خطط التكيف الوطنية للأطراف من البلدان النامية المهتمة التي ليست من أقل البلدان نمواً.[٧١] وحتى الفترة المشمولة بالتقرير التي تنتهي في يونيو ٢٠٢٣، قدم الصندوق الخاص لتغير المناخ ٥,١ مليون دولار أمريكي دعماً لهذا الغرض. وفي عام ٢٠٢٢، تم إنشاء نافذة تمويل مخصصة للتكيف للدول الجزرية الصغيرة النامية من غير أقل البلدان نمواً في إطار الصندوق الخاص لتغير المناخ. وفي إطار هذه النافذة، يكون لكل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من غير أقل البلدان نمواً سقف وصول أولي قدره ٣ ملايين دولار أمريكي.

وفي عام ٢٠١٨، طلب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس من مرفق البيئة العالمية أن يدعم الأطراف من البلدان النامية في إعداد وثائق تقديم التقارير والبلاغات الجديدة التي بدأت بموجب اتفاق باريس. وبشكل محدد، حث مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس وطلب من مرفق البيئة العالمية أن يدعم الأطراف من البلدان النامية في إعداد تقارير الشفافية الخاصة بها لفترة السنتين، وأن ينظر في توجيه الدعم لهذه الأطراف من أجل إعداد وتقديم بلاغاتها المتعلقة بالتكيف. وقد شرع مرفق البيئة العالمية في تقديم هذا الدعم لتقارير الشفافية لفترة السنتين، وحتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٤، وافق على دعم ١٤٤ تقريراً من تقارير الشفافية لفترة السنتين أعدتها ١٠٢ دولة.[٧٢]

وفي وقت النشر، كان مرفق البيئة العالمية في منتصف دورة تجديد موارده الثامنة (GEF-٨)، والتي ستستمر من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٦. وقد تم إعداد استراتيجية برمجة التكيف للدورة الجديدة، والتي تهدف إلى "تيسير التكيف التحويلي في البلدان النامية، من أجل تحقيق الهدف العالمي لاتفاق باريس بشأن التكيف".[٧٣] وتحدد الاستراتيجية نهجًا مقترحًا للتكيف يتكون من موضوعات ذات أهمية خاصة للصندوق المعني بأقل البلدان نموًا والصندوق الخاص لتغير المناخ، ومقاييس التدخل، والأساس المنطقي المصاحب. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الاستراتيجية العديد من التفاصيل الأخرى، بدءًا من أدوات التحول المتوخاة لتسهيل التكيف التحويلي إلى نظريات التغيير.

كما يجري أيضاً إدخال عدة تغييرات ملموسة في فترة الدورة الثامنة لتجديد موارد مرفق البيئة العالمية (GEF-٨)، والتي ستكون لها آثار على نوع وكمية الدعم المتاح للتكيف. على سبيل المثال، في فترة الدورة الثامنة لتجديد موارد مرفق البيئة العالمية (GEF-٨)، تمت زيادة سقف الوصول لكل بلد في إطار الصندوق المعني بأقل البلدان نمواً من ١٠ ملايين دولار أمريكي إلى ٢٠ مليون دولار أمريكي لكل بلد من أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، ستتمكن كل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من غير أقل البلدان نمواً من الحصول على ما بين ٣ ملايين دولار أمريكي إلى ٦,٥ مليون دولار أمريكي من الصندوق الخاص لتغير المناخ في فترة الدورة الثامنة لتجديد موارد مرفق البيئة العالمية، وذلك إدراكًا لضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية أمام تغير المناخ. ويجري حالياً توسيع نطاق برنامج التحدي للابتكار في مجال التكيف في فترة الدورة الثامنة لتجديد موارد مرفق البيئة العالمية (GEF-٨) - وهو البرنامج الذي كان قد استُحدث في فترة الدورة السابعة (GEF-٧) لتحفيز الابتكار والاستفادة من عمل القطاع الخاص للمساعدة في معالجة تمويل التكيف المحدود.[٧٤]

أُنشئ **صندوق التكيف** بموجب بروتوكول كيوتو في عام ٢٠٠١ لدعم مشاريع وبرامج التكيف في البلدان النامية المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، ويشرف عليه ويديره مجلس إدارته الخاص.[٧٥] ولتجنب الاعتماد كلياً على التعهدات الطوعية، تقرر عند إنشاء صندوق التكيف أن يكون مصدر تمويله من خلال فرض رسم بنسبة ٢ في المائة على عائدات مشاريع آلية التنمية النظيفة بالإضافة إلى مصادر طوعية أخرى. إلا أن هذا الترتيب لم يُحقق في الواقع تدفقًا تمويليًا مستدامًا وواسعًا كما كان متوقعًا. كما هو موضح في استراتيجية تعبئة الموارد الخاصة بصندوق التكيف للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، يستمر توجيه الموارد من مبيعات تخفيضات الانبعاثات المعتمدة من آلية التنمية النظيفة إلى الصندوق، ولكن "ظلت الإيرادات من هذا المورد منخفضة نسبيًا".[٧٦]

وقررت الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو أن يخدم صندوق التكيف اتفاق باريس اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، مما يعزز دور الصندوق في المستقبل. وتقرر كذلك أن يتم تمويل الصندوق من خلال فرض رسم على العائدات بموجب الفقرة ٤ من المادة ٦ من اتفاق باريس بمجرد توافرها، وسيستمر تمويله من خلال فرض رسم على عائدات آلية التنمية النظيفة. وفي عام ٢٠٢١، تم الاتفاق على تفاصيل إضافية لهذا الترتيب، بما في ذلك أنه سيتم تحويل رسم بنسبة ٥ في المائة من خفض الانبعاثات بموجب المادة ٦,٤ إلى صندوق التكيف "لمساعدة الأطراف من البلدان النامية المعرضة بشكل خاص للآثار السلبية لتغير المناخ على تغطية تكاليف التكيف".[٧٧] وفي عام ٢٠٢١ أيضاً، جمع صندوق التكيف مبلغاً قياسياً بلغ ٣٥٦ مليون دولار أمريكي في شكل تعهدات جديدة.

محفظة المشاريع.

٦٨ للاطلاع على لمحة عامة عن عمل مرفق البيئة العالمية بشأن التكيف، انظر https://www.thegef.org/what-we-do/topics/climate-change-adaptation.

٦٩ لمزيد من المعلومات عن الصندوق المعني بأقل البلدان نمواً، بما في ذلك القرارات ذات الصلة، انظر https://unfccc.int/process-and-meetings/bodies/funds-and-financial-entities/least-developed-countries-ldc-fund.

٧٠ انظر تقرير مرفق البيئة العالمية المقدم إلى مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين والمتاح على الرابط التالي: https://www.thegef.org/sites/default/files/documents/GEF٨-٠٨-٢٠٢٤/GEF%٢٠Report%٢٠to%٢٠UNFCCC%٢٠COP٢٩%٢٠pdf.

٧١ للمزيد من المعلومات عن الصندوق الخاص لتغير المناخ، بما في ذلك القرارات ذات الصلة، انظر https://unfccc.int/topics/climate-finance/resources/reports-of-the-special-climate-change-fund.

٧٢ انظر https://www.thegef.org/sites/default/files/documents/GEF٨-٠٨-٢٠٢٤/GEF%٢٠Report%٢٠to%٢٠UNFCCC%٢٠COP٢٩%٢٠pdf.

٧٣ انظر https://www.thegef.org/sites/default/files/documents/GEF_C٦٠-٠١_Rev.٣٢,٠٤_EN_GEF.LDCF_SCCF_٢٠٢٢_July_٢٠Programming_Strategy_Adaptation_Climate_Change_LDCF_SCCF_GEF٨%GEF_Operational_Improvements.pdf_٢٠٢٠٢٦%June.

٧٤ للمزيد من التفاصيل حول برنامج التحدي للابتكار في مجال التكيف يُرجى زيارة الرابط التالي: https://www.thegef.org/what-we-do/topics/challenge-program-adaptation-innovation.

٧٥ لمزيد من المعلومات عن صندوق التكيف، انظر www.adaptation-fund.org.

٧٦ انظر https://www.adaptation-fund.org/wp-content/uploads/١١/٢٠٢٢/AFB.B.٣٩,٦._Add.٢_Rev.١_AF-RM-Strategy_adopted_Nov.٢٠٢٢.pdf.

٧٧ مرفق المقرر ٣/م أ-٣، الفقرة ٥٨.

واستجابة لدعوة البلدان النامية للحصول على تمويل طويل الأجل، وموسع، وقابل للتنبؤ، وجديد وإضافي، أنشأ مؤتمر الأطراف السادس عشر **الصندوق الأخضر للمناخ (GCF)** كجزء من اتفاقيات كانكون في عام ٢٠١٠. ومثل مرفق البيئة العالمية،

يُعد الصندوق الأخضر للمناخ (GCF) كيانًا تشغيليًا للآلية المالية للاتفاقية. وقرر مؤتمر الأطراف أن حصة كبيرة من التمويل متعدد الأطراف الجديد للتكيف يجب أن تتدفق عبر الصندوق الأخضر للمناخ. ويتم توفير التمويل اللازم للتكيف من خلال نافذة مواضيعية.[٧٨] ويقوم الصندوق الأخضر للمناخ بتمويل المشاريع المعتمدة من خلال أدوات تشمل المنح وتمويل الديون الميسرة والأسهم والضمانات، ويهدف إلى تحقيق توازن بنسبة ٥٠:٥٠ بين تخصيصات التخفيف والتكيف في محفظته. ويتم توزيع تمويل الصندوق الأخضر للمناخ بشأن التكيف على أربعة مجالات للنتائج، وهي: سبل عيش الأفراد والمجتمعات؛ والصحة والأمن الغذائي والمائي؛ والبنية التحتية والبيئة العمرانية؛ والنظم الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية.

وفي عام ٢٠١٥، طلب مؤتمر الأطراف الحادي والعشرون من الصندوق الأخضر للمناخ تسريع الدعم لصياغة خطط التكيف الوطنية وتنفيذ البرامج والمشاريع والسياسات المحددة في خطط التكيف الوطنية لدى الأطراف من البلدان النامية. وفي العام التالي، قرر مجلس الصندوق الأخضر للمناخ تقديم الدعم لصياغة خطط التكيف الوطنية من خلال برنامج الدعم الخاص به للاستعداد والتحضير. ويهدف برنامج دعم الاستعداد والتحضير التابع للصندوق الأخضر للمناخ، المتاح لجميع البلدان النامية، إلى تعزيز الملكية القطرية والوصول إلى الصندوق، مع التركيز بشكل خاص على البلدان المعرضة للتأثربشكل خاص بما في ذلك البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأفريقي ومن خلال هذا البرنامج، واعترافاً بالحاجة الملحة إلى تسريع الدعم للدول النامية، وضع الصندوق الأخضر للمناخ سقفاً قدره ٣ ملايين دولار أميركي لكل دولة لصياغة خطط العمل الوطنية.

وخضع الصندوق الأخضر للمناخ لتجديد موارده الثاني بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣. ومن خلال هذه العملية.[٧٩] ووصل إلى مستوى تمويلي قياسي بلغ ١٢,٨ مليار دولار أمريكي تعهدت به ٣١ دولة لدعم أنشطة الصندوق خلال الفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٧. وبالتزامن مع فترة التجديد الثانية، حدّث مجلس إدارة الصندوق خطته الاستراتيجية واعتمد استراتيجية جديدة للاستعداد.[٨٠]

واعترافًا بـ "الحاجة الملحة لمعالجة تأثيرات المناخ وسد فجوة التكيف والتمويل" و "الحاجة إلى تحقيق التوازن في تمويل التكيف والتخفيف" تنص الخطة الاستراتيجية على أن "الصندوق سيركز بشكل خاص على اختبار وتوسيع نطاق التمويل لحلول التكيف والقدرة على الصمود".[٨١] وعلاوة على ذلك، تحدد الخطة أهدافاً مرحلية لفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٧، يتمثل أحدها في زيادة قدرة ٥٧٠ إلى ٩٠٠ مليون شخص على الصمود.

وتتضمن استراتيجية الاستعداد المُعدّلة ثلاثة أهداف مُبسّطة - على عكس الأهداف الخمسة الأصلية - تُركّز على تعزيز القدرة على التنسيق الفعال لتخطيط وتنفيذ الاستثمارات المناخية، وتطوير وتنفيذ قنوات مُبتكرة للتكيّف والتخفيف، وتحسين استخدام تبادل المعرفة والتعلّم. وبموجب البرنامج المحدث، تستطيع البلدان الوصول إلى إجمالي يصل إلى ٧ ملايين دولار أميركي لكل منها على مدى فترة السنوات الأربع، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على دعم إضافي للانتقال من وضع خطط التكيف الوطنية إلى التنفيذ (حتى ٣ ملايين دولار أميركي) ودعم إضافي لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتصل بتحديات القدرات البشرية والمؤسسية المحددة (حتى ٠,٣٢ مليون دولار أميركي).

٧٨ للمزيد من المعلومات عن الصندوق الأخضر للمناخ، انظر https://www.greenclimate.fund/.

٧٩ انظر https://www.greenclimate.fund/gcf-٢.

٨٠ انظر https://www.greenclimate.fund/sites/default/files/document/readiness-strategy-٢٠٢٤-٢٠٢٧.pdf

٨١ انظر https://www.greenclimate.fund/sites/default/files/document/strategic-plan-gcf-٢٠٢٤-٢٠٢٧.pdf

وفي عام ٢٠٢٢، **وُلدت ترتيبات تمويل جديدة، بما في ذلك صندوق جديد لمواجهة الخسائر والأضرار** بموجب الاتفاقية واتفاق باريس، في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين.[٨٢] وقد أُنشئ كلاهما بهدف مساعدة الدول النامية الأكثر عُرضة للآثار السلبية لتغير المناخ في معالجة الخسائر والأضرار. وقد شُكّلت لجنة انتقالية من ٢٤ عضوًا وكُلّفت بتفعيل الصندوق وترتيبات التمويل، ومُنحت عامًا واحدًا لبدء هذا العمل وإنهائه. وبعد عقد خمسة اجتماعات، وورشتي عمل، واجتماع وزاري في الفترة بين آذار/مارس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، قدمت اللجنة الانتقالية توصياتها إلى مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس. وخلافاً للإجراء المتبع، قام مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاق باريس، بدورهم، باعتماد التوصيات في اليوم الأول من فترة الدورة،[٨٣] مما مهد الطريق للتعهدات التي بلغت ٧٩٢ مليون دولار أمريكي للصندوق ولترتيبات التمويل على مدار الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

وقد تم تعيين الصندوق ككيان تشغيلي للآلية المالية للاتفاقية، ويخدم أيضًا اتفاق باريس.[٨٤]

٢,١١,٢. الهيئات المُشكّلة والمؤسسات ذات الصلة التي تُركّز على التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات

أُنشئت **اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل (SCF)** في عام ٢٠١٠ لمساعدة مؤتمر الأطراف في تحسين الاتساق والتنسيق في تقديم تمويل تغير المناخ، وترشيد الآلية المالية، وتعبئة الموارد المالية، وقياس الدعم المُقدّم للدول النامية والإبلاغ عنه والتحقق منه.[٨٥] ويُسهم هذا العمل في زيادة فعالية تمويل التكيف، بما في ذلك تسهيل وصول الدول النامية إليه.

وتُصدر اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل مجموعة من التقارير الفنية التي تُسلّط الضوء على جوانب مُختلفة من تمويل المناخ. ويشمل ذلك التقارير التي يتم إعدادها على أساس منتظم، بما في ذلك التقييم والعرض العام لفترة السنتين لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ[٨٦] وتحديد احتياجات البلدان النامية الأطراف المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس.[٨٧] وبالإضافة إلى هذه المنشورات الدورية، تُعدّ اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل أيضًا تقارير تتعلق بالأهداف والمعايير المالية بناءً على طلب الأطراف. وعلى سبيل المثال، نشرت اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل تقارير حديثة عن التقدم المحرز نحو تحقيق هدف تعبئة ١٠٠ مليار دولار أميركي سنويا بحلول عام ٢٠٢٠[٨٨] ومضاعفة تمويل التكيف.[٨٩] وتُسهم هذه الوثائق الفنية في إثراء المداولات
حول التمويل في إطار هذه العملية.

بالإضافة إلى التمويل، يُعد نقل التكنولوجيا عنصرًا أساسيًا في مساعدة الدول النامية في جهودها الرامية إلى التكيف وبناء القدرة على الصمود. وفي كثير من الحالات، تشكل التكنولوجيا جزءا لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ تدابير التكيف؛ وبالتالي، يُسهم تسهيل تطوير التكنولوجيا ونشرها، بالإضافة إلى المعرفة والممارسات ذات الصلة، في تسريع اتخاذ إجراءات ملموسة للتكيف.

ولتعزيز العمل على تطوير التكنولوجيا ونقلها، أنشأ مؤتمر الأطراف في عام ٢٠١٠ آلية تكنولوجية بموجب الاتفاقية تتكون من **اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا (TEC)**[٩٠] و **مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ (CTCN)**.[٩١]

٨٢ المقرران ٢/م أ-٢٧ و ٢/م أ-٤.

٨٣ المقرران ١/م أ-٢٨ و ٥/م أ-٥.

٨٤ لمزيد من المعلومات عن صندوق مواجهة الخسائر والأضرار، انظر https://unfccc.int/loss-and-damage-fund-joint-interim-secretariat.

٨٥ لمزيد من المعلومات حول اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل، انظر https://unfccc.int/SCF.

٨٦ لمزيد من المعلومات عن تقييم فترة السنتين، انظر https://unfccc.int/topics/climate-finance/resources/biennial-assessment-and-overview-of-climate-finance-flows.

٨٧ لمزيد من المعلومات حول تقرير تحديد الاحتياجات، انظر https://unfccc.int/SCF#Possible-future-institutional-linkages-and-relations-between-the-Adaptation-Fund-and-other-institutions-under-the-Convention.

٨٨ اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل. ٢٠٢٢. تقرير عن التقدم المحرز نحو تحقيق هدف تعبئة ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنويًا بشكل مشترك لتلبية احتياجات البلدان النامية في سياق إجراءات التخفيف المجدية والشفافية في التنفيذ. بون: UNFCCC. متاح على الرابط التالي https://unfccc.int/process-and-meetings/bodies/constituted-bodies/standing-committee-on-finance-scf/progress-report.

٨٩ اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل. ٢٠٢٣. تقرير عن مضاعفة تمويل التكيف. بون: UNFCCC. متاح على الرابط التالي https://unfccc.int/sites/default/files/resource/٢٣١١٢٠٢٣٩٣٪٢٠BLS٪٢٠UCC٪٢٠Adaptation٪٢٠Finance٪٢٠٢٠٤٠٢٠٧٠.pdf?download.

٩٠ لمزيد من المعلومات حول اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا، انظر https://unfccc.int/ttclear/tec.

٩١ لمزيد من المعلومات حول مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، انظر https://www.ctc-n.org/.

ومن بين وظائف أخرى، تقدم اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا لمحة عامة عن الاحتياجات التكنولوجية وتحليلًا للسياسات والقضايا الفنية المتعلقة بتطوير ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات التكيف؛ وتوصي بإجراءات لتعزيز تطوير ونقل التكنولوجيا؛ ويعمل على تعزيز وتسهيل التعاون في مجال تطوير ونقل التكنولوجيات، بما في ذلك تكنولوجيات التكيف، بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الربحية والمجتمعات الأكاديمية والبحثية.

ويهدف مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ (CTCN) إلى تحفيز التعاون التكنولوجي، وتعزيز تطوير ونقل التقنيات، ومساعدة الدول النامية بناءً على طلبها. ويسعى مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ (CTCN) إلى بناء أو تعزيز قدرات الدول على تحديد احتياجاتها التكنولوجية، وتسهيل إعداد وتنفيذ مشاريع واستراتيجيات تكنولوجية لدعم العمل، بما في ذلك التكيف، وتعزيز التنمية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ويقدم المركز خمسة أنواع رئيسية من الدعم الفني: التقييمات الفنية، والحوكمة والتخطيط، وبناء القدرات، والأدوات والمنهجيات، وتطبيق التقنيات.

وتستضيف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، بصفتهما قائدين لاتحاد من المنظمات الشريكة التي اختارها الأطراف في عام ٢٠١٢. واعتبارًا من ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤، سجلت صفحة الويب الخاصة بمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ ١٤٠ طلبًا للمساعدة الفنية بهدف التكيف، و ١٣٢ طلبًا إضافيًا بهدف مختلط للتكيف والتخفيف؛ وتُشكّل هذه الطلبات ٢٩,٧ و ٢٨ في المائة على التوالي من إجمالي الطلبات المُقدّمة إلى مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ.[٩٢]

وأخيراً، يُعدّ بناء القدرات العنصر الذي يكمل ثلاثية وسائل التنفيذ. وقد أنشأ مؤتمر الأطراف السابع عشر **منتدى ديربان لبناء القدرات** في عام ٢٠١١ لتحسين رصد واستعراض فعالية بناء القدرات في إطار العملية الدولية لتغير المناخ. وهو حدث سنوي يُعقد أثناء الدورة ويجمع أصحاب المصلحة المشاركين في بناء القدرات في البلدان النامية، بما في ذلك في مجال التكيف.

وتأكيداً على أهمية بناء القدرات المتعلقة بالمناخ في البلدان النامية، تم إنشاء**لجنة باريس المعنية ببناء القدرات (PCCB)** في عام ٢٠١٥ لمعالجة الثغرات والاحتياجات الحالية والناشئة في تنفيذ وتعزيز بناء القدرات.[٩٣] وعلى غرار الدور الشامل الذي تلعبه لجنة التكيف فيما يتصل بالتكيف، تساعد لجنة باريس المعنية ببناء القدرات في ضمان أن يكون النهج المتبع في بناء القدرات بموجب الاتفاقية والبنية المؤسسية المرتبطة بها متماسكًا ومتسقًا، ويتجنب التكرار والتجزئة.

وتختار لجنة باريس المعنية ببناء القدرات مجالات التركيز السنوية المتعلقة بتعزيز التبادل الفني في مجال بناء القدرات. ومؤخرًا، اختارت لجنة باريس المعنية ببناء القدرات مجالات التركيز المتعلقة بالتكيف لعامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، حول "دعم بناء القدرات من أجل التكيف" مع التركيز على معالجة الثغرات والاحتياجات في صياغة وتنفيذ " خطط التكيف الوطنية" و"بناء القدرات لمعالجة الثغرات والاحتياجات المتعلقة بالوصول إلى التمويل لخطط التكيف الوطنية" على التوالي. وبما أن اجتماعات منتدى ديربان أصبحت الآن متوافقة موضوعيًا مع مجالات التركيز السنوية للجنة باريس المعنية ببناء القدرات (PCCB) - بناءً على طلب من مؤتمر الأطراف الرابع والعشرين، فقد ركز المنتدى أيضًا على التكيف في عامي ٢٠٢٣[٩٤] و ٢٠٢٤،[٩٥]

٩٢ انظر https://www.ctc-n.org/facts-and-figures/requests?chart=by_objective.

٩٣ لمزيد من المعلومات حول لجنة باريس المعنية ببناء القدرات، انظر https://unfccc.int/pccb_activities.

٩٤ للمزيد من المعلومات حول منتدى ديربان ٢٠٢٣، يُرجى زيارة الرابط التالي : https://unfccc.int/event/12th-durban-forum-on-capacity-building-opportunities-and-challenges-for-enhancing-capacities-for.

٩٥ للمزيد من المعلومات حول منتدى ديربان ٢٠٢٤، يُرجى زيارة الرابط التالي : https://unfccc.int/event/13th-durban-forum-on-capacity-building.

٣,١. القيادة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بالتكيف

استنادًا إلى الجهود التي بذلها الأمناء العامون السابقون للأمم المتحدة لتعزيز العمل المناخي (انظر القسم الخاص بـ "توسيع نطاق التنفيذ" أعلاه) استفاد الأمين العام أنطونيو غوتيريش من منصبه على رأس الأمم المتحدة لدفع البلدان ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى إلى رفع مستوى طموحها المناخي، بما في ذلك في مجال التكيف. وفي هذا السياق، استضاف غوتيريش قمتين تركزان على المناخ في عامي ٢٠١٩[٩٦] و ٢٠٢٣،[٩٧] حيث كان على القادة تقديم خطط وإجراءات ملموسة وموثوقة لكسب
مكانة في البرنامج.

وفي عام ٢٠٢٢، أصدر الأمين العام نداءً لتوفير أنظمة الإنذار المبكر المنقذة للحياة لجميع الأشخاص على وجه الأرض بحلول عام ٢٠٢٧، مما أدى إلى ظهور
مبادرة الإنذار المبكر للجميع.[٩٨] كما يوحي الاسم، فإن نظم الإنذار المبكر تنبه الناس عند اقتراب آثار تغير المناخ مثل العواصف أو الفيضانات أو حالات الجفاف، مما يمكنهم من اتخاذ إجراءات مبكرة لحماية
أنفسهم وممتلكاتهم.

وتتألف المبادرة من أربعة ركائز أساسية، تقود كل منها وكالة دولية مختلفة. وتشمل هذه الركائز:

- **معرفة مخاطر الكوارث، بقيادة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR)**
- **الكشف والرصد والمراقبة والرصد والتحليل والتنبؤ، بقيادة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية**
- **نشر التحذيرات والبلاغات، بقيادة الاتحاد الدولي للاتصالات**
- **قدرات التأهب والاستجابة، بقيادة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.**

ومن المبادرات الأخرى التي يقودها الأمين العام هي مبادرة مسرّع مسارات التكيف، والتي "تهدف إلى تعزيز نموذج تعاون جديد" بين الحكومات والممولين وشركاء التنمية، حيث يتم دعم البلدان النامية "لترجمة خططها الوطنية للتكيف إلى خطط استثمارية على نطاق الاقتصاد ككل تتضمن مساراً للمشاريع القابلة للتمويل التي ستجذب التمويل العام والخاص على نطاق واسع ".[٩٩] أما الشركاء الرئيسيون للمبادرة فهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وشراكة المساهمات المحددة وطنياً (NDC)، والصندوق الأخضر للمناخ (GCF). وتستجيب هذه المبادرة لنقص الدعم المالي للتكيف، ولعدم كفاية الإجراءات المتخذة في مواجهة مخاطر المناخ المتزايدة.

وفي عام ٢٠٢٤، عُقدت قمة المستقبل على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. ونشأت هذه القمة بناءً على اقتراح قدمه الأمين العام في تقريره بعنوان "مستقبلنا المشترك" حيث طرح الأمين العام القمة "لصياغة إجماع عالمي جديد بشأن الشكل الذي ينبغي أن يبدو عليه مستقبلنا وما يمكننا القيام به اليوم لتأمينه".[١٠٠]

وأسفرت القمة عن "ميثاق المستقبل" الذي يحدد ٥٦ إجراءً مقسمة إلى خمس فئات.[١٠١] ويركز الإجراء التاسع على تعزيز الإجراءات الرامية إلى التصدي لتغير المناخ. وبموجب هذا الإجراء، قرر رؤساء الدول والحكومات، من بين أمور أخرى، الترحيب بالقرارات المتخذة في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين ومؤتمر الأطراف الخامس، والاعتراف بالحاجة إلى زيادة تمويل التكيف بشكل كبير، وحماية الجميع على وجه الأرض من خلال التغطية الشاملة لأنظمة الإنذار المبكر بالمخاطر المتعددة بحلول عام ٢٠٢٧.

٩٦ لمزيد من المعلومات عن قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩، انظر https://www.un.org/en/climatechange/climate-action-summit-٢٠١٩.

٩٧ لمزيد من المعلومات عن قمة الطموح المناخي لعام ٢٠٢٣، انظر https://www.un.org/en/climatechange/climate-ambition-summit

٩٨ لمزيد من المعلومات حول مبادرة الإنذارات المبكرة للجميع، انظر https://www.un.org/en/climatechange/early-warnings-for-all.

٩٩ انظر العرض التقديمي الذي قدمه ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منتدى التكيف لعام ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي : https://unfccc.int/documents/٦٣٧٦٤٩.

١٠٠ الأمم المتحدة. ٢٠٢١. خطتنا المشتركة: تقرير الأمين العام. نيويورك: الأمم المتحدة. متاح على الرابط التالي https://www.un.org/en/content/common-agenda-report/assets/pdf/Common_Agenda_Report_English.pdf.

١٠١ انظر https://www.un.org/sites/un٢.un.org/files/sotf-pact_for_the_future_adopted.pdf.

٣,٢. أوجه التآزر بين الخطط الدولية لتعزيز جهود التكيف

تُعدّ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واحدة من اتفاقيات ريو الثلاث المتصلة بقمة ريو للأرض لعام ١٩٩٢، إلى جانب اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (CBD) واتفاقية مكافحة التصحر (CCD).[١٠٢] وإدراكًا للروابط الجوهرية بين التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي وتغير المناخ، أُنشئت مؤسسات رسمية لتعزيز التعاون بين اتفاقيات ريو الثلاث، وتحديدًا من خلال مجموعة الاتصال المشتركة وجناح اتفاقيات ريو.[١٠٣] وقد أُنشئت مجموعة الاتصال المشتركة لتعزيز التعاون بين اتفاقيات ريو، بهدف تطوير أوجه التآزر في القضايا ذات الاهتمام المشترك. وفي المقابل، يُعد جناح اتفاقيات ريو منصةً تسعى إلى رفع مستوى الوعي وتبادل المعلومات حول أحدث الممارسات والنتائج العلمية التي تربط بين تغير المناخ والتنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للأراضي.

كما أطلقت أمانات اتفاقيات ريو الثلاث برنامج بناء القدرات المشترك لاتفاقيات ريو.[١٠٤] ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز القدرات الفردية والمؤسسية والنظامية لتعزيز أوجه التآزر بين العمل المناخي وحفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للأراضي.

ويعمل البرنامج على تعزيز التعاون بين القطاعات، والتخطيط المتكامل، وتطوير السياسات، وتعبئة الموارد، وإدراج المعرفة الأصلية والمحلية، مع تعزيز التنسيق والترابط في تحقيق أهداف اتفاقيات ريو الثلاث وأهداف التنمية المستدامة.

كما أن العمل في إطار اتفاقيتي ريو الأخريين يشهد تحولات ونموًا مستمرًا مع مرور الوقت. ومن الأمثلة البارزة على ذلك اعتماد إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ٢٠٢٢. ويهدف هذا الإطار إلى "تحفيز وتمكين وحشد الإجراءات العاجلة والتحويلية من جانب الحكومات والسلطات دون الوطنية والمحلية، بمشاركة المجتمع بأسره، لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره".[١٠٥] ويتضمن الإطار ٢٣ غاية لعام ٢٠٣٠، إلى جانب ٤ أهداف لعام ٢٠٥٠. وقد تم إنشاء صندوق مخصص، وهو صندوق إطاري للتنوع البيولوجي العالمي، إلى جانب الإطار لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف وغايات الإطار.[١٠٦] وهناك العديد من أوجه التآزر بين غايات إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وغايات إطار الإمارات العربية المتحدة للمرونة المناخية العالمية.[١٠٧]

وعلاوة على ذلك، ومن أجل تعزيز التعاون والتنسيق لتنفيذ إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، تم إنشاء عملية جديدة بعنوان عملية برن.[١٠٨] وعلى وجه التحديد، تعمل عملية برن على تسهيل التعاون بين أمانات ١٦ اتفاقية بيئية متعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقيات ريو الثلاث، وكذلك بين الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين.

وإلى جانب اعتماد اتفاق باريس، أصدر المجتمع الدولي في عام ٢٠١٥ اتفاقيتين بارزتين أخريين ــ وهما إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث وخطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ــ والتي عززت ترسيخ التكيف وبناء القدرة على الصمود في النظام المتعدد الأطراف. وتتضمن خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ١٧ هدفًا فرديًا للتنمية المستدامة تتعلق بالناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكات. ولكل هدف عدة غايات ومجموعة من المؤشرات القابلة للقياس، بإجمالي ١٦٩ غاية و ٢٣٠ مؤشرًا بشكل عام. ويركز الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة على تغير المناخ، ويحدد هدفًا لاتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره، بما في ذلك غايات تعزيز القدرة على الصمود والقدرة على التكيف.

١٠٢ وفي قمة ريو للأرض، فُتح باب التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. ودعت نتائج القمة إلى التفاوض بشأن اتفاقية مكافحة التصحر.

١٠٣ لمزيد من المعلومات انظر http://www.riopavilion.org/.

١٠٤ لمزيد من المعلومات عن برنامج بناء القدرات المشترك لاتفاقيات ريو، انظر https://unfccc.int/process-and-meetings/the-rio-conventions.

١٠٥ انظر https://www.cbd.int/doc/decisions/cop-١٥/cop-١٥-dec-٠٤-en.pdf.

١٠٦ انظر https://www.thegef.org/what-we-do/topics/global-biodiversity-framework-fund.

١٠٧ للاطلاع على العرض التقديمي الذي قدمه ممثل اتفاقية التنوع البيولوجي في منتدى التكيف لعام ٢٠٢٤، والمتاح على الرابط التالي: https://unfccc.int/documents/٦٣٧٦٤٨.

١٠٨ انظر https://www.unep.org/events/conference/bern-iii-conference-cooperation-among-biodiversity-related-conventions#:~:text=Ultimately,parties%٢٠Process%٢٠Bern%٢٠the%٢٠strives%٢٠as%٢٠well%٢٠as%٢٠other

وإطار سنداي هو اتفاقية مدتها ١٥ عامًا تسعى إلى الحد بشكل كبير من مخاطر الكوارث والخسائر في الأرواح وسبل العيش والصحة في الأصول الاقتصادية والمادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأفراد والشركات والمجتمعات والدول. ونظراً لأن مخاطر الكوارث التي يستهدفها الإطار تنشأ في كثير من الحالات عن مخاطر جوية ومائية متفاقمة بسبب تغير المناخ، فإن الجهود المبذولة بموجب الاتفاق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهود الرامية إلى التكيف مع تأثيرات تغير المناخ.

وقد مهدت الاتفاقيات الثلاث مجتمعة الطريق لمستقبل من التعاون الدولي المتزايد بشأن التكيف، ودمج التكيف مع تغير المناخ في كل من أنشطة التنمية والحد من مخاطر الكوارث. علاوة على ذلك، فإن اتباع نهج متكامل لتنفيذ هذه الخطط الثلاث يوفر فوائد وفرصًا محتملة لا حصر لها، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الاتساق والكفاءة والفعالية.[١٠٩]

ولكن على عكس اتفاقية باريس، فإن كلاً من خطة ٢٠٣٠ وإطار عمل سنداي لهما تاريخ انتهاء إجمالي عام ٢٠٣٠. وبالتالي، في وقت نشر هذا المنشور، كان كلاهما قد تجاوز منتصف مدة تنفيذهما.

وأُجريت مراجعة منتصف المدة لإطار سنداي في عام ٢٠٢٣؛ ويُسلّط التقرير الناتج الضوء على مجموعة من الإنجازات وأوجه القصور في تنفيذ الإطار.[١١٠] على سبيل المثال، فمن ناحية، يشير التقرير إلى أن التحسينات في التعاون، مثل آليات التعاون الإقليمي، "عززت فعالية الاستجابات" وأن "تقييمات احتياجات ما بعد الكوارث أصبحت أكثر استناداً إلى المخاطر وأكثر تكاملاً". ومن ناحية أخرى، خلص التقرير، على سبيل المثال، إلى أن "الاستثمارات في مجال الحد من مخاطر الكوارث كانت ضعيفة الاستهداف وتفاعلية" وحدد "نقصًا مستمرًا في التنسيق داخل البلدان بين وكالات الحد من مخاطر الكوارث والوزارات المعنية بالقطاعات، وعلى مستوى السياسات".

وقبيل قمة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣،[١١١] نشر الأمين العام تقريرًا يُقيّم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[١١٢] وكان الأمين العام صريحاً في تقييمه، حيث كتب أن أهداف التنمية المستدامة "تختفي في مرآة الرؤية الخلفية" وأن "الوقت قد حان لدق ناقوس الخطر". وترسم الإحصاءات الواردة في التقرير صورة قاتمة: من بين حوالي ١٤٠ مؤشرًا تتوفر بيانات عنها، ١٢ في المائة فقط على المسار الصحيح، بينما أحرز أكثر من النصف بعض التقدم لكنهم بعيدون عن المسار بشكل معتدل أو شديد، ولم يشهد ٣٠ في المائة أي تقدم أو الأسوأ من ذلك، "تراجعوا إلى ما دون خط الأساس لعام ٢٠١٥". ولإعادة الأمور إلى مسارها الصحيح، حدد تقرير الأمين العام خمسة مجالات رئيسية أو إجراءات عاجلة للفترة المتبقية حتى عام ٢٠٣٠.

١٠٩ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ٢٠١٧. الفرص والخيارات المتاحة لدمج التكيف مع تغير المناخ مع أهداف التنمية المستدامة وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠. ورقة تقنية من إعداد الأمانة العامة. UNFCCC. متاح على الرابط التالي https://unfccc.int/sites/default/files/resource/techpaper_adaptation.pdf.

١١٠ UNDRR ٢٠٢٣. تقرير مراجعة منتصف المدة لتنفيذ إطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. جنيف، سويسرا: مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. متاح على الرابط التالي https://sendaiframework-mtr.undrr.org/publication/report-midterm-review-implementation-sendai-framework-disaster-risk-reduction-2015-2030.

١١١ انظر https://www.un.org/en/conferences/SDGSummit2023.

١١٢ الأمين العام للأمم المتحدة. ٢٠٢٣. التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة: نحو خطة إنقاذ للناس والكوكب. تقرير الأمين العام (طبعة خاصة). نيويورك: الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. متاح على الرابط التالي https://hlpf.un.org/sites/default/files/2023-07/Special%20Report%20on%20Progress%20-%20Edition.pdf?_gl=1*1w1a6iA*_ga_TK9BQL5XVZ*MTcyMDA5ODI1Ni43Ni4yLjE3MjAwOTg1MzkuMC4wLjA.

٣,٣. إجراءات التكيف في إطار منظومة الأمم المتحدة.

على نطاق أوسع، واصلت العديد من الوكالات، في إطار منظومة الأمم المتحدة، التعاون مع بعضها البعض ومع أصحاب المصلحة الوطنيين ودون الوطنيين لتعزيز المعرفة بشأن التكيف، والتخطيط لجهود التكيف وتنفيذها في البلدان النامية.

فعلى سبيل المثال، يُقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) دعمًا فعالًا للدول في جميع جهود التكيف، بدءًا من تنفيذ مشاريع التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية ووصولًا إلى الحصول على التمويل لبناء القدرات وتعزيز القدرة على الصمود.[١١٣] ويستضيف برنامج الأمم المتحدة للبيئة أمانة الشبكة العالمية للتكيف، التي تُمثل منصةً لنشر وتبادل المعرفة المتعلقة بالتكيف.[١١٤] كما يستضيف برنامج الأمم المتحدة للبيئة البرنامج العالمي لعلوم التكيف، وهو مسعى مشترك بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) والصندوق الأخضر للمناخ (GCF) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويهدف إلى تعزيز العلم في سياسات وإجراءات التكيف مع تغير المناخ من خلال توفير البيانات والمعارف العلمية، وتسهيل نقل المعرفة، وربط العلم بالسياسات والتمويل والإجراءات بشكل أكثر فعالية.[١١٥] وبالتعاون مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، يُنفّذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضًا الصندوق العالمي للتكيف القائم على النظم الإيكولوجية (EbA)، وهو آلية تمويل للمشاريع التحفيزية والمبتكرة والشاملة التي تهدف إلى تهيئة بيئة مُمكّنة لتنفيذ التكيف القائم على النظم الإيكولوجية (EbA).[١١٦]

وعلى نحو مماثل، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نطاق واسع على تعزيز التكيف مع تغير المناخ. ويشمل عمله مجموعة واسعة من المبادرات التي تعزز نتائج التنمية المستدامة والمرنة، بما في ذلك دعم الإدارة المتكاملة للموارد المائية والسواحل، وتعزيز القدرة على الصمود لتحقيق الأمن الغذائي، والعمل على الزراعة القادرة على التكيف مع تغير المناخ، وبناء منصات للطاقة والبنية التحتية القادرة على التكيف مع تغير المناخ.[١١٧] وفي عام ٢٠٢٤، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المرحلة التالية من مبادرته المناخية الرائدة، والتي تحمل عنوان " وعد المناخ ٢٠٢٥". وتتميز هذه المبادرة بأكبر عرض لدعم الدول النامية بشأن تعزيز المساهمات المحددة وطنيا وتنفيذها.[١١٨] وفي هذا الجيل الجديد من المبادرة، يُوجَّه الدعم نحو الجولة الجديدة من المساهمات المحددة وطنيًا التي ستُقدَّم في عام ٢٠٢٥، والتي ستستجيب لنتائج الجرد العالمي الأول. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمل أكثر من ١٢٠ دولة ومنطقة في ١٣ مجالًا فنيًا رئيسيًا، بما في ذلك التكيف والمرونة.[١١٩]

بالإضافة إلى ذلك، استضاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معًا برنامج الدعم العالمي لخطط التكيف الوطنية (NAP-GSP) بتمويل من مرفق البيئة العالمية، والذي ساعد أقل البلدان نموًا وغيرها من الدول النامية في عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية. واختتم البرنامج في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١، بعد أن قدم الدعم لـ ٦٠ دولة نامية في أربع مناطق على مدى سبع سنوات.[١٢٠] وعلى وجه التحديد، ساعد برنامج الدعم العالمي لخطط التكيف الوطنية (NAP-GSP) الدول على دمج التكيف في جهود التخطيط والتمويل على المديين المتوسط والطويل من خلال تحديد احتياجاتها المالية والمؤسسية والفنية. وبعد اختتام البرنامج، سيعتمد مشروع وافق عليه مرفق البيئة العالمية في عام ٢٠٢١ بعنوان "تعزيز القدرات الذاتية لأقل البلدان نمواً للوصول إلى التمويل من أجل التكيف مع تغير المناخ" على أعمال وإنجازات برنامج الدعم العالمي لخطط التكيف الوطنية (NAP-GSP).

وتضطلع أيضاً عدة منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة بشكل متزايد بأعمال متعلقة بالتكيف من منظور مجالات تركيزها الأساسية. فعلى سبيل المثال، تعمل اليونيسف على حماية الأطفال من تغير المناخ، وتدعو إلى التكيف الذي يركز على الطفل وسياسات المناخ المراعية للأطفال.[١٢١] وفي غضون ذلك، تتخذ اليونسكو إجراءات تتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في سياق تغير المناخ، كما ترصد آثار تغير المناخ على المواقع التي حددتها اليونسكو.[١٢٢] وتستضيف اليونسكو أيضًا اللجنة الحكومية الدولية المعنية بعلوم المحيطات،[١٢٣] التي تعمل على تعزيز التعاون الدولي في جوانب تتراوح من فهم حالة المحيط إلى تعزيز الإدارة المستدامة للمحيطات؛ وترتبط هذه المجالات ارتباطًا وثيقًا بالعمل المناخي. وتُقدم منظمة الصحة العالمية، التي تعمل على الربط بين تغير المناخ والصحة منذ أكثر من ٢٥ عامًا، مجموعة واسعة من الموارد التي تدعم جهود حماية الصحة في مواجهة آثار المناخ.[١٢٤] وتدعم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة البلدان في بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ في النظم الزراعية والغذائية.[١٢٥] وتمثل هذه الأمثلة جزءًا صغيرًا فقط من الطرق التي تُعيد بها منظومة الأمم المتحدة ضبط عملها لضمان استثمار الوقت والجهد والموارد المُستثمرة عبر وكالاتها،

١١٣ للمزيد من المعلومات حول عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال التكيف وبناء القدرة على الصمود، انظر https://www.unep.org/topics/climate-action/adaptation.

١١٤ لمزيد من المعلومات عن شبكة التكيف العالمية، انظر https://www.unep.org/gan/.

١١٥ لمزيد من المعلومات عن برنامج علم التكيف العالمي، انظر https://unep.org/topics/climate-action/adaptation/world-adaptation-science-programme.

١١٦ لمزيد من المعلومات عن الصندوق العالمي للتكيف القائم على النظم الإيكولوجية ، انظر https://globalebafund.org/about/.

١١٧ لمزيد من المعلومات حول عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التكيف، انظر https://www.adaptation-undp.org/about.

١١٨ https://www.undp.org/press-releases/un-development-programme-launches-next-phase-flagship-climate-action-initiative.

١١٩ انظر https://climatepromise.undp.org/.

١٢٠ لمزيد من المعلومات حول برنامج الدعم العالمي لخطط التكيف الوطنية، انظر https://www.globalsupportprogramme.org/nap-gsp.

١٢١ انظر https://www.unicef.org/environment-and-climate-change.

١٢٢ انظر https://www.unesco.org/en/climate-change.

١٢٣ انظر https://www.ioc.unesco.org/en.

١٢٤ انظر https://www.who.int/teams/environment-climate-change-and-health/climate-change-and-health/capacity-building/toolkit-on-climate-change-and-health/adaptation.

١٢٥ انظر https://www.fao.org/climate-change/en

٣. المنظمات متعددة الأطراف، والدولية، والإقليمية، والوطنية، وأصحاب المصلحة الذين يعملون على تعزيز التكيف

وصناديقها وبرامجها في بناء عالم قادر على الصمود في وجه تغير المناخ.

٣,٤. منصة انطلاق لشراكات ومبادرات جديدة

أصبحت العملية المتعددة الأطراف بموجب الاتفاقية واتفاق باريس نفسه حافزًا للمبادرات المتعددة الأطراف التي تتكشف بالتوازي مع عمليات التفاوض الرسمية والمؤسسات التي تولدها هذه المفاوضات. وبصفتها أكبر تجمع سنوي يُركز على المناخ، تُعدّ جلسات الهيئات الحاكمة منصّاتٍ مرغوبة للإعلان عن شراكات وتعهدات جديدة للنهوض بالعمل المناخي. وتُعد المبادرات التي تقودها الرئاسة مثالًا بارزًا على ذلك. انظر الإطار رقم ٦ لمزيد من التفاصيل.

٣,٥. إجراءات التكيف الإقليمية

وقد أتاحت مبادرات وفعاليات التكيف التي ترتكز على المستوى الإقليمي بشكل متزايد للبلدان والحكومات دون الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين مساحات وموارد للنظر في التحديات والحلول الخاصة بكل منطقة والتعاون بشأنها. ويعكس هذا التطور جزئيا الاعتراف المتزايد بأنه في حين يجب أن يكون التكيف جزءا لا يتجزأ من السياقات المحلية، فإن عواقب إجراءات التكيف، أو عدم اتخاذها، يمكن أن تتجاوز الحدود الوطنية.

ولتعزيز تنفيذ التكيف، وربط المستوى العالمي بالمستوى الوطني بشكل أكثر فعالية، وخلق أوجه تآزر بين البلدان والمناطق، أُطلقت فعاليات وعمليات إقليمية خاصة بالتكيف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس في السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، عملت لجنة التكيف على تعزيز عملها الإقليمي. وفي عام ٢٠٢٣، عقدت لجنة التكيف سلسلة من أربع فعاليات إقليمية تفاعلية، هدفت إلى المشاركة في بناء فهم مشترك لإجراءات ودعم التكيف على نطاق إقليمي وعابر للحدود؛ وجمع المنظمات ذات الصلة، ومصارف التنمية، وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين لتعزيز أوجه التآزر والعمل نحو مستقبل أكثر قدرة على الصمود؛ واستكشاف الحلول لمعالجة الفجوات والاحتياجات بما يتماشى مع خطة التكيف العالمية.[١٢٦] وقد عُقدت هذه الفعاليات في جمهورية كوريا وكينيا والمملكة العربية السعودية وبنما. كما اضطلع فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نموًا بمجموعة من الأعمال الإقليمية. بالإضافة إلى معارض خطط التكيف الوطنية العالمية، استضاف فريق الخبراء أيضًا معارض إقليمية لخطط التكيف الوطنية للتركيز على كيفية المضي قدمًا في صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية على المستوى الإقليمي. كما نظم فريق الخبراء عدداً من ورش العمل الإقليمية التي تقدم الدعم الفني في مجال التكيف لأقل البلدان نمواً.

ومن بين الجهود الأخرى المبذولة في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس والتي لها أبعاد إقليمية مبادرة ليما للمعارف المتعلقة بالتكيف (LAKI)[١٢٧] التي أطلقت في عام ٢٠١٤ باعتبارها تعهد عمل مشترك في إطار برنامج عمل نيروبي بين أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال شبكة التكيف العالمية. وتهدف مبادرة ليما للمعارف المتعلقة بالتكيف (LAKI) إلى المساعدة في تحديد فجوات المعرفة المتعلقة بالتكيف وتحديد أولوياتها، وتحفيز العمل على سدها.

وقد عُقدت ورش عمل لتحديد الأولويات، نُظمت في إطار مبادرة ليما للمعارف المتعلقة بالتكيف، في سبع مناطق فرعية منذ انطلاقها: جبال الأنديز، وجبال هندوكوش هيمالايا، ودول جزر المحيط الهندي، وشمال أفريقيا، والدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، وجنوب أفريقيا، ودول غرب آسيا. وتغطي هذه المناطق مجتمعةً ٥٢ دولة، منها ١٧ دولة جزرية صغيرة نامية، و ١٣ دولة أفريقية، و ١١ دولة من أقل البلدان نموًا. ونتيجة لورش العمل، تم تحديد ١٥٠ فجوة معرفية ذات أولوية للمستخدمين المستهدفين. ونُظِّمت ورش العمل لتحديد الأولويات على أساس المناطق الفرعية التي لديها نظام بيئي مشترك وخصائص إيكولوجية ومناخية متماثلة، وذلك للسماح لأصحاب المصلحة بتحديد أوجه التآزر وتصميم إجراءات تكيف أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة.

وقد أسفرت الأنشطة التي نُفِّذت في إطار مبادرة ليما للمعارف المتعلقة بالتكيف عن شراكات استراتيجية طويلة الأمد مع الشبكات والمؤسسات الإقليمية، ومراكز التعاون الإقليمي، والجامعات، وشركاء برنامج عمل نيروبي، والخبراء، لتنفيذ الإجراءات في مختلف النظم البيئية؛ وتعزيز المعرفة بسبل حماية النظم البيئية المشتركة عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ؛ وتطوير وتنفيذ النهج والأدوات اللازمة لتقييم المخاطر، والتخطيط للتكيف، والرصد والتقييم.

١٢٦ انظر https://unfccc.int/AC-boosting-region-wide-coherence-on-adaptation.

١٢٧ لمزيد من المعلومات حول مبادرة ليما للمعارف المتعلقة بالتكيف، انظر https://www.unfccc.int/sites/nwpstaging/Pages/laki.aspx?_gl=1*cskkl0*_ga_*MzE0MDQ0MTA0MTA0LjE2NjE2NjU0OTg2NzA.*_ga_7ZZZWT1*MTcxOTk0MDY2MDY2My45NTYNUMS4xNzE0OTkXODkxLjAuMC4w*4NV9MTcxOTk0MDY2MDY2My45NTYNUMS4xNzE0OTkXODkxLjAuMC4w*4NV9

ويشمل العمل الجاري لمبادرة ليما للمعارف المتعلقة بالتكيف بناء شراكات وتطوير مخرجات لسدّ فجوات المعرفة ذات الأولوية التي تم تحديدها للمستخدمين المستهدفين، وتوسيع نطاق المبادرة للوصول إلى مناطق فرعية جديدة. وقد نُفِّذت الأنشطة التي ركّزت على معالجة فجوات المعرفة المتعلقة بالتكيف من خلال التعاون في سياق برنامج شراكة بين الأمم المتحدة لتغير المناخ والجامعات، وشركاء برنامج عمل نيروبي.

بالإضافة إلى ذلك، هناك مبادرات وفعاليات إقليمية أخرى تتناول التكيف بشكل متزايد. وعلى سبيل المثال، تعمل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مع الشركاء في مختلف المناطق لدمج الخبرة في مجال تغير المناخ مع المعرفة المحلية وتحفيز العمل من خلال مراكز التعاون الإقليمي التابعة لها. وتدعم مراكز التعاون الإقليمي العمل المناخي الوطني من خلال بناء القدرات، والمساعدة الفنية، والشبكات الاستراتيجية، وتوفير المعرفة والموارد اللازمة لدفع عجلة التنمية النظيفة.[١٢٨] وتغطي هذه المراكز أكثر من ١٤٠ دولة في ست مناطق، هي: آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة البحر الكاريبي، وشرق وجنوب أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا، وغرب ووسط أفريقيا.

تأسست هذه المراكز في الأصل للتركيز على دعم المشاريع والأنشطة المتعلقة بآلية التنمية النظيفة، وقد وسعت مراكز التعاون الإقليمي دعمها منذ اعتماد اتفاق باريس ليشمل العمل في مجالات تشمل المساهمات المحددة وطنيا، والمادة ٦، والتكيف، وتمويل المناخ، وإشراك أصحاب المصلحة. ويشمل ذلك إضافة خبرات متخصصة في مجال التكيف داخل مراكز التعاون الإقليمي، وتسهيل دعم صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية.[١٢٩]

وعلاوة على ذلك، ساهمت مراكز التعاون الإقليمي، منذ عام ٢٠١٧، في تنظيم أسابيع المناخ الإقليمية، التي عُقدت في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، ولأول مرة في عام ٢٠٢٢، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[١٣٠] وتجمع هذه التجمعات الإقليمية أصحاب المصلحة المتنوعين من القطاعين العام والخاص لتسهيل التبادل البناء للمعرفة وأفضل الممارسات المتعلقة بمختلف أبعاد معالجة تغير المناخ، مثل تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

وقد وفرت هذه التجمعات مكانًا لاستضافة اجتماعات الخبراء التقنيين بشأن التكيف، ومناقشة وتحفيز التعاون الإقليمي بشأن مختلف موضوعات التكيف، بدءًا من من الزراعة والنظم الغذائية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ وحتى تمويل التكيف.

وفي مختلف أنحاء العالم، إلى جانب عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، هناك مجموعة واسعة من المراكز والشبكات الإقليمية، إلى جانب العديد من المنظمات الدولية العاملة على المستوى الإقليمي، والتي تعمل على التكيف.[١٣١] وتُجري هذه المراكز والشبكات أنواعًا مختلفة من أعمال التكيف، بما في ذلك عمليات تخطيط التكيف، وتقييمات قابلية التأثر، والسياسات، والبلاغات والتوعية، والعلوم والبحوث، والرصد والتقييم، والتعليم والتدريب، وغيرها.

١٢٨ للمزيد من المعلومات حول مراكز التعاون الإقليمي، انظر https://unfccc.int/RCCs.

١٢٩ https://unfccc.int/sites/default/files/resource/RCC-AR_٢٤٠٥٠٩-٢٠٢٣-BoostingRegionalPreparedness.pdf.

١٣٠ لمعرفة المزيد عن أسابيع المناخ الإقليمية، انظر https://unfccc.int/climate-action/regional-climate-weeks.

١٣١ انظر https://unfccc.int/process-and-meetings/bodies/constituted-bodies/adaptation-committee-ac/areas-of-work/regional-centres-and-networks.

٣,٦. تعزيز إجراءات التكيف الشاملة والمستجيبة للنوع الاجتماعي

٣,٦,١. نهج التكيف المستجيبة للنوع الاجتماعي

يساعد إدماج مناهج التكيف المستجيبة للنوع الاجتماعي في ضمان ألا تؤدي إجراءات التكيف إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والضعف القائمة، بل تمنح جميع أصحاب المصلحة صوتًا متساويًا في صنع القرار وتلبي احتياجات أولئك الأكثر عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ. وقد تزايدت في السنوات الأخيرة الجهود الرامية إلى إدماج التخطيط والعمل الذي يستجيب للنوع الاجتماعي في مجال التكيف، وفي العمل المتعلق بتغير المناخ على نطاق أوسع. وفي عام ٢٠١٤، أنشأ مؤتمر الأطراف برنامج عمل ليما بشأن النوع الاجتماعي، والذي تم إنشاؤه في البداية لفترة سنتين بهدف تعزيز التوازن بين الجنسين وتحقيق سياسة مناخية تستجيب للنوع الاجتماعي. ولتحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال، مُدّد برنامج عمل ليما بشأن النوع الاجتماعي في نهاية فترة العامين الأوليين لمدة ثلاث سنوات إضافية. وإدراكًا للحاجة المُستمرة لتعزيز النُهُج المُستجيبة للنوع الاجتماعي في جميع أنشطة التكيف، ووسائل التنفيذ، والتخفيف، اعتمد مؤتمر الأطراف في عام ٢٠١٧ خطة العمل المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

وفي عام ٢٠١٩، اعتمد مؤتمر الأطراف الخامس والعشرون برنامج عمل ليما المعزز بشأن النوع الاجتماعي لمدة ٥ سنوات، بالإضافة إلى خطة عمله الخاصة بالنوع الاجتماعي.[١٣٢] ومن خلال أهدافها وأنشطتها، تهدف خطة العمل المتعلقة بالنوع الاجتماعي إلى "تعزيز المعرفة والفهم بشأن العمل المناخي المستجيب للنوع الاجتماعي وإدماجه بشكل متماسك في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وعمل الأطراف والأمانة وكيانات الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة على جميع المستويات، فضلاً عن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ".[١٣٣] وتُحدد خطة العمل المتعلقة بالنوع الاجتماعي خمسة مجالات ذات أولوية (انظر الإطار رقم ٧ لمزيد من المعلومات).

ومع اقتراب فترة الخمس سنوات من نهايتها، من المقرر أن يُختتم الاستعراض النهائي لخطة العمل المتعلقة بالنوع الاجتماعي في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٤.

١٣٢ المقرر ٣/م أ-٢٥.

١٣٣ مرفق المقرر ٣/م أ-٢٥، الفقرة ١.

٣٫٦٫٢. الأطفال والشباب والتكيف

في مجال التكيف، يحظى الأطفال والشباب أيضًا باهتمام متزايد. وهذا الاهتمام يأتي من جانبين: الأول هو الطرق التي يتأثر بها الأطفال والشباب ومستقبلهم بمخاطر عالم آخذ في الاحترار، والآخر هو القدرة الكامنة لدى الشباب على جلب طاقة وإبداع جديدين لمكافحة تغير المناخ.

وبموجب الاتفاقية واتفاق باريس، لطالما أُدرج الأطفال والشباب في أجندة العمل من أجل التمكين المناخي، التي تركز على ستة عناصر، هي: التعليم، والتوعية العامة، والتدريب، والمشاركة العامة، ووصول الجمهور إلى المعلومات، والتعاون الدولي.[١٣٤] كما يشارك الأطفال والشباب بشكل مباشر في هذه العملية من خلال حركة المناخ الشبابية (YOUNGO) وهي الجهة الرسمية المعنية بالأطفال والشباب. وتستعين حركة المناخ الشبابية (YOUNGO) بأصوات الأطفال والشباب للمشاركة في صياغة المناقشات والقرارات، على سبيل المثال، عن طريق ترشيح ممثلين لحضور الفعاليات وتقديم إفادات رسمية.

وفي السنوات الأخيرة، أُتيحت فرص متنوعة لمناقشة قضايا الأطفال والشباب المتعلقة بتأثيرات المناخ والتكيف. على سبيل المثال، ركزت عملية الفحص التقني للتكيف لعام ٢٠٢٠ (انظر الفصل الثالث أعلاه) على الفرص والخيارات المتاحة لتعزيز إجراءات التكيف من خلال التعليم والتدريب، والمشاركة العامة والشبابية. وسلّطت الضوء على الإمكانات الهائلة للشباب ليكونوا فاعلين في التغيير من أجل التكيف، والسبل المتنوعة لإشراك الشباب فيما يتصل بخطط التكيف الوطنية ومكونات التكيف في المساهمات المحددة وطنيا. إضافةً إلى ذلك، دعت عملية الفحص التقني للتكيف في عام ٢٠٢٠ الأطفال والشباب من جميع أنحاء العالم لمشاركة رؤاهم وأفكارهم حول التكيف من خلال مسابقة فنية للأطفال ومسابقة لدراسات حالة سياسات التكيف للشباب. كما نُظمت فعاليات متنوعة مُخصصة للشباب ضمن معارض خطط التكيف الوطنية، لاستكشاف مشاركة الشباب في خطط التكيف الوطنية.[١٣٥]

وفي عام ٢٠٢٤، عُقد أول حوار خبراء على الإطلاق حول الآثار غير المتناسبة لتغير المناخ على الأطفال وحلول السياسيات ذات الصلة.[١٣٦] وتنفيذاً لتفويض ورد في نتائج أول جرد عالمي، استعرض الحوار مجموعة من الآثار على الأطفال - بما في ذلك الصحة الجسدية والعقلية، والانقطاع عن التعليم، والوصول إلى الخدمات الأساسية - فضلاً عن حلول السياسات والعوامل المُمَكّنة للتخفيف من هذه الآثار. وسلط الحدث الضوء على نقاط الضعف الفريدة التي يعاني منها الأطفال في مواجهة تغير المناخ، وأشار إلى ضرورة أن تكون سياسات وإجراءات التكيف مراعية للأطفال من أجل حماية رفاهية الأطفال والأجيال القادمة في جميع أنحاء العالم بشكل فعال.[١٣٧]

٣٫٦٫٣. مشاركة الشعوب الأصلية وقيادتها في التكيف

لقد شاركت الشعوب الأصلية منذ فترة طويلة في التكيف. ومنذ عام ٢٠٠١، شاركت منظمات الشعوب الأصلية في هذه العملية كمجموعة معترف بها.[١٣٨] وكما هو موضح في الفصل ٣٫٩ أعلاه، عززت الشعوب الأصلية أيضًا دورها في العملية وأضفت عليها طابعًا رسميًا من خلال منبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والفريق العامل التيسيري لمنبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية.

وتشارك الشعوب الأصلية أيضًا بشكل منتظم في صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية وغيرها من سياسات واستراتيجيات التكيف، وتنعكس في الوثائق الوطنية التي يتم تقديمها إلى أمانة الأمم المتحدة لتغير المناخ. فعلى سبيل المثال، تشير مكونات التكيف في المساهمات المحددة وطنيا إلى التركيز المتزايد على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.[١٣٩] وعلى نحو مماثل، أظهر تحليل التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية أن "البلدان تولي أهمية أكبر لإشراك الشعوب الأصلية في تطوير إجراءات التكيف" وتشير إلى "فوائد التآزر بين المعرفة العلمية والمعرفة الأصلية".[١٤٠]

١٣٤ لمزيد من المعلومات حول العمل من أجل تمكين المناخ، انظر https://unfccc.int/topics/education-and-youth/big-picture/ACE#Article-٦-of-the-Convention.

١٣٥ على سبيل المثال، انظر https://expo.napcentral.org/٢٠٢٤/youth-engagement-with-naps/sessions/.

١٣٦ لمزيد من المعلومات عن حوار الخبراء، انظر https://unfccc.int/event/expert-dialogue-impacts-of-CC-on-children-and-relevant-policy.

١٣٧ يتوفر تقرير موجز غير رسمي لحوار الخبراء على الرابط التالي https://unfccc.int/sites/default/files/resource/Informal%٢٠summary%٢٠report%٢٠of%٢٠children%٢٠dialogue_٢٠٢٠٠٩_٢٠pdf.

١٣٨ انظر https://unfccc.int/sites/default/files/resource/constituencies_and_you.pdf.

١٣٩ انظر الوثيقة FCCC/PA/CMA/٢٠٢٣/١٢.

١٤٠ انظر الوثيقة FCCC/SBI/٢٠٢٤/١٠.

وعلى نحو مماثل، عند اعتماد إطار عمل الإمارات للمرونة المناخية العالمية، قرر مؤتمر الأطراف أن الإطار يجب أن "يأخذ في الاعتبار أفضل العلوم المتاحة ووجهات النظر العالمية وقيم الشعوب الأصلية، لدعم تحقيق الهدف العالمي بشأن التكيف".[١٤١] وعلاوة على ذلك، فإن القرار "يعترف بقيادة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية باعتبارهم حماة للطبيعة ويشجع على المشاركة الأخلاقية والمنصفة مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وتطبيق المعرفة التقليدية ومعرفة وحكمة وقيم الشعوب الأصلية وأنظمة المعرفة المحلية في تنفيذ إطار عمل الإمارات العربية المتحدة للمرونة المناخية العالمية".[١٤٢]

٣٫٦٫٤. توسيع نطاق المعرفة والموارد المتعلقة بالتكيف

تساعد الاتصالات المنتظمة مع الأطراف والمنظمات المراقبة[١٤٣] المعتمدة في إطلاع المشاركين على مواضيع مثل الاجتماعات القادمة، والدعوات لتقديم المساهمات، وغيرها من المسائل ذات الأهمية. ومع تزايد الاهتمام بالتكيف، ازدادت الجهود المبذولة لمشاركة المنتجات والموارد المتعلقة بالتكيف مع جمهور أوسع.

وقد اعتمد جزء من هذا العمل على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. فمن خلال التقارير التي نشرتها مختلف الهيئات المُشكّلة العاملة في مجال التكيف، إلى موارد المعرفة التي أنتجها شركاء برنامج عمل نيروبي، أثبتت وسائل التواصل الاجتماعي أنها أداة فعّالة لنشر هذه المعرفة بين الأفراد والمنظمات المهتمة حول العالم، ممن يمكنهم الاستفادة منها لمصلحتهم. وتستخدم أمانة اتفاقية الأمم المتحدة وكتعبير عن التزامها بالشمول، بدأت شعبة التكيف التابعة لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

١٤١ المقرر ٢/م أ-٥، الفقرة ٨.

١٤٢ المقرر ٢/م أ-٥، الفقرة ٢٢.

١٤٣ انظر https://unfccc.int/process-and-meetings/parties-non-party-stakeholders/the-big-picture/notifications-to-parties-and-observers.

١٤٤ نرحب بالأعضاء الجدد للانضمام إلى المجموعة. انظر https://www.linkedin.com/groups/١٣٩٨٥٨٩٣/

الإجراءات التي تقودها الرئاسة بشأن التكيف

يلعب رؤساء مؤتمر الأطراف وفرقهم أدوارًا مهمة تتجاوز مجرد استضافة اجتماعات
الأطراف. وتُيسّر فرق الرئاسة تحقيق نتائج طموحة تُقرّب العالم من العمل المناخي بما يتناسب مع أهداف والتزامات الاتفاقية واتفاق باريس.
ويشمل ذلك استضافة مشاورات غير رسمية، وتعزيز التوافق في الآراء بشأن القضايا السياسية الصعبة، والتواصل
مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة غير الأطراف، وغير ذلك الكثير.

وتستغل الرئاسات بشكل متزايد وقتها في قيادة العملية الحكومية الدولية بشأن تغير المناخ لإطلاق مبادرات مناخية تُكمّل المفاوضات الرسمية بين الدول.

على سبيل المثال، في عام ٢٠٢١، أطلقت رئاسة مؤتمر الأطراف السادس والعشرين، برئاسة المملكة المتحدة، تحالف أبحاث التكيف. ويتألف هذا التحالف من باحثين وممولين وصناع سياسات وهيئات تنمية ومنظمات مجتمعية ملتزمة بأبحاث التكيف الموجهة نحو العمل. ويعمل التحالف على دعم التكيف من خلال العمل كمناصر ومُيسّر ومُحفز للأبحاث التي تُوجَّه باحتياجات المستخدمين، وتُنتَج بالاشتراك مع خبراء محليين، وتتسم بالعدالة في الممارسة. وعلاوة على ذلك، أنشأت رئاسة مؤتمر الأطراف السادس والعشرين عملية وزراء المناخ والتنمية لإنشاء منصة لوزراء المناخ والتنمية للالتقاء معًا لمعالجة أولويات البلدان المعرضة للخطر بسبب المناخ.

وأطلقت الرئاسة المصرية لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين (COP ٢٧) أجندة شرم الشيخ للتكيف، التي تحدد ٣٠ هدفًا عالميًا لنتائج التكيف لعام ٢٠٣٠، موزعة على خمسة أنظمة رئيسية (الغذاء والزراعة، والمياه والطبيعة، والمستوطنات البشرية، والمناطق الساحلية والمحيطات، والبنية التحتية) بالإضافة إلى عاملين تمكينيين شاملين (التخطيط والتمويل). وتهدف هذه الأهداف إلى إثراء جهود التكيف الحكومية وغير الحكومية، ودفع عجلة التقدم نحو الهدف الشامل لحملة "السباق نحو المرونة" التي أطلقها أبطال المناخ رفيعو المستوى، والمتمثلة في زيادة مرونة أربعة مليارات شخص يعيشون في مجتمعات معرضة لتغير المناخ.

وفي إطار ركيزة الطبيعة والناس والحياة وسبل العيش في أجندة عمل مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، قادت رئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة اعتماد العديد من الالتزامات السياسية والمالية ذات الصلة بالتكيف. وشمل ذلك إعلان الإمارات العربية المتحدة الصادر عن مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين بشأن الزراعة المستدامة والنظم الغذائية المرنة والعمل المناخي؛ وإعلان الإمارات العربية المتحدة الصادر عن مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين بشأن المناخ والصحة، والذي رافقه تمويل بقيمة ٢٫٩ مليار دولار أمريكي لحلول المناخ والصحة؛ وإعلان الإمارات العربية المتحدة الصادر عن مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين بشأن المناخ والإغاثة والتعافي والسلام؛ وميثاق التمويل لإدارة المخاطر؛ واستباق الكوارث.

المصادر: (١) https://www.adaptationresearchalliance.org/ (٢) https://www.gov.uk/government/publications/climate-and-development-ministerial-٢٠٢٣-october-٢٩-https://www.cop٢٨.com/en/the-uae-consensus-presidential-action-agenda. (٣) https://climatechampions.unfccc.int/system/sharm-el-sheikh-adaptation-agenda/ (٤) overview-٣-

في استخدام برامج الترجمة لإنشاء ترجمات غير رسمية للعمل التقني المتعلق بالتكيف. وكان أول منتج مترجم هو الورقة التقنية للجنة التكيف حول "رصد وتقييم التكيف على المستويين الوطني ودون الوطني"، والتي أصبحت متوفرة الآن باللغات العربية والفرنسية والإسبانية بالإضافة إلى النسخة الأصلية باللغة الإنجليزية.[١٤٥] وفي عام ٢٠٢٤، بدأت لجنة التكيف نفسها أيضاً في إعطاء الأولوية لترجمة المنشورات بهدف إتاحة المزيد من أعمالها التقنية بلغات أوسع نطاقاً.[١٤٦]

وأخيرًا، تُسهم مجموعة متنامية من الرسائل الإخبارية في إثراء ونشر التحديثات المتعلقة باتفاقية باريس وعملية التكيف، بما في ذلك ما يتعلق بالتكيف. فعلى سبيل المثال، تُعنى نشرة تمويل التكيف الصادرة عن لجنة التكيف بانتظام بأخبار وفعاليات وتحديثات أخرى متعلقة بتمويل التكيف.[١٤٧] ويُصدر أبطال المناخ رفيعو المستوى رسائل إخبارية تتضمن تحديثات حول حملتهم "السباق نحو المرونة" بالإضافة إلى أخبار أخرى من جهات فاعلة غير حكومية حول التكيف والعمل المناخي.[١٤٨]

وسيستمر تطور بنية أهداف المؤسسات وأطر العمل بموجب عملية الاتفاقية واتفاقية باريس - بالإضافة إلى مشاركة وكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين المنخرطين في العملية - مع مواجهة العالم لتحدي تغير المناخ المتزايد الإلحاح. حيث إن هذه الديناميكية مدمجة في النظام: فالمراجعات المنتظمة للهيئات القائمة، والجرد العالمي الدوري، وجلسات التفاوض المنتظمة، كلها توفر السبل لتصحيح المسار حيثما تكون هناك حاجة إلى التعديلات. وحتى وقت نشر هذا المنشور، توجد العديد من الأمثلة البارزة على هذه التطورات ذات الصلة بمستقبل التكيف في النظام المناخي الدولي.

أولًا، يهدف برنامج عمل الإمارات العربية المتحدة - بيليم بشأن المؤشرات المتعلقة بالهدف العالمي للتكيف إلى تحديد وتطوير مؤشرات لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المعتمدة في إطار عمل الإمارات للمرونة المناخية. ويُختتم برنامج العمل في الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف.

ثانيًا، من المتوقع أن تضع أطراف اتفاق باريس هدفًا جماعيًا جديدًا مُحددًا كميًا بشأن تمويل المناخ في عام ٢٠٢٤ بدءًا من حد أدنى قدره ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنويًا.[١٤٩] ويأتي القرار المتوقع في ختام برنامج عمل مخصص مدته ثلاث سنوات، بدأ في عام ٢٠٢٢، لتنظيم وتسهيل المداولات بين الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين. ومن خلال المساعدة في التأثير على التدفقات المستقبلية لتمويل المناخ، فمن المرجح أن يساهم هذا الهدف الجديد في تشكيل حجم الدعم المالي المتاح للتكيف في السنوات المقبلة.

ثالثا، ستواصل الأطراف تقييم التقدم المحرز في عملية صياغة خطط التكيف الوطنية وتنفيذها. بدأ هذا التقييم في يونيو/حزيران ٢٠٢٤، وسيستمر في نوفمبر/تشرين الثاني. ويتيح هذا التقييم للأطراف والجهات الفاعلة الأخرى التي تدعم صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية فرصةً للتفكير في الإنجازات والتحديات التي واجهتها حتى الآن، بالإضافة إلى فرص تسريع التقدم مستقبلًا.

١٤٥ تتوفر جميع نسخ الورقة التقنية بجميع اللغات على الرابط التالي https://unfccc.int/process-and-meetings/bodies/constituted-bodies/publications-bulletin/monitoring-and-evaluation-of-adaptation-at-the-national-and-subnational-levels-technical-paper.

١٤٦ انظر النتيجة في إطار البند ١١ (ج) من الخطة على الرابط : https://unfccc.int/event/AC-٢٦.

١٤٧ للاطلاع على جميع إصدارات نشرة تمويل التكيف، والاشتراك، يُرجى زيارة الرابط التالي : https://unfccc.int/adaptation-finance-bulletin-adaptation-committee.

١٤٨ للاطلاع على جميع إصدارات الرسائل الإخبارية، والاشتراك هنا: https://unfccc.int/climate-action/events/background/high-level-champions-newsletter.

١٤٩ لمزيد من المعلومات والتحديثات حول الهدف الكمي الجماعي الجديد، انظر https://unfccc.int/NCQG

رابعا، ستنظر الأطراف في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٤ أيضا في العمل الذي قامت به الأمانة العامة لفحص كيفية تعريف التكيف التحويلي وفهمه
على مختلف المقاييس والقطاعات المكانية، وكيفية تقييم التقدم المحرز في التخطيط للتكيف التحويلي وتنفيذه على المستوى العالمي. ويأتي هذا العمل، الذي انبثق عن قرار اعتماد
إطار عمل الإمارات العربية المتحدة، في ظل
اهتمام متزايد بالتحول.[١٥٠]

خامسًا، يجري حاليًا وضع مبادئ توجيهية ومواد إرشادية جديدة من شأنها مساعدة الدول والجهات المعنية الأخرى على الاستفادة من أفضل العلوم المتاحة، بالإضافة إلى الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، في تخطيط وتنفيذ إجراءات التكيف الخاصة بها. ويشمل ذلك تحديث المبادئ التوجيهية التقنية لخطة التكيف الوطنية، كما هو مذكور في الفصل ٣,٤ أعلاه. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار دورة التقييم السابعة، ستُراجع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ مبادئها التوجيهية التقنية لعام ١٩٩٤ بشأن الآثار والتكيف، والتي ستشمل النظر في مؤشرات ومقاييس التكيف.[١٥١] علاوة على ذلك، كُلّفت لجنة التكيف، بالتعاون مع فريق الخبراء الاستشاري وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نموًا، بدعم تنفيذ إطار عمل الإمارات العربية المتحدة للمرونة المناخية العالمية من خلال التوجيه التقني والمواد التدريبية. وستعمل هذه المجموعة من المواد الجديدة، على مدى السنوات القادمة، على دعم التقدم الثابت القائم على الأدلة نحو تحقيق أهداف التكيف لاتفاق باريس وأهداف إطار الإمارات العربية المتحدة
للمرونة المناخية العالمية.

وأخيرًا، وبالنظر إلى المستقبل، سيُمثل الجرد العالمي الثاني في عام ٢٠٢٨ الفرصةَ التالية لإجراء تقييم شامل للتقدم المحرز في ضوء الجيل التالي من المساهمات المحددة وطنيًا، والجهود المتجددة لصياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية، وإجراءات التكيف الإضافية المتخذة بعد انتهاء الجرد الأول. ومع وضع الغايات المتعلقة بالهدف العالمي المتعلق بالتكيف موضع التنفيذ، سيُمثل الجرد العالمي الثاني أيضًا الفرصة الأولى لإجراء تقييم للتقدم المحرز في تحقيق غايات إطار عمل الإمارات العربية المتحدة للمرونة المناخية العالمية.

UNFCCC©

١٥٠ واختارت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التي تُعرّف التحول بأنه "تغير في السمات الأساسية للنظم الطبيعية والبشرية" أن تُدمج التحول كمحور تركيز خاص في تقريرها الأخير حول التأثيرات والتكيف ونقاط الضعف في دورة التقييم السادسة. وفي هذا التقرير، وجدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أنه على عكس التكيف التدريجي، يُمكن للتكيف التحويلي أن يُساعد في تجاوز حدود التكيف غير المباشرة. انظر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. ٢٠٢٢. التغير المناخي ٢٠٢٢: الآثار والتكيف وقابلية التأثر. مساهمة الفريق العامل الثاني في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. هـ. بورتنر، د. روبرتس، م. تينور، وآخرون (محررون). كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج. متاح على الرابط التالي https://www.ipcc.ch/report/ar٦/wg٢/.

١٥١ انظر https://www.ipcc.ch/٢٠٢٤/٠١/١٩/ipcc-٦٠-ar٧-work-programme/.

المجالات ذات الأولوية في خطة عمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المتعلقة بالنوع الاجتماعي

١. بناء القدرات، وتبادل المعرفة، والتواصل: تعزيز فهم
وخبرة أصحاب المصلحة بشأن الإدماج المنهجي لاعتبارات النوع الاجتماعي، وتطبيق هذا الفهم والخبرة في المجالات المواضيعية بموجب الاتفاقية واتفاق باريس، وفي السياسات والبرامج والمشاريع على أرض الواقع.

٢. التوازن بين الجنسين والمشاركة والقيادة النسائية: تحقيق واستدامة المشاركة الكاملة والمتساوية
والهادفة للمرأة في عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٣. الاتساق: تعزيز إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي في عمل
هيئات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والأمانة العامة، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة، من أجل التنفيذ المتسق للاختصاصات والأنشطة المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

٤. التنفيذ المستجيب للنوع الاجتماعي ووسائل التنفيذ: ضمان احترام وتعزيز ومراعاة المساواة بين النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في تنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس.

٥. الرصد والإبلاغ: تحسين تتبع تنفيذ
الولايات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والإبلاغ عنها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

UNFCCC©

٤. استشراف المستقبل

المرفق. المنشورات والموارد الصادرة عن لجنة التكيف.

الرابط	العنوان	السنة
منشور إلكتروني	مجموعة أدوات للرصد والتقييم والتعلم لعمليات خطط التكيف الوطنية	٢٠٢٤
منشور إلكتروني	التقدم المحرز، والممارسات الجيدة، والدروس المستفادة، والتحديات والفرص في تطبيق المعارف التقليدية، ومعارف الشعوب الأصلية، ونظم المعارف المحلية في مجال التكيف. موجز سياسات أعدته فرقة عمل لجنة التكيف المعنية بخطط التكيف الوطنية	
بوابة إلكترونية	حالة إجراءات التكيف من قِبل الأطراف	
منشور إلكتروني	منهجيات استعراض مدى كفاية وفعالية التكيف والدعم	٢٠٢٣
منشور إلكتروني	التقدم المحرز، والممارسات الجيدة، والدروس المستفادة في تحديد أولويات إجراءات التكيف المراعية للنوع الاجتماعي ودمجها	
منشور إلكتروني	رصد وتقييم التكيف على المستويين الوطني ودون الوطني: ورقة تقنية مقدمة من لجنة التكيف	
منشور إلكتروني	منهجيات تقييم احتياجات التكيف وتطبيقاتها. ورقة تقنية	٢٠٢٢
منشور إلكتروني	تقرير تجميعي حول تكلفة التكيف	
منشور إلكتروني	تكنولوجيات التكيف: الابتكار والأولويات والاحتياجات في الزراعة والموارد المائية والمناطق الساحلية	
منشور إلكتروني	نظرة عامة على عام ٢٠٢٢. استكشاف مشهد دعم عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية	
تقرير تجميعي	التقرير التجميعي للجرد العالمي للهيئات المنشأة: تقرير تجميعي لمكون التقييم التقني للجرد العالمي الأول - لجنة التكيف.	
منشور إلكتروني	ورقة معلومات حول الروابط بين التكيف والتخفيف ورقة معلومات من لجنة التكيف	
FCCC/SB/٢٠٢٢/٥/ملحق.١	مسودة إرشادات تكميلية للاستخدام الطوعي من قِبل الأطراف في إبلاغ المعلومات وفقًا للعناصر المحتملة لبلاغ التكيف	
FCCC/SB/٢٠٢٢/٥/ملحق.٢	منهجيات تقييم احتياجات التكيف وتطبيقاتها. مسودة ورقة تقنية	
منشور إلكتروني	نُهُج استعراض التقدم العام المحرز في تحقيق الهدف العالمي بشأن التكيف: ورقة تقنية مقدمة من لجنة التكيف	٢٠٢١
منشور إلكتروني	فرص وخيارات تعزيز إجراءات التكيف من خلال التثقيف والتدريب، ومشاركة الجمهور والشباب - ورقة تقنية	
منشور إلكتروني	كيف تعالج البلدان النامية المخاطر، مع التركيز على الدروس المستفادة والممارسات الجيدة ذات الصلة. تقرير تجميعي للجنة التكيف في سياق الاعتراف بجهود التكيف التي تبذلها البلدان النامية	٢٠٢٠
منشور إلكتروني	بيانات التكيف على نطاقات مكانية وزمانية مختلفة. ورقة تقنية	
منشور إلكتروني	مجموعة أدوات لإشراك القطاع الخاص في خطط التكيف الوطنية	

الرابط	العنوان	السنة
منشور إلكتروني	٢٥ عامًا من التكيف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	٢٠١٩
منشور إلكتروني	مجموعة أدوات لعملية مراعية لمنظور النوع الاجتماعي لصياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية - ملحق للمبادئ التوجيهية التقنية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعملية خطط التكيف الوطنية	
منشور إلكتروني	دراسة جدوى للتكيف	
منشور إلكتروني	فرص وخيارات تمويل التكيف، بما في ذلك ما يتعلق بالقطاع الخاص - ورقة تقنية	
منشور إلكتروني	لجنة التكيف - مناهج مختلفة لتخطيط التكيف على المدى الطويل	
منشور إلكتروني	الفرص والخيارات المتاحة لتعزيز تخطيط التكيف فيما يتعلق بالنظم الإيكولوجية والمجتمعات والفئات المعرضة للتأثر. ورقة تقنية من إعداد لجنة التكيف	٢٠١٨
منشور إلكتروني	الفرص والخيارات المتاحة لدمج التكيف مع تغير المناخ مع أهداف التنمية المستدامة وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ - ورقة تقنية	٢٠١٧
منشور إلكتروني	لجنة التكيف - ورقة حقائق حول سبل العيش والتنويع الاقتصادي: أدوات تكميلية للتكيف	٢٠١٦
منشور إلكتروني	الفرص والخيارات المتاحة لتعزيز إجراءات التكيف ودعم تنفيذها: الحد من قابلية التأثر وتعميم التكيف. ورقة تقنية	
منشور إلكتروني	تعزيز العمل المتسق بشأن التكيف ٢٠١٢-٢٠١٥	٢٠١٥
منشور إلكتروني	استكشاف مشهد دعم عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية - نظرة عامة على البلدان النامية لعام ٢٠١٥	
وثيقة معلومات ٦.INF/٢٠١٥/FCCC/SBI	تقرير عن ورشة العمل حول الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والثغرات والاحتياجات في عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية. مذكرة من الأمانة	
منشور إلكتروني	الترتيبات المؤسسية لتخطيط وتنفيذ التكيف على الصعيد الوطني	٢٠١٤
منشور إلكتروني	حالة التكيف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	٢٠١٣
وثيقة معلومات متنوعة /٢٠١١/FCCC/AWGLCA ١.MISC وملحق.١ وملحق.٢	آراء حول تشكيل لجنة التكيف، وآليات عملها وإجراءاتها، بما في ذلك الروابط مع الترتيبات المؤسسية الأخرى ذات الصلة	٢٠١١